مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

رواقات
RIWAQAT

مجلة رواقات - النشر

- المراحل التاسيسية للحركات الاسلامية في العراق
- غياب فلسفة موحدة للتشريعات في العراق
- متتالية المُثل في قانون العلاقات الخاصة الدولية
- المكاسب المحتملة من انظمام العراق الى مبادرة الحزام وطريق الحرير
- اثر العوامل المناخية في تنامي ظاهرة العنف والجريمة
- اثر جائحة فايروس كوفيد - 19 في عقود التأمين الصحي (دراسة قانونية)

مجلّة فكرية فصلية تصدر عن مركز الرافدين للحوار R.C.D

الرقم الدولي : 2957-7691 ISSN :

العدد الثالث ، السنة (2) ، 2022

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

رواقات
RIWAQAT
مجلّة فكرية فصلية تصدر عن مركز الرافدين للحوار R.C.D

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور حسن لطيف الزبيدي

هيئة التحرير:

ت	الاختصاص	أسم العضو	الدولة
1	الفكر الإسلامي	أ. متمرس. د. عبد الأمير كاظم زاهد	عراقي
2	العلوم الاقتصادية	أ. د. كامل علاوي الفتلاوي	عراقي
3	العلوم السياسية	أ.د. أمين محمد حطيط	لبناني
4	علم الاجتماع	أ. د. عدنان ياسين مصطفى	عراقي
5	إدارة أعمال	أ. د. عادل هادي البغدادي	عراقي
6	التاريخ الحديث	أ. د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	مصري
7	اللغة العربية	أ. د. عقيل عبد الزهرة الخاقاني	عراقي
8	القانون الخاص	د. أحمد سامي المعموري	عراقي
9	القانون العام	أ. د. أسامة احمد عبد النعيمات	أردني
10	الفلسفة	أ .د. عماد عبد الرزاق	مصري
11	التنمية المستدامة	أ.د. وفاء جعفر امين المهداوي	عراقي

مجلّة فكرية فصلية تصدر عن مركز الرافدين للحوار R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء
– امتداد شارع الإسكان
العراق – بغداد – الجادرية
– تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252

التواصل مع المجلة

rwaqatmg2020@gmail.com
Rwaqat@alrafidaincenter.com
009647826222246

مراجعة اللغة العربية
د. ايمان كريم جبار عبود الحريزي

مراجعة اللغة الإنجليزية
أ.م.د. سهام محمد حسن الكواز

جمهورية العراق – النجف الاشرف
حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان

كلمة العدد

ملتقى الرافدين 2021: حلول

عقد مركز الرافدين للحوار ملتقاه السنوي لهذا العام 2021 تحت عنوان (حلول)، ويتزامن مع ذكرى مرور مائة عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة، التي شكل تأريخها منعرجا مهما في تاريخ البلد والمنطقة. فقد افرز هذا التأريخ عقودا من البناء والاضطراب وتباين الإنجاز الا ان القدر المتيقن منه، أنها أنجزت توحيدا لشتات هذا المجتمع. وتحقيقا لبعض المنجزات التنموية. ولو شئنا أن نضع كشف حساب بحصيلة هذا التأريخ. لقلنا. ان المسارات التي اهملت. كان بالإمكان أن تحقق إنجازا أعظم. وان تضع المجتمع في مكانة غير التي هي فيها الان. هي مسارات كان يمكن أن تنأى به عن الحروب العبثية التي ورطت المجتمع والدولة في تكاليف باهظة دفعها بدماء أبنائه. زادت عليها أعباء مالية وتنموية جسيمة. كان بالإمكان استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

مع ذلك لابد من اجراء مراجعة نقدية صارمة لما تحقق من عمر الدولة العراقية. وجرد إنجازاتها. وتقويم اخفاقاتها. ونقد مساراتها. والنظر في خيارات مستقبل الدولة الممكنة. في ظل وعي بما حدث في ماضيها. وهي مراجعة ينبغي أن تكون عقلانية ومستقلة فكريا. وحرة في منهجها وغاياتها واستنتاجاتها.

على مدار ثلاثة أيام 29-31 آب (أغسطس) 2021 وبشراكة عدد من مؤسسات الأبحاث ومراكز التفكير ورعاية عدد من المؤسسات المالية والشركات التجارية. تحاور في الملتقى أكثرَ من ألف شخصية سياسية ومجتمعية واكاديمية. من عشرين دولة عربية وأجنبية. في ملتقى الرافدين بموضوعات متنوعة. اثرتْ اسهاماتُهم النقاش العلميّ حول المشكلات والتحديات التي تواجهُ العراق والمنطقة. واقتراح الحلول والتفكير في المبادرات التي من شأنها أن تُسهم في تعزيز الشراكة والسلام والتنمية المستدامة. بما يخدم أبناء العراق المنطقة جميعا.

وقد ابرزت الجلسات الاثنتي عشرة وورش العمل المتخصصة الست ولقاءاتُ القادة السياسيين ما تكتسبه موضوعات الملتقى من أهمية في الحوار بين النخب الفاعلة. وقد أبرز انعقاد ملتقى الرافدين (حلول) دور المركز في إقامة منتديات الحوار الدولية. التي يلتقي فيها الساسة والخبراء والاكاديميون وصناع القرار. في جلسات حوارية معمقة وصريحة. تتباين فيها الآراء. وتتنافس الرؤى والجدالبات. وتتلاقح التصورات. لتنتج حلولا يعززها الحوار البناء وقنوات التواصل المفتوحة.

تُعد مجلة (روافات) نافذة معرفية متميزة للمركز ومنصة كبيرة. تختص بنشر الأبحاث والدراسات الانسانية المتعلقة بالجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية وأنواعا متعددةٌ من المقالات المختارة التي توفّر تحليلات دقيقة ومعالجات موضوعية معمقة ومعلومات حول العديد من الموضوعات. وتسعى المجلة إلى أن تصبح مصدراً علميا وقاعدة بيانات معتمدة. يرجع إليها الطلبة والباحثون والمهتمون بشؤون السلم المجتمعي وثقافة الحوار والتنمية المستدامة. وتحرص المجلة على عرض الدراسات ذات الأصالة والجدية. والمحررة بطريقة عقلانية محايدة. والتي تحترم قواعد البحث المنهجي والأمانة العلمية. وتقدم اضافة ملموسة للمجتمع ومؤسسات الدولة. وهي مجلة مجانية ليست ذات طابع تجاري. ولا تفرض رسوماً على النشر. كما أنها متاحة للتحميل الإلكتروني.

رئيس التحرير

محتويات المجلة

ت	البحوث	الصفحة
1	المراحل التأسيسية للحركات الاسلامية في العراق الاستاذ المتمرس الدكتور: عبد الأمير كاظم زاهد	11
2	غياب فلسفة موحدة للتشريعات في العراق دراسة في الأسباب والآثار أ. د نبيل مهدي كاظم زوين	21
3	مثالية المُثل في قانون العلاقات الخاصة الدولية (القسم الاول) أ.م.د اياد مطشر صيهود	35
4	المكاسب المحتملة من انضمام العراق الى مبادرة الحزام و طريق الحرير أ.د. نبيل جعفر المرسومي	59
5	اثر العوامل المناخية في تنامي ظاهرة العنف والجريمة ... العراق انموذجا أ.د. حسين عليوي ناصر الزيادي	71
6	أثر جائحة فايروس كوفيد- 19 في عقود التأمين الصحي (دراسة قانونية) أ.د. احمد سامي المعموري	97
7	عروض الكتب المُختارة	113

الضوابط الشكلية والمرجعية للنشر في المجلة

1. يقوم الباحث بمراعاة منهجية البحث العلمي المتبعة في كتابة المحور المُكلّف به، وأن يكون أسلوبه جذاباً ويعالج بأسلوب علمي مشكلة محددة، مع تعزيزه بالجداول والمخططات التوضيحية.
2. التقليل الى الحدّ الأقصى من الأبعاد التنظيرية، وعدم الخوض في توضيح المصطلحات وتعريفها، أو كتابة المداخل التمهيدية وغيرها، بل ما تحتاجه هو الدخول الى أصل المشكلة بشكل مباشر.
3. ينبغي أن يشتمل البحث على العناصر الآتية: (العنوان)، (مقدمة موجزة)، (متن البحث)، (أبرز الاستنتاجات والتوصيات)، (قائمة المراجع).
4. الحرص على السلامة اللغوية وعلامات الترقيم في المادة المكتوبة.
5. يُقدم الباحث نسخة ورقية من دراسته، وأخرى إلكترونية، وتكون الأخيرة مجموعة في ملف واحد (word) بخط (Times New Roman 14) للمتن و(12) للهامش، على ان لا تزيد عدد صفحاته عن ٢٠ صفحة.
6. تخضع البحوث للتقويم العلمي من قبل محكّمين تنتدبهم هيأة تحرير التقرير الاستراتيجي.
7. ينبغي أن يتقيد الباحث بنظام التوثيق في الإحالات والهوامش، وفقاً لمنهجية البحوث العلمية المتبعة، باستخدام صيغة الهوامش السفلية المتاحة في MS. Word ، وكالآتي:

أ- إذا ورد مصدر لمؤلف واحد وللمرة الأولى فيقوم الباحث بكتابته بالشكل:

اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، اسم المترجم (إنْ وجد)، الطبعة ، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة. مثال:

كارولين مرجي صايغ، المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003، ترجمة: نصر محمد علي، الطبعة1، (مركز الرافدين للحوار/النجف الأشرف، 2020)، ص 18.

ب- إذا ورد المصدر للمرة الثانية في محلٍ آخر:

اسم المؤلف الكامل، المصدر السابق، ص...

ت- إذا ورد المصدر للمرة الثانية أسفل الاستخدام الاول مباشرة فيكون كالآتي:

المصدر نفسه، ص...

ث- إذا ورد مصدر لمؤلفين إثنين يُكتب إسم كليهما كاملاً، ومن ثمّ تُدرج المعلومات الأخرى كما في الحالة (أ).

ج- وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه ثلاثة مؤلفين أو أكثر، فيكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر فقط مع عبارة «وآخرون»، ومن ثمّ تُدرج المعلومات الأخرى كما في الحالة (أ).

ح- الدوريات: إذا استخدم الباحث مصدراً يعود الى مجلة أو دورية فيكون استخدامه كالآتي:

اسم المؤلف، عنوان الدراسة أو المقالة، اسم المجلة، رقم المجلد و/أو رقم العدد (سنة النشر)، رقم الصفحة، مثال:

كامل علاوي كاظم، تحليل الأمن الإنساني في العراق، مجلة رواقات(النجف الأشرف: مركز الرافدين للحوار)، العدد 1، أيلول 2019، ص 71.

أولاً: البحوث والدراسات

المراحل التأسيسية للحركات الاسلامية في العراق

الاستاذ المتمرس الدكتور: عبد الأمير كاظم زاهد

تضمنت هذه الدراسة اربعة محاور الأول: المشهد الفكري والسياسي للمحيط الاقليمي للعراق في نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والمحور الثاني: انعكاس التطورات الاقليمية على العراق والشيعة. والثالث: المشهد التاريخي السني. والرابع: المشهد الكردي .

أولاً: المشهد الفكري والسياسي للمحيط الاقليمي:

لقد تسرب الى النخب الثقافية في العالم الاسلامي وحواضره مثل (طهران/الاستانة) جزءٌ من ثقافة الغرب. يبشر بنظام الدولة الديمقراطية العلمانية وحقوق الانسان. والتقدم التقني والعلمي. وعلى إثر ذلك ساد شعور بالحاجة الى التغيير المجتمعي في اروقة الدولة العثمانية. وكانت جمعية الاتحاد والترقي التركية تؤمن بضرورة التغيير في الوقت الذي ترى فيه الامساك بالبلدان التابعة للإمبراطورية العثمانية كأجزاء ثابتة الولاء للتاج العثماني.

وفي ايران تسرب الفكر الماركسي وبدأت الاتجاهات اليسارية الفكرية تتسرب الى شمال ايران. وعرفت النخب الايرانية قضايا التقدم والديمقراطية من خلال الموفدين منها الى الخارج. وتعاطت كل من تركيا وايران مع التطورات التي صاحبت ظهور حركة جمال الدين الافغاني ومحمد عبده في مصر والدعوة التي تبنتها حركتهما بتحديث الفكر الديني. ولعل سفر الافغاني المتكرر لعواصم أمم الاسلام قد اشاع هذا التيار الفكري الجديد من جهة مقابلة .

كان الشيعة في ايران قد اكتشفوا صلابة وقوة المرجعية الدينية عندما اسقطت اتفاقية التنباك عام 1892. واجبرت الدولة القاجارية على الغاء الاتفاقية مع بريطانيا. تزولاً عند طلب المرجع السيد محمد حسن الشيرازي في سامراء. ووجدوا ايضاً مرونة تنظيرية ظهرت لدى واحد من علماء الشيعة الذي فكّر وخطط ورسم نظرية شيعية عميقة لنظام الدولة التي لا تنتمي الى نمط الخلافة المعهود والتقليدي ولا تقلد الغرب في بناء الدولة العلمانية بحسب الفكر العلماني المنفصل عن الدين. تمثل ذلك في اطروحة الامام النائيني (الشيخ محمد حسين) 1906. في كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة .

أن المشهد المشرقي حتى الحرب العالمية الاولى يبرز قوتين. احداهما قوة متأثرة بالغرب تريد بناء

عالم يفلد أوربا. وقوة لا تزال تتمسك بالتراث والدين والفهم التقليدي لهما. وتحاول صياغة نظامها وحياتها الجديدة على اسس دينية متصالحة مع الدين. وكانت القوتان في مطلع التأسيس السياسي. وكان امامهما شوط من النزالات والمعارك والتنافس الشديدين.

فعلى المستوى الحكومي اجتزت القوى المتأثرة بالغرب سيطرتها على الحكم في تركيا وايران. وساعدتهما دول المحور المنتصرة على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى فكانت أن نجحت (الاتاتوركية) في أنقرة والبهلوية في طهران. لكن ذلك هو توجه الدولة. اما على مستوى المجتمع وحراكه فقد كانت القوى الدينية التقليدية تقاوم هذا الطارئ على ما تعارفت عليه تاريخياً. ففي تركيا كانت الصوفية تتسع لترسيخ المفاهيم الدينية لدى المجتمع لعزل الاتجاه الفكري التغريبي للدولة (اتاتورك). وفي ايران كانت مرجعية الشيعة وطقوسها العاشورائية تضفي طابعاً دينياً على حركة المجتمع خلافاً لأيديولوجية دولة رضا بهلوي (1925-1941). وفي مصر كان مد الاصلاح للافغاني قد نافس سلطة الملك محمد فؤاد (1868-1936) لولا التحول الذي حصل عند محمد رشيد رضا (1865-1935) وانتقاله من مدرسة التنوير الى المدرسة السلفية وتأثره بالسلفية الوهابية ودعمه لجمعية انصار السنة اخر العهد الملكي (مصر). ما هيأ الجو لقيام حركة الاخوان المسلمين (1928) على يد حسن البنا (1906-1949) المتأثر بالسيد محمد رشيد رضا.

وبسقوط الحكم الملكي في مصر واستلام العسكر عام 1952 بقيت السلطة (لا دينية) لكن قسم من المجتمع اتجه الى الانتماء للحركات والجمعيات والاحزاب الدينية .

والخلاصة: أن التقابل الوجودي والفكري بين الملتزمين باعتبار الدين (شريعة الدولة والمجتمع) والباحثين عن الخلاص من التخلف والفقر باتباع تجارب الغرب كان واضحاً ومتنامياً .

وما يميز الجماعات الدينية : أنها مهتمة بالحفاظ على الهوية الدينية وتأتي مسألة التقدم تالية لها. بينما غيرهم اعطوا لبناء دولة وشعب متقدم اهتماما مركزياً.

أولوية التقدم المدني على قلق الهوية:

كان الاهتمام في مطلع القرن العشرين منصباً على إشكالية التقدم. ولكن طرأ على المشهد الجديد مستجدات. منها ان الفكر الاخواني (الحزبي) كان يركز على امتلاك سبل السيطرة على السلطة وأولوية ذلك على صناعة المجتمع من خلال امتلاكها. فأنشأ حسن البنا جماعات (عسكرية) تابعة للإخوان تحت ذريعة مساندة شعب فلسطين. وصار التركيز على الهوية الاسلامية المهددة دافعاً للمزيد من رفض الاطروحات الفكرية الجديدة .

ولأن الاخوان لم يركزوا تماماً على انموذج الخلافة تأثراً بالأفغاني. فأن نقي الدين النبهاني الذي انشق عنهم صاغ هدفه الرئيس استعادة الخلافة. فأسس حزباً في فلسطين والاردن اسماه (حزب التحرير) . ولم يلاحظ او يفكر في آثار غلق الاجتهاد الفكري والفقهي في الوسط السني الذي خيّم بظلاله على المشهد الفكري للإخوان وجماعة التحرير فيما بعد.

وعلى طول الزمن الممتد من ايام التأسيس الى منتصف القرن الماضي لم نشهد اطروحات عميقة ولا نظريات عمل علمية ناضجة. انما الذي ظهر هو التعبئة الشعورية الدينية. والتخويف من ضياع الدين وتضاءل هدف صناعة التقدم في فكر الاخوان وتركز خطابهم للسيطرة على السلطة وادارة الدولة. وهذا ما ظهر جلياً عند سيد قطب (1906-1966) في كتابه معالم في الطريق. اضافة الى أمور اخرى منها زيادة في التركيز على الفهم المتشنج للدين ومعاداة التسامح الديني. ومعاداة العلمانية والدولة والجيش والحكومة والصحافة والسينما والثقافة بشكل عام.

ودخل الاخوان في زمن سيد قطب في نزاع غير معلن مع مؤسسة الازهر التقليدية التي تمتعت بأنها المؤسسة التي تتولى ادارة الشأن الديني لمسلمي العالم السني. وقد استشعرت ان حزب الاخوان قد يحل محلها باعتماده المرجعية الدينية البديلة. وهنا ظهرت في عالمنا الشرق اوسطي متغيرات فكرية ابرزها :

أ- نشوء رؤية جديدة للدين عندما تحولت النظرة اليه بوصفه مصدراً لرؤية سياسية بعد ان كان رؤية أخروية واخلاقية.

ب- ظهور الاحزاب كمؤسسات جديدة في عالمنا الذي لم يكن يعرف فكرة التنظيمات الحزبية .

ج- اصبحت الاحزاب الاسلامية تنافس المؤسسات المرجعية الدينية على ادارة الشأن الديني للمجتمع الكبير .

د- اصبح نقد (الانموذج الغربي) من اهم الوظائف الفكرية لهذه الاحزاب. لأنها الضد النوعي.

ه- غياب التفكير بمشروع النهضة واسلوب التقدم المطلوب

ثانياً: انعكاس التطورات الاقليمية على العراق والشيعة

كان العراق في زهو ايامه البلد الذي يتعلم الناس فيه العلوم والمعارف والفكر والفلسفة. لكن بعد الغزو المغولي اسلم ذاته للسبات الحضاري. وتعاقبت عليه الدهور والازمات حتى استفاق على غزو بريطانيا له في الحرب العالمية الاولى. وكان العراق في العهد العثماني ثلاث ولايات. هي الموصل وسكانها من العرب والكرد والتركمان وباقي الاقليات. وبغداد فيها من العرب السنة والشيعة وبقية المكونات. والبصرة واغلبهم من العرب الشيعة. وكان سنة العراق تبعاً للدولة العثمانية ويرونها ممثلهم وهي دولة الاسلام بينما لم تحصل دولة بني عثمان على هذه المكانة عند الشيعة. فانتفضوا عليها أحياناً. لكن لما تكالبت عليها دول الحلفاء في الحرب الاولى ذهب حشد منهم لمقاتلة الانكليز في الشعيبة عام 1915. وكان رجال الدين الشيعة يقودون هذا القتال ضد الانكليز لغزوهم البلد وثاروا عليهم عام 1918. ثم خطط مراجع التقليد الشيعة لثورة عارمة عام 1920 فقد حثوا الناس على ادامة زخمها. فكانت معارك ونزالات عنيفة .

وفي هذا الوقت كانت هناك جمعيات دينية سياسية في الوسط الشيعي لكنها لم تطور آليانها وكان معظم قادتها ايضا رجال الدين. ولم يعرف الشعب العراقي تجاوبا لافتا للناس مع الاحزاب

السياسية في العهد الملكي (1921-1958) بيد أنه في أواخر ذلك العهد تنامت الاحزاب السياسية. وتأثراً بما حصل في مصر من ظهور موضوع الاخوان المسلمين وفي فلسطين والاردن من ظهور حزب التحرير وسطوع مفاهيم الاسلام الحركي ظهرت لدى بعض الشيعة فكرة إنشاء حزب سياسي اسلامي فكانت حركة (الشباب المسلم) التي تأسست في النجف الأشرف ما بين عامي 1953-1954. لكن سرعان ما تم القضاء عليها لقوة المرجعية الدينية وسيطرتها على الشارع الشيعي. ولخوفها ايضاً من أن يتحول المجتمع الى تلقي الشأن الديني من الاحزاب بدلاً عن (المرجعية الدينية الشيعية). وقد صاحب ذلك تعاظم التهميش الحكومي للشيعة. بحيث يستشعر القادة وعموم الناس ذلك. مما ولّد رغبة في قبول فكرة الاحزاب. لرفع ذلك. ولم تغب عن المشهد العراقي سلطة العشيرة مع تزاحم ثقافة المدنية التي تعاظمت في وادي الرافدين.

ويمكننا الالتفات الى عدة أمور:

- أن تجذر الاسلام في الثقافة التي صنعها العراق في تاريخه الطويل يبقى مضموناً مهماً في التراث والوجدان لذلك فإن الميل اليه ايسر من اعتناق فكر مستورد من تراث آخر .
- أن الحراك الشيعي ضد الاحتلال البريطاني 1915-1920 جعل من الشيعة مجتمعاً ديناميكياً يتفاعل مع احداث الوطن. وكون هذا الحراك بقيادة رجال الدين فقد اصبحوا قادةً للحراك السياسي بعد اقامة الدولة الوطنية.
- ظهر التأثر واضحاً بنموذج الاخوان المسلمين والتحرير لا سيما بعد عام 1948 وغلبة الصهاينة في حرب فلسطين .
- إن تهميش السلطة للشيعة في العهد الملكي دعاهم الى انتهاج (الحزبية) لتنظيم مجتمعهم للمطالبة بحقوق المواطنة والفرص المتكافئة.
- ان انبلاج تنظيم الدعوة من عباءة المرجعية واعلانها انها ذراع المرجعية الدينية جعلهم في أمان من سطوة الفتوى المضادة لوجودهم .
- تظافر الارادات الاقليمية (ايران-تركيا-السعودية-الاردن-مصر-سوريا) لمقاومة المد الشيوعي. ووجود حزب ديني (حزب الدعوة) يتزامن وجوده مع فتوى تسمية الشيوعية بالكفر والالحاد 1961 جعل الموافقة حاصلة على التأسيس والنمو(1) .
- وجود مفكر ديني رفيع المستوى في الفكر الفلسفي عنده ما ليس عند علماء الحوزة الدينية في النجف وهو السيد محمد باقر الصدر. مفكراً للحزب. كان عاملاً مساعداً على رفدهم بالفكر الجديد .
- وجود منظمات حزبية في العالم العربي رفعت شعار الاسلام هو الحل. كان عاملاً في مقبولية هذه الحركة .

(1) لا يُقصد أن الحزب المذكور قد تم إجازته رسمياً. بل لم يُمنح (حزب الدعوة الاسلامية) أي إجازة رسمية في تاريخه. بل كان يعمل بشكل سري أو عبر واجهات إعلامية غير صريحة. (المحرر)

غير أن هذا التشكيل (السيا-عقائدي) الشيعي لم يتخلص نهائياً من اشكالية التراث الشيعي في ترك العمل بالسياسة وانتظار الامام الثاني عشر، ولم يقدم تبريرا منطقياً للتعارض بين وجوده وهذا التسالم التراثي، وهو وأن برز من داخل المؤسسة المرجعية الا انه لم يقر صراحة وبشكل قاطع بحاكميتها المحدودة او المطلقة، حتى انه اختلف في ضرورة وجود (فقيه الحزب) بعد السيد الصدر، فوقع في اشكال فقهي الى جانب ذلك الاشكال العقائدي، ثم وقع في اشكال ثالث وهو أن الحزب حوّل الدين الى ايديولوجيا سياسية، وركز عليها وترك شمولية الدين للأخلاق والغيب والعقائد والسلوك الارقى. وكان من معطيات التحول الديني الى فكر سياسي، أن الاسلام رؤية امية، بينما قدم حزب الدعوة نفسه بوصفه حزباً وطنياً، لكنه رغم ذلك فتح الباب لانتماء الشباب الشيعة من غير العراقيين (لبنان/ البحرين/ايران... وغيرهم).

وقع التنظيم في هذه الاشكالات وغيرها، ولم يكتشف انها معضلات فكرية كان ينبغي عليه ان يتناولها بالحل والتفكير، ولا تزال في فكر حزب الدعوة، ولم يحسم الامر فيها لحد الان، ثم انه خطط لنفسه اربع مراحل للوصول الى السلطة، فظهر ان هدفه الأخير هو السلطة.

لقد كان على الحزب أن يوظّف منابره الاعلامية بدلاً عن ذلك لإثارة مثل هذه المشكلات للحوار بين نخب الحزب ومؤسسيه، ونشر خلاصات ما يتمخض عنه الحوار في الادبيات المعروف اتجاهها لحزب الدعوة مثل مجلة الاضواء ومجلة رسالة الاسلام ومؤلفات السيد فضل الله وغيرها.

ولعل اهم اسباب بعض الانشقاقات التي حصلت في مسيرة الحزب كانت متأتية من احدى هذه الاشكاليات، لكن لأن بحثي محدد في المراحل التأسيسية فسوف اتوقف عند هذه الحد.

احزاب اسلامية اخرى:

وهنا علي أن اذكر أن أتباع السيد محمد بن مهدي الشيرازي (وهو نجل أحد المجتهدين الكبار 1928-2001) في كربلاء كانوا يريدون تكوين حزب سياسي يخضع لمرجعية يقف على رأسها السيد الشيرازي الكبير نفسه، ثم بعد ذلك أسسوا حزب العمل الاسلامي. وفي مدينة الكاظمية أبدى الشيخ محمد مهدي الخالصي المجتهد الأكبر هناك تحفظه على حزب الدعوة، وكان يرى أنه اخترق مرجعية الحكيم، وقد منع الخالصي اتباعه من الانضمام للحزب ومنهم داود العطار.

بينما وجد حزب الدعوة من يسانده من بين أوساط الحوزة العلمية في النجفية، مثل (جماعة العلماء)، وهي تشكيل رجال الدين الشيعة الذي تأسس في ايلول 1958 من عشرين شخصاً، واختير الشيخ مرتضى آل ياسين عميداً له واصدر (مجلة الأضواء)، وكانت إحدى أهم المجموعات تنظيماً ووعياً خارج المؤسسات الحزبية.

وفي عام 1964 تأسست كلية اصول الدين في بغداد، أسسها السيد مرتضى العسكري، وباشرت مهامها عام 1965، واستمرت لعشر سنوات، كانت تصدر عنها (مجلة رسالة الإسلام) الناطقة بمفاهيم حزب الدعوة، وتصاعد نمو حزب الدعوة حتى انقلاب تموز 1968، حيث بدأ الصدام بين حزب

الدعـوة وسـلطة حـزب البعـث. ولعـل البحـوث الاخـرى في هـذه الدراسـة سـتغطي الفتـرات اللاحقـة.

ثالثاً: الحركة الاسلامية في الوسط السني

يـكاد يكـون معروفـاً ارتبـاط أكثـر اتبـاع المذاهـب الاسـلامية الاربعـة علـى طـول التاريـخ بالدولـة. لأن الدولـة معـبرة عـن طموحاتهـم وإن رئيـس الدولـة هـو وليهـم. فهـي مرجعيتهـم وينظـرون اليهـا نظـرة تبجيـل. فقـد كان خلفـاء الدولـة الاموية والعباسـية والعثمانيـة علـى اختلافهـم جميعـاً اصحـاب منزلـة دينيـة مرموقـة في المجتمـع السـني. وكان الشـأن الديـني يصـدر عـن دوائـر الافتـاء والاوقـاف الـتي ينصبهـا الحاكـم . ومعلـوم التـزام معظـم اهـل السـنة بحرمـة الخـروج علـى الحاكـم حـتى اذا كان جائـراً وظالمـاً. فالمجتمـع السـني حسـب ذلـك لا يحتـاج الى احـزاب. لأنهـم جميعـاً حـزب الدولـة.

وفي غيـاب الاجتهـاد الفكـري والعقـدي منـذ البيـان القـادري عـام (420هـ) والاجتهـاد الفقهـي عـام (560هـ) ثم بعـد فتـوى ابـن الصـلاح الشـهرزوري بإجـازة العلمـاء للعمـل فقـط علـى وفـق المذاهـب الاربعـة ومنـع اي اجتهـاد جديـد. سـاد في الوسـط السـني الفكـر التقليـدي ونم تجديـد الفكـر والثقافـة .

وفي العـراق يتبـع معظـم أهـل السـنة مذهـب ابي حنيفـة النعمـان (تـوفي 150 ه). امـا مذهـب الامـام الشـافعي فهـو سـائد في كردسـتان. ولم يكـن للسـلفية أو أتبـاع أحمـد بـن حنبـل أتبـاع يُشـار إليهـم. الا قلـة هنـا وهنـاك في العـراق.

ومـن الناحيـة العقائديـة فأغلـب أهـل السـنة (اشـعرية). ولم تكـن السـلفية منتشـرة في الوسـط السـني. الا أن تسـرباً حصـل في أواخـر القـرن التاسـع عشـر الى العـراق مـن الحجـاز ونمـت مجموعـة سـلفية فيـه. لكنهـا تميـزت عـن السـلفية الوهابيـة بأنهـا تفـر التعدديـة وتتجنـب سـخط السـلطنة العثمانيـة (الاشـعرية) وتراعـي الوجـود الشـيعي واضرحتهـم. كمـا تراعـي تنامـي الوجـود الصـوفي في العـراق الـذي كانـت طرقـه الثـلاث منتشـرة فيـه وهـي القادريـة والرفاعيـة والنقشـبندية. وكل مـن السـلفية والصوفيـة لا تـرى الخـروج علـى الحاكـم حـتى لـو كان اجنبيـاً كافـراً ومحتـلاً. وشـارك قلـة مـن أهـل السـنة الاحتـلال البريطـاني 1914-1918 .

ويدلنـا علـى تغايـر السـلفية في العـراق عـن نمطهـا في الحجـاز أن أبـا الثنـاء الالوسـي يصـف اسـتاذه السـويدي» بـأن لم يدنـس قلبـه بدعـاوى الوهابيـة الجاهلـة بـل كان سـلفياً احمديـاً «. إن فسـلفية أبي الثنـاء الالوسـي مختلفـة عـن سـلفية الحجـاز. وقـد نبـغ الشـيخ محمـد محمـود الصـواف مـن الموصـل في الوسـط السـني في الثلاثينيـات. وحصـل علـى منحـة مـن الاوقـاف للدراسـة في الأزهـر. وهنـاك بمصـر التقـى بالشـيخ حسـن البنـا وتأثـر بـه. وعـاد الى العـراق عـام 1936 بعـد مـرور حـوالي عقديـن علـى نشـأة الإخـوان المسـلمين في مصـر. ونقـل التجربـة الى العـراق. فأسـس فـرع الاخـوان ببغـداد. وألحـق بـه جمعيـات سـائدة وواجهـات دينيـة. مثـل جمعيـة الأمـر بالمعـروف. وبـدأ تأثيره واضحـاً عندمـا اصبـح اسـتاذاً في كليـة الشـريعة. والتقـى بمفـتي العـراق الشـيخ امجـد الزهـاوي ليضمـن رضـا المؤسسـة الدينيـة السـنية التقليديـة الـتي تشـبه الى حـد مـا

المرجعية عند الشيعة. وحاول أن يقنعه بعدم الاعتراض على تشكيل الحزب الاسلامي العراقي عام (1960) فأحرز الموافقة. فتأسس برئاسة نعمان عبد الرزاق السامرائي. ويقال أنهم اخذوا مباركة المرجع الديني الأعلى في حينه السيد محسن الحكيم على التأسيس.

وقد ظهر من مسار الحزب الاسلامي العراقي أنه غير منسجم مع الطبيعة العشائرية للمجتمع السني في الانبار والموصل. ولديه فجوة فكرية مع النزعة السلفية الوهابية وتحفظات على سلوك الفرق الصوفية. وكانت لديه علاقة متذبذبة مع نظام البعث. وهو من ينادي باستعادة الخلافة كحزب التحرير.

ويلاحظ هنا:

1- ظهور الحزبين (الدعوة. الحزب الاسلامي) في وقت واحد بالعراق.
2- استحصال مباركة واجازة ورعاية المؤسسات الدينية التقليدية على تأسيس الحزب (السني. والشيعي).
3- اقتران تأسيسهما مع مجموعة تطورات سياسية دولية واقليمية ومحلية ومنها الحرب الباردة.
4- خلو البرنامج الحزبي لكلا الحزبين من مشروع النهضة والتقدم والتركيز على الهوية الدينية.
5- خلو البرامج للحزبين من خطوات وآليات فعلية لضم اعضاء من مذهب آخر غير مذهب المؤسستين وعلاقات التقارب والتقريب بروتوكولية.
6- سطوة رجال الدين على الحزبين وترك المدنيين لافتراس أمن السلطة آنذاك.

رابعاً: المشهد الكردي: الحركات الاسلامية في كردستان:

ربما لظهور الصواف في الموصل القريبة من كردستان صار للاتجاه الاسلامي السياسي نواة في كردستان. ولأن أمجد الزهاوي كردي فقد زاد هذا الاحتمال. ونظراً الى الظروف السياسية والحياتية عند الاكراد وللصراع المسلح بينهم وبين ايران وتركيا والعراق. ولعدم الاستقرار لم تنشأ لديهم احزاب سياسية اسلامية مبكرة مثلما نشأت في الوسط الشيعي والسني. وانما بقيت كردستان ساحة للطرق الصوفية. ولا تزال هي المظهر المجسد للتدين الذي يبتعد عن السياسة. وقد ترك موضوع السياسة والمصير القومي الكردي لمشيخة عشائرية ثبتت مواقف سياسية (الملا البرزاني).

ويُلاحظ أنه تأسست في كردستان في مرحلة الحماية الدولية 1991-2003 مجموعة احزاب دينية مقابل الحزبين (الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني) لمقاومة افكار البعث ونشر الثقافة الاسلامية الحركية. وكان نواتها الجماعة الاسلامية. ومرشدها الشيخ عثمان عبد العزيز. وقد دخلت في نزاع مسلح مع الاتحاد الوطني الكردستاني . ثم أنشق عن الجماعة الاسلامية جماعة انصار الاسلام (الملا كريكار). ولعل جل اهداف هذه الحركات اضافة للأهداف التقليدية الدينية تحقيق مصالح كردستان .

وتاريخياً فأن أول وجود للإخوان المسلمين في كردستان العراق كان عام 1952 وفي عام 1971 فككت

اجهـزة أمـن السـلطة البعثيـة خلايـا اوليـة للحركـة الاسـلامية. وفي عـام 1978 دخلـت الافـكار السـلفة والتيـارات الجهاديـة للحركـة الكرديـة. وفي عـام 1980 تأسـس الجيـش الاسـلامي الكردسـتاني .

الاستخلاصات:

أ- أن اليقظـة الفكريـة التي حصلـت في المشـرق العـربي كانـت بسـبب الاحتـلال الغـربي لبلـدان العـالم العـربي فهـي ليسـت مـن صنـف الصـيرورات التاريخيـة. وأن فكـر أوربـا تداخـل مـع الوعـي المشـرقي مـن دون نقـاء في التفكـير بالخـلاص .

ب- فشلت كل الاحزاب (اسلامية /علمانية) في تحقيق النهضة والحكم الرشيد .

ج- حصلت ارتدادات عن الوعي المنتج للحضارة في تحول رشيد رضا .

د- أهمل الاسلام السياسي تطوير رؤية النائيني نحو دولة برلمانية دستورية .

ه- لا تزال سطوة رجال الدين على مسار الفكر السياسي كبيرة .

و- لأن العـراق بلـد تعـددي في اعراقـه واديانـه ومذاهبـه ولقافاتـه فـأن فرصـة حـزب ديـني و قومـي أو مذهـبي يتعـارض مـع النزعـة الوطنيـة المفـروض اعتمادهـا ارضيـة للاندمـاج والتقـدم .

ز- كان خطـاب الاسـلام السياسـي ولا يـزال خطابـاً تقليديـاً ماضويـاً، يعمـل علـى معطيـات تراثيـة وتاريخيـة .

ح- ركزت الاحزاب الشيعية على المظلومية، والسنية على اشكاليات أو فوبيا فقدان الهوية .

ط- لم تلتمس مشروعٌ نهضويٌ مكتملاً عن جماعات الاسلام السياسي

ي- أظهـرت المـدة 3002 - 0202. ان هـذه الاحـزاب فشـلت في ادارة الدولـة وتفشـي الفسـاد والعجـز عـن تلبيـة الحاجـات الاساسـية للنـاس .

ك- ليس لدى العراقيين الآن أنموذجٌ علمانيا بديلاً للأحزاب الاسلامية .

المصادر

أ- عباس العزاوي. العراق بين احتلالين

ب- رسول جعفريان. الشيعة في ايران

ج- جودت القزويني: تاريخ المؤسسة الدينية

د- مشتاق الحلو : رسالة تنبيه الامة وتنزيه الملة للشيخ محمد حسين النائيني

ه- احمد اوغلو : العمق الاستراتيجي

و- عبد الامير زاهد : اشكالية فهم النصوص

ز- مركز الحضارة : نقي الدين النبهاني

ح- سيد قطب: معالم في الطريق

ط- حنا بطاطو : العراق

ي- احمد ابو زيد العاملي : محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة

يصدر قريباً:

يصدر قريباً:

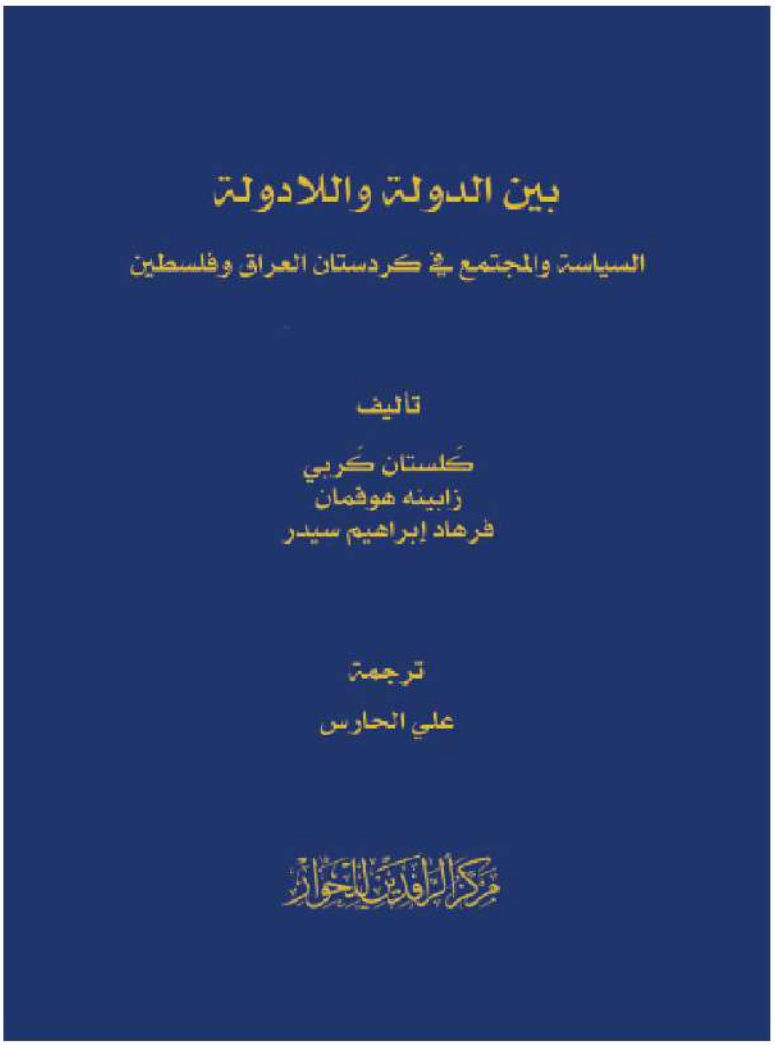
بين الدولة واللادولة
السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين
تأليف
كَلستان كَربي
زابينه هوفمان
فرهاد إبراهيم سيدر
ترجمة
علي الحارس
مركز القدس للحوار

غياب فلسفة موحدة للتشريعات في العراق
دراسة في الأسباب والآثار

أ.د نبيل مهدي كاظم زوين / كلية القانون –جامعة الكوفة

مقدمة

ستتضمن هذه المقدمة أصل الدراسة ومشكلة البحث والأسئلة البحثية والأهداف البحثية وخطة البحث وكما يأتي :

أولا : أصل الدراسة

يسبق القيام بأي فعل مهم ومؤثر في حياة الإنسان شعور بنقص أو فراغ يحتاج إلى إكمال أو إتمام . إن هذا الشعور يكون في الواقع هو الدافع إلى القيام بهذا الفعل وهو ينشأ ويصاغ ويأطر ويتأثر بالمبادئ التي يؤمن بها الإنسان وبالطريقة التي يفكر بها . بعد هذا الشعور . ينتقل الإنسان إلى المرحلة الاخرى وهي التفكير علاقة الفعل المزمع القيام به بالنقص او الفراغ المذكور. وهذه العلاقة وقوتها ومدى فاعليتها هي التي تحدد مقدار اندفاع وحماس الإنسان للفعل. وعندما يكون الفعل جماعيا أو اجتماعيا فان الأمر نفسه يطبق مع فروقات تتعلق بشعور القابضين على السلطة بفراغ أو نقص يعاني منه المجتمع.

والتشريع بوصفه فعلاً اجتماعيا لا يعد استثناءً على هذه القاعدة فهو ينشأ من الشعور بالحاجة إلى تنظيم علاقة اجتماعية تنظيما يفرض على الكافة ويقترن بجزاء يفرض على المخالفين للنص التشريعي. كما تقدم القول ينشأ الشعور من الحاجة الاجتماعية ويكون متأثرا بالمبادئ والعقائد وطريقة تفكير الطبقة الممثلة في الجهاز التشريعي. من هنا لا ينظر إلى التشريع على أنه مجرد نص يصاغ وينشر بالجريدة الرسمية ويلزم الأفراد باتباعه بل هو تجسد نصي لوعي الأمة والمبادئ والقيم النظرية التي تؤمن بها.

ثانيا : مشكلة البحث

تظهر إشكالية البحث في محورين يتمثل المحور النظري منهما في قضية ربط المبادئ التي يؤمن بها المجتمع أو الطبقة الممثلة في الجهاز التشريعي بالنصوص التشريعية التي تصدر عن السلطة التشريعية. وكيف يمكن لعقائد أو مبادئ نظرية تؤمن بها الطبقة القابضة على السلطة

ان تظهر في نص تشريعي يعالج سلوكا اجتماعيا ظاهرا . يتناول الوجه الاخر من الإشكالية البحثية مدى ارتباط التشريعات العراقية الصادرة بعد 2003 بالرؤية والمبادئ التي يؤمن بها القابضين على السلطة . ثم ينتقل ليحاول البحث صياغة آليات وطرق يمكن من خلالها حل هذه الإشكالية .

ثالثا : الاسئلة البحثية

1. السؤال الرئيسي : ما هو أثر غياب فلسفة موحدة للتشريع على التشريعات العراقية ؟
2. الأسئلة الفرعية :
   - أ- ما هو مفهوم الفلسفة الموحدة للتشريعات ؟
   - ب- ما هي أسباب غياب الفلسفة الموحدة للتشريعات في العراق ؟
   - ت- كيف يمكن حل مشكلة غياب الفلسفة الموحدة للتشريعات في العراق ؟

رابعا : الأهداف البحثية

1. الهدف الرئيسي : تحديد أثر غياب الفلسفة الموحدة للتشريعات على التشريعات العراقية
2. الأسئلة الفرعية :
   - أ- تحديد مفهوم فلسفة التشريع الموحدة
   - ب- تحديد أسباب غياب الفلسفة التشريعية الموحدة في العراق
   - ت- تحديد آليات لحل مشكلة غياب الفلسفة التشريعية الموحدة في العراق.

خامسا : خطة البحث

من خلال ما تقدم فان البحث سوف يقسم إلى مبحثين يتناول الاول مفهوم الفلسفة التشريعية الموحدة فيما يركز الثاني أسباب غياب الفلسفة التشريعية في العراق ومحاولة وضع آليات وطرق لوضع فلسفة تشريعية للعراق.

المبحث الأول : الفلسفة التشريعية الموحدة

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مفهوم الفلسفة التشريعية الموحدة في مطلب نتناول فيه تعريف الفلسفة التشريعية الموحدة وأهميتها في التشريعات فيما نخصص المطلب الثاني لبحث اثر هذه الفلسفة على التشريعات مركزين فيه على الخلاف حول أثر هذه الفلسفة على التشريعات.

المطلب الاول : مفهوم الفلسفة التشريعية الموحدة

قد لا تتضح معالم الفلسفة التشريعية وضوحا يحيط التام عن وجه لا يعرفه المشتغلون بحقل القانون كثيرا لسببين أولهما أن القانون علم يعنى بالسلوك والنصوص وهي أمور لها ظهور مادي بادي للعيان والفلسفة كلمة تعكس مفاهيم نظرية وافكار بحتة لا تعد في صميم اهتمامات

رجال القانون . أما تاني السببين فإن الفلسفة التشريعية لها عمق سياسي وهو ما يحاول رجال القانون الابتعاد عنه بوصف أنفسهم غالبا بأنهم أولئك الناس المحايدين من الناحية السياسية [1]

يمكننا القول ان الفلسفة التشريعية (على الأقل لأغراض هذا البحث) هي عقائد وأفكار نظرية ودوافع اجتماعية تدفع المشرع إلى إصدار تشريع معين . إن هذه الفلسفة تشكل الأساس النظري التي تبنى عليه النصوص القانونية. فالمشرع مثلا إذا اصدر تشريعا يضع اشتراطات تضيق من قدرة الجامعات الأهلية الأجنبية على فتح فروع لها في البلد فهو قد يعبر عن توجه في تقييد التعليم الذي لا تديره مؤسسات وطنية. إن الفلسفة التشريعية هنا هي فلسفة لنص أو تشريع معين وهي لا تنفك عن النص أو التشريع فلا يمكن لتشريع أن يصدر بدون فكرة أو غرض بهدف إليه المشرع . ولعل هذا الغرض قد يبدو واضحا في الأسباب الموجبة التي تتبع نصوص المشرع. ولعل من المهم ايضاحها هنا التفريق بين فلسفة التشريع وفلسفة القانون فهذه الأخيرة تعني حقل التخصص الذي يبحث في المسائل الفلسفية المتعلقة بعلم القانون ككل . إن فلسفة القانون تختص بتعامل مع علم القانون بكل مديانه التشريعية والفقهية والقانونية كجسم لا يتجزأ وهو بذلك تختص بحاول المشتغلون فيه الإجابة على اسئلة كلية تتعلق بالقانون كتعريف القانون وتحديد طبيعته وأصل وعلاقته بالأخلاق والدين وعلم الاجتماع وغيرها من المسائل الفلسفية البحتة . إن هذه المسائل تخرج . بطبيعة الحال . عن موضوع بحثنا الذي نتناول فيه فلسفة التشريع بوصفه جزءا من هذا الكل وشاخصا في اللوحة الكاملة.

يعتقد البعض ان القاعدة القانونية ليست بالضرورة ان تكون متأتية من عقيدة او توجه نظري فقد تكون القاعدة القانونية نتاجا بحتا للمنطق القانوني او التوجهات الفقهية[2]. من وجهنا نظرنا فإن هذا الرأي لا يمكن قبوله لسببين أولهما أن المنطق القانوني يكون في هذه الحالة هو الفلسفة التي يبنى عليها التشريع . وثانيهما أن المشرع لا يمكن ان يلجأ إلى تشريع وإن كان يمرض قواعده المنطق القانوني ما لم تكن هناك حاجة اجتماعية تبرره ذلك ان التشريع . خاصة في الدول الديمقراطية . عملية ليست بالسهلة ولا التيسرة وتحتاج إلى جهود ولا يمكن أن يكون المبرر للبدء بها مجرد نظرية قانونية بحتة[3]. إن العكس هو الصحيح في وجهة نظرنا فقد يتبنى المشرع إصدار تشريع يخالف المنطق القانونية في حال وجدت حاجة ملحة لذلك لأن المؤسسة التشريعية ليست معنية بالمبادئ والنظريات التي تسود

(1) Šulmane, Dace, "Ideology, Nationalism and Law. Legal Tools for an Ideological Machinery in Latvia." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 5.1 (2016): 61–78. P 61

(2) Plaras, Antonios E. "At the Crossroads of Law and Ideology. The Ideology of Law as a Reflection of Social Ontology?." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 7.2 (2018): 1–13.

(3) يرى البعض ان الآراء التي يتبناه كلسن في نظريته المحضة للقانون لم تعد قابلة للتطبيق فالتشريع يشكل استجابة لحاجة اجتماعية ولا يمكن ان تكون القانون منفصلا عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع

Plaras, Antonios E. "At the Crossroads of Law and Ideology. The Ideology of Law as a Reflection of Social Ontology?." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 7.2 (2018): 1–13.p 6

في علم القانون فمهمتها تتلخص في وضع حلول تشريعية لمشاكل واقعية في المجتمع إن لم تكن , كما يدعي البعض[1] , جلب أكبر عدد من الناخبين بغض النظر عن المصلحة أو النظرية[2] .

على سبيل المثال , يمكن القول أن توجه الحكومة الفرنسية نحو زيادة الضرائب المفروضة على الوقود عام 2018 والاحتجاجات التي تبعتها وما أعقبها من تراجع الحكومة عن فرض الضرائب بل وتقليل الضرائب التي كانت مفروضة أصلاً يعبر عن هذه الحقيقة. يرى البعض ان تقليل الضرائب هو هدف الأغنياء لأن الضرائب سوف تؤمن خدمة عامة أفضل وهو ما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على القطاع الخاص وهو ما يهدد مصالح اصحاب رؤوس الأموال الذين غذوا العقول بأن تقليل الضرائب هو من مصلحة الفقراء[3].

ولكن الفلسفة أو العقيدة التي يبنى عليها التشريع لا يمكنها أن تضمن نجاحه أو نجاعته فالتشريع في التطبيق قد يكون مبنيا على قناعة راسخة وتوجه متلائمين مع النظرية التي يتبناها المشرع لكنه لا يلقى نجاحا بسبب عوامل لا ترجع إلى أصله النظري وهو ما قد يدفع إلى البعض الى رفض جعل التشريع انعكاسا بحتا للمبادئ النظرية التي يؤمن بها الحاكمون لكن الرد على هذا الاعتراض المحتمل هو ان هذه القاعدة لا تكون مطلقة بل يجب ان نفرق بين التشريعات التي تثبت التوجهات الرئيسية للدولة كالتشريعات الانتخابية والتعليمية وبين التشريعات التي تعالج الحاجات اليومية الانية للأفراد والتي يجب ان تأتي استجابة للحاجة الاجتماعية بغض النظر عن العقيدة او الاساس النظري التي يتم بناء التشريع عليها[4]. إن السلطة التشريعية تكون في النوع الأول من التشريعات أكثر حرية لأن المواطن غير مهتم بالتأثير على راي المشرعين فهذه التشريعات لا تمسه على المدى القريب في حين ترى المشرع مفيدا في النوع الثاني بانعكاسات ما يروم تشريعه على المجتمع وكيف يمكن للأخير ان يمارس دورا فعالا في تغيير مسار او حتى عكس توجهات الحاكمين كما في مثال فرنسا الذي سبق وان تم بيانه.

على أية حال ,فإن الفلسفة التي يشخص البحث غيابها هي الفلسفة الموحدة فما هي هذه الفلسفة الموحدة وماذا تفترق عن الفلسفة التي تم ذكرها ؟ إن الفلسفة التشريعية الموحدة تعني فلسفة تشريعية تكون شاملة لكل التشريعات أو لمجموعة من التشريعات لها ترابط معين . فهي عقيدة أو فكرة لكنها لا تختص بتشريع معين أو نص معين بل تشمل طيفا من التشريعات تعالج جانبا من جوانب المجتمع . فعلى سبيل المثال . قد يكون تقييد فتح فروع للجامعات الأهلية

(1) Selznick, Philip. "Sociology and natural law." The Law and Society Canon. Routledge, 2018. 84-71. P 87 -108

(2) يسود هذا التوجه الوضعي بين فلاسفة القانون اليوم الذين تتزايد قناعتهم يوما بعد يوم بان علم القانون هو علم مبني على التجربة والحقائق الاجتماعية اكثر من قيامه على المثل العليا.

(3) Leiter, Brian. "Marx, law, ideology, legal positivism." Virginia Law Review (2015): 1179-1196., P 1183

(4) Plexus, Antonios E. "At the Crossroads of Law and Ideology: The Ideology of Law as a Reflection of Social Ontology?." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 7.2 (2018): 1-13., p 5

الأجنبية الذي سفناه كمثال سابقا[1] لا ينبع من فلسفة تقضي برغبة تشريعية بأن يكون التعليم مسيطرا عليه من الجهات الوطنية فحسب بل ينبع من تصور نظري كامل في موقف المشرع من الاستثمار الأجنبي أو رأس المال الأجنبي بغض النظر عن القطاع الذي يعمل فيه . فيكون الموقف بهذا شاملا لكل التشريعات التي تعالج قضايا الاستثمار والتجارة. ولعل هذا الموقف يشمل تشريعات تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن هذا المجال . فعلى سبيل المثال فإن وضع قاعدة لتفوق القانون الوطني والقضاء الوطني في مواجهة القانون والقضاء الاجنبيين في المنازعات التي تنشأ نتيجة للاستثمار الأجنبي يندرج تحت هذا التوجه . في المقابل فإن فسح المجال أمام القضاء الأجنبي ومراكز التحكيم لنظر المنازعات قد يندرج تحت فلسفة تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على القدوم والاستثمار.

المطلب الثاني : أثر الفلسفة التشريعية الموحدة

هناك من رجال القانون من يظن أن الفكر والقيم ليست مهمة في علم القانون فالقانون عبارة عن قواعد سلوك لا دخل لها بالأفكار والمفاهيم [2] . لكن هذا الرأي مردود بالقول أن الأفكار والقيم التي يؤمن بها الحاكمون ستنعكس في مبادئهم السياسية وتصوغ بالتالي مواقفهم القانونية والنصوص التشريعية التي يتبنونها[3]. لا يمكن إنكار أهمية العقيدة السياسية والاقتصادية التي يؤمن بها المشرع في رسم السياسة التشريعية العامة وإنتاج تشريعات منسجمة مع بعضها البعض ونصوص متناسقة في التشريع الواحد. إن غياب الفلسفة الموحدة

في المقابل قد يدخل السلطة التشريعية في فوضى إصدار تشريعات متناقضة بل ونصوص متناقضة في نفس التشريع. إن المفاهيم الفكرية النظرية لا تكون منعزلة عن التطبيق القانوني حيث تساهم مساهمة فعالة في صياغة الأفكار التي تتجسد في نصوص التشريعات [4]. علاوة على ما تقدم , لا تؤثر العقائد و المذاهب الفكرية على القواعد القانونية والنصوص التشريعية فحسب بل على المفاهيم القانونية , على سبيل المثال ترسم الأنظمة السياسية مفاهيم مختلفة للديمقراطية والحقوق والحريات فهذه المفاهيم تفسر في الأنظمة الشمولية بشكل يختلف عنه في الدول التي تتميز بالتعددية السياسية[5].

ومثل تأثيرها على القواعد القانونية والمفاهيم القانونية فإن العقائد والمذاهب الفكرية التي يتبناها المشرع تؤثر على تفسير النصوص القانونية الغامضة وحل مسائل التعارض بين النصوص

---

(1) انظر ص 3

(2) Lucy, William, "Understanding and explaining adjudication," (1999), P 234

(3) Halpin, Andrew, "Ideology and law," Journal of Political Ideologies 11.2 (2006): 153-168., P 155

(4) Halpin, Andrew, "Ideology and law," Journal of Political Ideologies 11.2 (2006): 153-168, P 153

(5) Šulmane, Dace, "Ideology, Nationalism and Law: Legal Tools for an Ideological Machinery in Latvia," Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 5.1 (2016): 61-78.p63

من خلال استنتاج موقف المشرع الافتراضي وسد النقص التشريعي بالاجتهاد القضائي[1]. لكن تأثير العقيدة السياسية يختلف باختلاف نوع السلوك الانساني الذي ينظمه التشريع فهو في التشريعات ذات التوجه السياسي اوضح منه في الجانب الخدمي الذي تشكل التشريعات التي تنظمه استجابة لحاجات المجتمع اكثر من كونها تكريسا لقناعة أو توجه فكري معين لكن الحركة الاجتماعية تبقى هي المسيطرة في الدول الديمقراطية حيث تغلب الرغبات الاجتماعية على توجهات فقهاء القانون ورجال السياسة والتكنوقراط[2] ورغم إقرار كثير من الفقهاء بتأثير القيم السياسية والعقائد على التشريعات فإن هناك من يتكلم عن هذه الأخيرة باعتبارها أمرا سلبيا يعتري التشريعات[3]. حيث يرى البعض بان الاغلبية قد تتخذ من سيطرتها على مفاصل صنع القاعدة التشريعية من خلال المقاعد والاصوات التي تحصل لها لفرض رؤيتها التي تخالف رؤية المجتمع ككل[4]. لكن لنا ملاحظة على ذلك ان الراي الذي يثبته المجتمع ككل متجسد في صور نصوص او قواعد دستورية وبالتالي فإن الاغلبية لا تستطيع فرض رايها خارج اطار الجماعة لأنها ستكون عاملة حينها خارج اطار الدستور وهو ما يترجم بكونها خارج إطار الدستورية. إن تكريس التشريع لقيم الحاكمين لا يمكن وصفه بالسلبي ما دام يمثل رغبة المجتمع الذي دفع بنوابه للتعبير عن إرادته في صناعة القواعد القانونية .

ومن جانب آخر يرى البعض أن المفاهيم النظرية والعقائد تنتمي إلى منظومة الأساس والتبرير للقاعدة القانونية حيث تشكل العقيدة النظرية مجرد شرح وتفسير للأساس الذي بنيت عليه القاعدة القانونية دون أن تؤدي وظيفة أبعد من ذلك [5].

ورغم اتفاقنا مع هذا الرأي فيما تلعبه العقيدة والقيم الفكرية في تبرير القاعدة وبيان أساسها إلا أننا لا نرى أن هذه هي الوظيفة الوحيدة للعقيدة او المبادئ النظرية فهذه تكون مرجعا في حال الاختلاف حول معنى النصوص وتكون دليلا يستدل به القاضي حين يعوزه النص الذي ينبغي تطبيقه على الواقعة التي تعرض أمامه . ناهيك عن انها تضمن عدم إدخال الجهة التنفيذية في دوامة تعارض النصوص أو تعارض الحكمة التشريعية المتعارضة التي تؤدي إلى تفسيرات مختلفة وفلسفة مختلفة في نفس التشريع

(1) Halpin, Andrew. "Ideology and law." Journal of Political Ideologies 11.2 (2006): 153-168. P 154

(2) Plakas, Antonios E. "At the Crossroads of Law and Ideology. The Ideology of Law as a Reflection of Social Ontology?." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 7.2 (2018): 1-13. , p 10

(3) Halpin, Andrew. "Ideology and law." Journal of Political Ideologies 11.2 (2006): 153-168. P 153

(4) Plakas, Antonios E. "At the Crossroads of Law and Ideology. The Ideology of Law as a Reflection of Social Ontology?." Wroclaw Review of Law, Administration & Economics 7.2 (2018): 1-13., p 7

(5) Wrenn, Mary V. "The social ontology of fear and neoliberalism." Review of Social Economy 72.3 (2014): 337-353. p 342-343

المبحث الثاني: غياب الفلسفة الموحدة للتشريع في العراق

بعد بيان مفهوم الفلسفة التشريعية الموحدة في المبحث الأول ننتقل إلى تطبيق ذلك على الوضع التشريعي في العراق. ومن أجل الإلمام بالموضوع ينبغي أولا بيان المراحل التي مر بها العراق سياسيا وهو ما ينعكس مباشرة على الواقع التشريعي العراقي وهذا ما سيكون عنوانا للمطلب الأول ثم ننتقل في المطلب الثاني إلى تحديد أسباب غياب الفلسفة الموحدة في العراق ثم ننتقل إلى وضع حلول لهذا الواقع في مطلب ثالث.

المطلب الأول: التاريخ التشريعي للعراق بعد عام 2003

لقد مر العراق بتغيير شامل للسلطة السياسية في عام 2003 وهذا التغيير الشامل. كما هو معروف، لم يكن وليد حركة داخلية اجتماعية بحتة كما يحصل في كثير من البلدان التي تتغير فيها الأنظمة بثورة أو انقلاب. وبالرغم من رغبة المجتمع العراقي بأطيافه كافة بإزاحة نظام صدام فإن قيادة التغيير لم تكن بيد العراقيين تماما بل كان وليد إرادة خارجية دولية وإقليمية أرادت للعراق أن يتخلص من براثن الدكتاتورية ويعود عضوا فاعلا في المجتمع الدولي. ومن الطبيعي أن تؤثر كيفية التغيير على شكل الدولة وفعالياتها والتي يعد التشريع من أهمها. ويمكننا أن نشخص ثلاثة مراحل قانونية مختلفة مر بها النظام السياسي في العراق انعكست بصورة اساسية على تركيبة السلطة وبالتالي على التشريعات.

أولا: مرحلة سلطة الائتلاف المؤقتة[1]

بدأت هذه المرحلة التشريعية مع تشكيل سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2003 حتى تسلم الحكومة المؤقتة للسلطة عام 2004 بناء على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. تمثلت الوثائق التشريعية في هذه المرحلة بالأوامر التي يصدرها رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة والتي تنشر في الوقائع العراقية باللغتين العربية والإنكليزية[2].

تميزت هذه المرحلة بغياب الأساس الدستوري لهذه التشريعات. فالأوامر التشريعية كانت تصدر بناء على السلطة التي منحتها الاتفاقيات الدولية لسلطات الاحتلال. لقد اختلفت في هذه المرحلة الهيكلية الشكلية للتشريعات العراقية فالأسباب الموجبة للتشريع اصبحت تتصدر التشريع بخلاف ما كان معمول به قبل 2003 وبعد تسليم السلطة للحكومة الانتقالية.

ويمكننا القول ان التشريعات التي تبنتها سلطة الائتلاف المؤقت قد استندت على عدة مبادئ نظرية كان لها نصيب الأسد في التشريعات التي صدرت في هذه المرحلة. بعد انهاء الوجود البعثي في السلطة من خلال تشريعات حظر حزب البعث واجتثاث البعث[3] وحل الدوائر والكيانات التي تشكل

(1) تمت الاستعانة بقاعدة التشريعات العراقية للرجوع إلى نصوص قوانين هذه المرحلة وقد كانت آخر زيارة للموقع 24/1/2019

(2) لاحظنا أن النصوص العربية لكثير من القوانين تتضمن أخطاء في الترجمة من النص الانكليزي الأصلي في عدد من المواضع لا مجال لذكرها هنا لعدم علاقتها بالموضوع الذي نحاول تسليط الضوء عليه.

(3) انظر أمر سلطة الائتلاف رقم 1 لسنة 2003 (تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث)

أسس نظام البعث[1] وتشريع عدد من التشريعات التي تهتم بتحقيق العدالة للفئات التي تضررت من سياسات نظام البعث[2].

بدأت سلطة الائتلاف بإصدار تشريعات كرست لمرحلة جديدة في الدولة العراقية يمكن تلخيصها بالمبادئ الآتية:

1- إن العراق يجب أن يتحول من دولة اشتراكية تعتمد على الاقتصاد الموجه وعلى الدولة في تقديم الخدمات العامة ويغيب فيها القطاع الخاص إلى دولة تتبنى الاقتصاد الحر وتكون جزءا من منظمة التجارة العالمية[3].

2- إن الدولة العراقية بعد 3002 تقوم على أساس إطلاق الحريات الفردية وعدم تقييد الأفراد والسماح لهم بممارسة جميع أشكال التعبير عن الرأي[4].

3- إن من اهم أسس الدول الديمقراطية هو الفصل بين السلطات وإيكال بعض المهام إلى سلطات مستقلة عن السلطة التنفيذية[5].

4- إن العراق بلد متعدد المذاهب والقوميات وهو لا يدار بنفس مركزي . فلا بد له من تفويض الكثير من الصلاحيات التي كانت تضطلع بها السلطة المركزية إلى السلطات المحلية[6].

يمكن القول بان هذه المرحلة تعد اكثر المراحل التشريعية انسجاما بين تشريعاتها ولم تكن التعديلات التي تمت فيها إلا بسبب الاستجابة لظروف آنية واقتصرت على التشريعات التي لها أثر مباشر في المجتمع . اما التشريعات التي اسست لمرحلة ما بعد 2003 فلا زالت بنفسها أو من خلال تشريعات نسجت على منوالها ناقدة ولعل سبب هذا يرجع إلى سهولة إصدار التشريعات وقلة الأشخاص العاملين عليها والانسجام بينهم

ثانيا مرحلة قانون إدارة الدولة المؤقت[7]

(1) انظر أمر سلطة الائتلاف المتحدة رقم 2 لسنة 2003 حل الكيانات العراقية

(2) انظر اللائحة التنظيمية لهيئة نزاعات الملكية 12 لسنة 2003 . وأمر سلطة الائتلاف رقم 82 لسنة 2004 بإنشاء المؤسسة العراقية للاستذكار والامر 90 لسنة 2004 القاضي بتشكيل فريق المهمة الخاصة لتعويض ضحايا النظام السابق

(3) انظر الامر 12 لسنة 2003 المتعلق بسياسة تحرير التجارة . والأمر 20 لسنة 2003 القاضي بتأسيس مصرف التجارة العراقي والأمر رقم 39 لسنة 2003 المتعلق بالاستثمار الاجنبي . والامر 40 لسنة 2003 والمتعلق بإصدار قانون المصارف والامر 54 المتعلق بسياسة تحرير التجارة والامر 74 المتعلق بإصدار القانون المؤقت للأوراق المالية والأوامر 80 و 81 و 83 المتعلقة بتعديل قوانين الملكية الفكرية لتتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

(4) انظر الامر رقم 8 لسنة 2003 المتعلق برفع الحظر عن السفر لأغراض اكاديمية . والأمر 11 لسنة 2003 المتعلق بترخيص خدمات وشبكات الاتصال . والأمر 19 المتعلق حرية التجمع

(5) أنظر الأمر 19 المتعلق بضمان استقلال البنك المركزي والأمر 35 المتعلق بإعادة تشكيل مجلس القضاء والأمر 55 المتعلق بخصوصية النزاهة والامر 57 المتعلق بالمفتشين العموميين والأمر 66 المتعلق بتشكيل الهيئة العراقية لخدمات البث والإرسال

(6) أنظر الأمر 71 المتعلق بالسلطات الحكوميه المحلية

(7) تمت الاستعانة بقاعدة التشريعات العراقية للرجوع إلى نصوص قوانين هذه المرحلة وقد كانت آخر زيارة للموقع 24/1/2019

بدأت هذه المرحلة بتسلم السلطة من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي عام 2004 وانتهت بإجراء الانتخابات بناء على الدستور الدائم عام 2006 . وتميزت هذه المرحلة بقلة القوانين التي صدرت فيها نظرا لقصر هذه المدة بالإضافة إلى بقاء الدولة بدون سلطة تشريعية اكثر من سنة أشهر منها ناهيك عن تركيز مهام الجمعية الوطنية على كتابة الدستور. ويمكن القول بان أهم المبادئ التي بنيت عليه التشريعات التي صدرت فيها هذه المرحلة هي مد ولاية القضاء وازالة كل المعوقات امام هذه الولاية [1]

ثالثا : مرحلة الدستور الدائم [2]

بدأت هذه المرحلة باستلام الحكومة العراقية المنتخبة على وفق الدستور العراقي مقاليد الأمور عام 2006 . وقد انتهت ثلاث دورات تشريعية . تميزت هذه المرحلة بنضوج أكبر من ناحية الصياغة التشريعية وقد تمت مراجعة التشريعات التي صدرت في المرحلتين السابقتين ومرحلة ما قبل 2003 فقد تم إلغاء العديد من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل كالقرار 49 لسنة 2002 الذي يقضي بنقل ملكية أموال الهارب من العراق جبرا وقرار 461 لسنة 1980 الذي اعتبر الانتماء لحزب الدعوة جريمة على وفق أحكام المادة 156 من قانون العقوبات العراقي وقرار 59 لسنة 1982 الذي ألغى اعتبار تنازل المجني عليه أو ذويه ظرفا مخففا والقرار 1253 لسنة 1985 القاضي بالاستيلاء على الاراضي الزراعية التي تترك دون زراعة والقرار 172 لسنة 1989 الذي يمنع تشغيل الضباط المتقاعدين والعديد من القرارات الأخرى والتي يمكن القول أن أغلبها تتعارض مع توجه الدولة الجديدة في إطلاق الحريات واحترام حقوق الأفراد وملكيتهم وقد تم إلغاء أغلب هذه القرارات عامي 2007 و2008. كما تميزت هذه المرحلة أيضا بصدور قوانين تكرس التعويض لضحايا النظام السابق من ذوي الشهداء والسجناء من خلال امتيازات متعددة من رواتب حتى الحق في التعيين في إكمال الدراسة وهو ما يشكل حسب وجهة نظر الدولة الجديدة نوعا من التعويض لهذه الشرائح التي كانت ضحايا للنظام السابق.

وأخيرا فقد تمت مراجعة بعض القوانين التي صدرت في المرحلتين السابقتين وتعديل او إلغاء بعض منها وإكمال النقص في البعض الآخر . كما في حال تحصين القرارات من الطعن التي كانت تستثني بعض القرارات من جواز الطعن فيها فأصبح النص مطلقا. كما تم إلغاء بعض النصوص كالمذكرة التي تم فيها عزل القضاة والمدعين العامين والصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة بالأمر رقم 15 لسنة 2003 لقد اتبعت سلطة الائتلاف في بداية تأسيسها النظام السائد في كثير من الولايات الأمريكية وهي ان يكون التعيين بالانتخاب . وقت تشكلي لجنة للمراجعة القضائية فاقت بعزل العديد من القضاة ونواب الادعاء العام. إن الموازنة بين الاستقرار والحرية التي مالت إلى جانب الحرية في المرحلتين

---

(1) انظر القانون المرقم 17 لسنة 2005 المتعلق بإلغاء النصوص القانونية التي تمنع سماع الدعاوى من قبل المحاكم في أية خصومة

(2) تمت الاستعانة بموقع مجلس النواب العراقي للرجوع إلى نصوص قوانين هذه المرحلة وقد كانت آخر زيارة للموقع 24/1/2019

السابقين عادت في هذه المرحلة لترجح كفة الاستقرار الامني والاجتماعي والإدراك بأن التغيير الجذري السريع للمنظومة التشريعية سيكون له آثار سلبية أكثر من الإيجابيات التي تحملها المنظومة الجديدة التي ستبقى غريبة كجزء مزروع في جسد آخر.

المطلب الثاني : أسباب غياب الفلسفة الموحدة

من خلال المطلب الأول تبين لنا كيف تميزت مرحلة عن مرحلة في الاسس التي قامت عليها وهو ما انعكس على طبيعة التشريعات التي صدرت. إن الخلاف ليس فقط في التشريعات التي تنتمي لمرحلتين مختلفتين بل لوحظ في تشريعات تنتمي لنفس المرحلة. من ابرز الأمثلة على ذلك هو قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم الذي أعطى لمجالس المحافظات سلطة تشريعية وهو ما يتناقض مع نصوص الدستور ومع نصوص في داخل القانون نفسه .

وإذا كان لكل حالة تعارض أسبابها الخاصة وطبيعة مختلفة عن طبيعة غيرها من الحالات فإننا يمكن أن نجمل أسباب هذا التعارض بما يأتي :

أولا: عدم الاتفاق على الأسس النظرية للدولة بين المكونات والتيارات السياسية.

يمكن القول ان دولة ما بعد 2003 تميزت بالخلاف على ماهية الدولة ونموذجها ودور الطوائف فيه وعلاقة المركز بالإقليم والموقف من الثروات الوطنية. إن هذا الخلاف انعكس على الصياغات الدستورية والتشريعية فوجدت المفاهيم والفلسفات المختلفة طريقها إلى نصوص الدستور والتشريعات . ولعل أبرز مثال على هذا السبب هو المادة الثانية من الدستور فهذه المادة تحتوي على نصوص غير منسجمة مع بعضها

أما المثال الاخر فهو موقف الدولة من الثروات الطبيعية فرغم ان الدستور قد نص في على في المادة 111 على أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي في الاقاليم والمحافظات ونص على في المادة 112 على قواعد لإدارة هذه الثروة إلا ان الخلاف الذي ساد في وقت صياغة النص وما بعده يكرس حقيقة الخلاف على الأسس النظرية للدولة التي انتجت نصوصا دستورية شديدة العمومية والغموض قد يكون واضعوها قد تعمدوا غموضها او انهم اجلوا خلافهم عليها إلى ساحة التشريع العادي.

ثانيا : غياب الرؤية السياسية والمشروع السياسي لأكثر الأطراف السياسية.

يمكن القول أن السلطة يجب أن يكون لها مشروع فكري متكامل لبناء الدولة يتضمن موقفا محددا من جميع القضايا الفكرية التي تعصف بالمجتمع والعالم. لو استعرضنا التاريخ لوجدنا العديد من التجارب التي يمكن القول عنها انها تجارب لتغيير نمط حماية المجتمع وطريقة إدارة الدولة قد أسست لمرحلتها التشريعية بأسس فكرية واقتصادية قبل أن تبدأ بمرحلة التشريع.

فليس هناك خلاف بين مؤرخي التشريع الإسلامي على أن المرحلة المكية لم تتضمن إلا نزرا

قليلا من الأحكام العملية (التي يقابل مفهوم التشريع لدينا قسم المعاملات منها) فلقد انصب تركيز الشارع الاسلامي على التعريف بالعقيدة ورسم الاساس الأخلاقي الذي بنيت عليه فيما بعد القواعد التشريعية التي تميزت بها المرحلة المدنية في رسالة النبي (ص)[1].

واذا انتقلنا إلى الثورة الفرنسية وجدنا العلاقة بين الفكر والفلسفة من جهة وبين التشريع من جهة واضحة للعيان. لقد تجسدت العلاقة في أكثر من مفصل من مفاصل الدولة الفرنسية بعد الثورة ولا نقول أكثر من أن الاجماع منعقد على أن الثورة الفرنسية قد استمدت أفكارها من فلسفة جان جاك روسو ومنتسكيو[2] لتحول الدولة الفرنسية التي نتجت عن الثورة هذه الأفكار إلى قواعد سلوك تحكم مجتمع ما بعد الثورة .

ومثل المثالين السابقين فإن الثورة البلشفية لم تكن ثورة فارغة من الأساس الفكري فقد استندت على أفكار ماركس الذي كان مشغوفا بالربط بين القانون والفلسفة. ولعل هذا ما جعل أفكار هذه الثورة تنتشر بين أصقاع المعمورة انتشار النار في الهشيم.

ولا نطيل الكلام في تجارب الأمم الأخرى فنسأل أنفسنا هل استندت دولتنا على أسس فكرية للدولة يمكن أن تشكل أساسا متينا للتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية في المركز أو الإقليم؟ لا اظن أن الإجابة ستكون مرضية للكثير منا ولكنها تضع اليد على الجرح وتشخص الخلل الذي تعاني منه تشريعاتنا التي أصبحت تتصارع في نصوصها وحكمتها ويتعارض الكثير من نصوصها ،بقصد أو بدون قصد ، مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحاكمي هذا البلد.

لنضرب مثالا حيا يشكل دليلا على ما ندعيه. لقد جاء قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 تلبية لحاجة المجتمع في جذب رأس المال الأجنبي للبلد وهذا ما تجسد في أسبابه الموجبة. لكن نظرة خاطفة على نصوص هذا القانون مع المقارنة بينه وبين القوانين المناظرة في الدول الأخرى كقانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 تجعلنا نجزم أن نصوص التشريع لم تنسجم مع حكمته والغاية منه. لقد امتلأ التشريع العراقي بعبارات تعكس نظرة تشكيكية في المستثمر تجعل رؤوس الأموال مترددة في اللجوء إلى الاستثمار في بيئة قانونية كهذه.

المطلب الثالث : آليات معالجة غياب الفلسفة التشريعية الموحدة

إن محاولة وضع آليات لمعالجة غياب الفلسفة الموحدة في التشريع العراقي يتم من خلال معالجة أسباب هذا الغياب. إن طريق تجاوز غياب الفلسفة الموحدة للتشريعات هو وضع وثيقة تبين الأسس الفكرية للدولة العراقية بما يضمن وجود موقف موحد من المسائل الفكرية والاقتصادية والبيئية التي يهتم بها العالم اليوم ليكون هذا الموقف منعكسا في كل التشريعات التي تصدرها السلطة.

(1) الحسين عبد الغني أبو الحسن أحمد . تاريخ التشريع الإسلامي . ص 9

(2) نجيب المستكاوي . جان جاك روسو . الطبعة الأولى . دار الشروق . القاهرة . 1989 . ص 425 وما بعدها

لقد نجت دولة ما قبل 2003 نفس المنحى عندما أصدرت وثيقة تسمى وثيقة إصلاح النظام القانوني التي كرست كل المبادئ التي يريدها الحكام أن تسود في الدولة وقد عكست هذه الوثيقة التي صدرت بالقانون رقم 35 لسنة 1977 فلسفة النظام السياسية والاقتصادية والتشريعية وتحولت فيما بعد إلى خارطة طريق صدرت بناء عليها العديد من التشريعات التي لا تزال نافذة .

ولنضرب مثالاً حياً[1] على هذه التشريعات وهو النص الذي يوجد بين الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية . لقد كانت الوقائع التي تثبت الالتزامات والحقوق التي ينظمها القانون التجاري أو ما يسميه المشرع (القضايا التجارية) خرج عن القواعد العامة في قانون الإثبات حيث كان ينظم إثباتها قانون التجارة الملغى رقم 149 لسنة 1970 الذي كنت المادة 103 منه تنص على جواز إثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بأية طريقة من طرق الإثبات[2]. يجوز اثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بكافة طرق الاثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك.

لكنّ صدور قانون الإثبات النافذ رقم 107 لسنة 1979 قد وحد قواعد الإثبات وأصبحت هذه الوقائع التي تتعلق بالتجارة خاضعة لنفس قواعد الاثبات التي تخضع لها الوقائع التي تثبت التزامات أو حقوقا مالية تخضع لأحكام القانون المدني. وقد كان هذا الهدف من اهم الأسباب التي دعت المشرع العراقي في حينها إلى تشريع قانون الإثبات حيث تصدر هذا الهدف الأسباب الموجبة التي أشارت في أول جملة لها بأن تشريع قانون الإثبات يأتي لتوحيد قواعد الإثبات في المسائل المدنية والتجارية[3] . ولقد جاء هذا التوحيد تطبيقا لأحكام البند 2 من قانون إصلاح النظام القانوني رقم 35 لسنة 1977[4] الذي نص على ضرورة توحيد قواعد الإثبات[5].

غير أن هذا الموقف التشريعي وإن كان يوحد القواعد المتعلقة بالإثبات إلا انه لم يسلم النقد على أساس أن المعاملات التجارية لها ما يميزها عن المعاملات المدنية التجارية. وعلى أية حال فإننا نزيد على ذلك بأن النص قد وضع في ظل دولة تقوم على بروز النزعة الاشتراكية في المجتمع. فلقد بدأ قانون إصلاح النظام القانوني نقد التشريعات التجارية التي سبقت إصداره بأنها ذات نزعة رأسمالية[6] داعيا إلى إعادة النظر في التشريعات التجارية لمواكبة ما اسماه «التحول الاشتراكي في القطر» . إن

---

(1) نصت المادة المذكورة(أ. يجوز إثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها بكافة طرق الاثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك.
ب. وفيما عدا الاحوال التي يوجب فيها القانون الاثبات بالكتابة في المواد التجارية. يجوز اثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو اثبات ما يجاوز هذا الدليل بكافة الطرق.)

(2) انظر الأسباب الموجبة للقانون

(3) لا يتضمن هذا القانون معالجة قانونية او تنظيما معينا بل هو عبارة عن أفكار ومبادئ نظرية تضع أساسا فكريا للتشريعات وخارطة طريقة يهتدي بها المشرع في ظل دولة حزب البعث. لقد دعونا في أكثر من مناسبة إلى صياغة وثيقة تشريعية تشابه هذه الوثيقة لتكون أساسا تشريعيا للعراق ما بعد 2003.

(4) انتقد قانون إصلاح النظام القانوني قانون التجارة العراقي رقم 149 لسنة 1970 بحجة ما أسماه تقديس سلطان الإرادة ومحاباة الدائنين مدعيا أن قانون التجارة (...أطلق الحرية في إثبات الالتزامات التجارية أيا كانت قيمتها وفي هذا حصانة أخرى تضاف إلى تلك الحصانات التي منحها للدائنين) انظر البند 2 من قانون إصلاح النظام القانوني.

(5) انظر البند 2 من القانون

توحيد قواعد الإثبات كانت تكريسا لنزعة لا تشجع على بروز القطاع الخاص بشكل مطلق ولعل تعديل هذا النص وإخراج المعاملات التجارية من نصوص قانون الإثبات أصبح أمرا ملحا مع نزعة الدولة في تشجيع القطاع الخاص ودفعه إلى اخذ دور ريادي في النهوض باقتصاد البلد.

خاتمة

تناول البحث إشكالية غياب الفلسفة التشريعية الموحدة في التشريعات العراقية حيث سلط الضوء على مفهوم الفلسفة التشريعية الموحدة في البحث من خلال تحديد معناها وتمييزها عن الفلسفة التي يقوم عليها نص مفرد او تشريع معين ليتوصل البحث إلى انها فلسفة تغطي طيفا واسعا من التشريعات لتشكل أساسا فكريا لحزمة تشريعية كاملة. ثم انتقل البحث ليدرس تحديد الأثر التي تحدثه الفلسفة التشريعية الموحدة في التشريعات سواء أكانت حاضرة أم غائبة. وقد بين البحث أن غياب الفلسفة التشريعية الموحدة سوف ينتج تشريعات متعارضة ومجزئة سوف تكون سببا في أرباك السلطة التنفيذية والقضائية وحتى التشريعية.

تركز البحث في المبحث الثاني على الوضع العراقي فبين البحث في المطلب الاول المراحل التشريعية التي مرت بها الدولة العراقية بعد 2003 وقد قسم البحث هذه المراحل إلى ثلاثة مراحل أولها مرحلة سلطة الائتلاف المؤقتة وثانيها مرحلة قانون إدارة الدولة وثالثها مرحلة الدستور الدائم وقد بين البحث خصائص كل مرحلة من هذه المراحل. وتعرض البحث في هذا المطلب إلى تزاحم التشريعات وتعارضها بين هذه المراحل

وفي المطلب الثالث بين البحث الأسباب الكامنة وراء غياب الفلسفة التشريعية الموحدة في مرحلة ما بعد 2003 وعزا البحث هذا الموضوع إلى غياب الاتفاق على بينة الدولة وهيكلها وكثير من الاشياء التي ينبغي أن يتم تحديد معيار أو تركها للأغلبية البرلمانية. كما ربط البحث بين غياب الفلسفة الموحدة وغياب الرؤية النظرية الفكرية للدولة للعديد من المواضيع الفكرية والاقتصادية. وفي نهاية البحث وضع الحث مقترحا لتشريع وثيقة تحدد المنطلقات الفكرية للدولة في مختلف الجوانب لكي تكون خارطة طريق تشريعية

المصادر

1- نجيب المستكاوي ، جان جاك روسو ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، 1989.

2 الحسين عبد الغني أبو الحسن أحمد ، تاريخ التشريع الإسلامي، بدون سنة نشر.

3 -9711 ,(5102) weivelR waL ainigriV "..nsivitisop lagel ,ygolocdi ,wal ,xraM" ,nairB ,rcticL ,6911

4 861-351 ,(6002) 2.11 seigolocdI lacitilol? fo lanruoJ ".wal dna ygolocdI" ,werdnA ,nipIaH

5 .(9991) ".noitacidujda gninialpxe dna gnidnatsrednU" ,mailliW ,ycuL

6- laicoS fo weiveR "msilarebiloen dna raef fo ygolotno laicos ehT" .V yraM ,rmerW .353-733 .(4102) 3.27 ymonocE

7- ,egdeltuoR .nonaC yteicoS dna waL ehT ".wal larutan dna ygoloicoS" .pilihP ,kcinzleS .17-74 .8102

8- yrenihcaM lacigoloedI na rof slooT lageL :waL dna msilamoitaN ,ygoloedI" .ecaD .enamluŠ .87-16 .(6102) 1.5 scimonocE & noitartsinimdA ,waL fo weiveR walcorW "aivtaL ni

9- a sa waL fo ygoloedI ehT :ygoloedI dna waL fo sdaorssorC ehr tA" .E scimotnA ,sastalP 2.7 scimonocF & noitartsinimdA ,waL fo weiveR walcorW "?ygolotnO laicoS fo noitcelfeR .31-1 .(8102)

يصدر قريباً:

منتالية المُثل في قانون العلاقات الخاصة الدولية
(القسم الاول)

أ.م.د اياد مطشر صيهود

المقدمة
التعريف بالموضوع

تبقى مسألة الأخلاق والقانون من المسائل الأساس التي شغلت الإنسان الواعي وستشغله أبداً، مادام يريد « الأفضل والأعدل ». ومحاولة التفكير في هذه المشكلة تقتضي الوقوف والتأمل في معنى القانون والأخلاق. ففي إدراك المعنى قد نتلمس الحل أو نحاول أن نجد بداية الطريق في فهم المشكلة وإدراك أبعادها الإنسانية[1].

مهما اختلفت الآراء والمذاهب والنظريات، فالقانون يحكم؛ بمعنى يحدد سلوكاً أو مسورة أو تصرفاً حياتياً، وقد يحكم القانون ما هو كائن، فيحدد العلاقة بين السبب والنتيجة، وهو أيضاً يحدد ما يجب أن يكون، وبالتالي فهو يأمر، وهذا هو القانون الذي نريد في هذا المقام.

ما دام القانون يأمر، فالسؤال الذي يطرح: ما مصدر هذا الأمر، هل خارج الإنسان أم ملازم له؟ هل « القانون » الذي ينبع من ذاتي ليحدد ما أريد وما لا أريد، أم هو قانون الغيّر الذي يريد وما لا يريد من الآخر؟

فإذا كان قانون الذات، فهو الأخلاق، وإذا كان قانون الغير، فهو القانون الموضوع. وعليه فإن «قانون الأخلاق» هو قانون الذات أولاً وقبل كل شيء. لكن ما هي الأخلاق في الحقيقة والواقع؟ أهي سلوك يفرضه الفرد على نفسه، أو بعبارة أدق، يفرضه ضمير الفرد على الفرد، أم سلوك فردي يتماشى أو يجب أن يتماشى مع القيم والمبادئ التي تسود المجتمع[2]؟

إن الأخلاق فردية كانت أم جماعية تنبع من الضمير وتخاطب الضمير، ترفض الأنانية وتريد الخير. وربما نجد في كل هذا « قانون الأخلاق ». والأخلاق حين تقنن بالقانون، فإنها تعطي القانون صفة « المثل الأعلى » أي ما يجب أن يكون عليه الإنسان أخلاقياً، بمعنى ما يجب أن يكون عليه الإنسان كانسان فيما

(1) ان المقصود بمنتالية المثل الاخلاقية يتحلى بتمثيلها بالمنتالية الرياضية، والتي تعني عدم قزنة المنظومة الاخلاقية وضرورة اعتبارها جوهر واحد فقد نجد الانسان منخلقاً في جانب وغير منخلق في جانب اخر، وهو مايعني ان الاخلاق منتالية تحيل الواحدة الى الاخرى، ومن لم ينتهي الامر الى عدم امكان الفصل بين الاخلاق والقانون، لانها قواعد تنظيم سلوك ترتبط احداها بالاخرى.

(2) محمد محسوب، الخصام بين القانون والاخلاق ط2، طبعة خاصة بالمؤلف، القاهرة 2009، ص25 وما بعدها

يريد وفيما يتصرف، وعندها يخرج سلوك الفرد من دائرة السلوك المعتاد الذي يريده القانون المعتاد، ليدخل دائرة إنسانية القانون وبالتالي يدخل في دائرة إنسانية التصرف الإنساني[1].

لذلك فإن « أخلاقية القانون» تعني في هذا التصور « التزام» القانون بالإنسان ذي الأخلاق، بالإنسان الفاضل، بالإنسان «العادل». فلا يمكن ان يكون الإنسان» عادلاً « وهو في منأى عن الأخلاق. حين قال الرسول الكريم (ص): « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق «، فإنه أراد القول أن شريعة الله تعالى تهدف إلى تحقيق أخلاقية الإنسان، وبهذا المعنى فأن الدين قانون الأخلاق.

ومع هذا فإن مشكلة القانون والأخلاق لا يمكن حلها بهذا التصور أو بذلك الاجتهاد، وربما المنهج السليم في تناول المشكلة قد يكون في التساؤل الأبدي عن القانون وعن الأخلاق. ففي السؤال تأمل وفي التأمل وعي، وفي الوعي حس، وفي الحس كينونة، وفي الوجود سؤال. وفي السؤال: رجوع خالد إلى مصير الإنسان وصيرورته! لنبق نسأل إذن عن الإنسان وما يحكم الإنسان: أقلبس الإنسان أكبر الأسئلة وأخطرها[2]؟

قيود البحث

نحن نسعى لقراءة جديدة للقانون المدني العراقي، وبخصوص قواعد القانون الدولي الخاص فقط وعلى وفق مقولة سالبل «من خلال التقنين المدني، وفيما وراء التقنين المدني»[3]. نبتغي طمأنة القانونيين الخائفين من التغيير وفي الوقت نفسه تشجيع الاصلاحيين، وبعد قرابة السبعين عاماً على تبني القانون المدني العراقي قد يمثل المدخل التفسيري الخاص بحث المنافع العائدة على المجتمع من منظومة القيم شرعية كاملة، ومن دون أن يتم تعديل القانون نفسه.

ويجب أن نذكر بأن هذا المنهج يخضع لعدد من القيود المهمة، حيث روعي فيه ألا يتناقض مع التفسير الحرفي أو المنطقي، أي يجوز للنص القانوني قبول أي تفسير وتوجيه تدفع به الحاجة لتحسين الصالح العام وتعزيز الأخلاق، شريطة أن يسمح بهذا المنهج المعنى الحرفي للنص- أيضاً - وكذا ألا ينشأ عن هذا الاسلوب – المنهج – أي مساس بالوحدة الجوهرية لمبادئ القانون العراقي مع الالتفات الى فسح المجال للقاضي للاختيار انتهاءً إلى القصد الأصلي للتشريع أو ذلك الأفضل لتحقيق النفع العام.

إنّ الموضوع الذي نعالجه موضوع دقيق ومتشعّب دقيق لأنه يؤدي إلى بلورة مفهوم قانوني لم يجر بحثه بشكل مكثف، بأسلوب سهل واضح وقريب من الفهم والاستيعاب. وهو متشعب، لأن من الصعب جداً حصر الموضوع ضمن صفحات وهو يحتاج من أجل دراسته أطروحة كاملة.

---

(1) ليون هاردواس، الدين والدولة في فلسفة هيغل، ترجمة عن الالمانية: قاسم جبر عبرة، مراجعة وتقديم: د. ميثم محمد يسن، ط1، دار الحكمة، بغداد، 2012، ص56 وما بعدها.

(2) منذر الشاوي، قانون الاخلاق وأخلاقية القانون، مجلة العدالة، العدد3، مطبعة وزارة العدل، جمهورية العراق، 2002، ص5.

(3) ماركوس درسلر وأرفيند-بال س.ماندايل العلمانية وصناعة الدين(مقال صناعة الدين بواسطة الخطاب القانوني العلماني-حالة المذهب العلوي التركي)، ترجمة: د. حسن احجيج، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص293.

أهمية البحث

تكمن أهميته القانونية بالنقاط التالية:

- إنّ الموضوع يعالج العلاقة بين القيم الأخلاقية والقانون عموماً والعقد خصوصاً، التي نجدها واضحة في مختلف نصوص القانون المدني.
- انه يعالج مفهوماً لطالما بقي مبهماً من خلال اظهار أهمية القيم الأخلاقية في العلاقة بين الأفراد ودراسة تأثير القاعدة الأخلاقية على القاعدة القانونية وتطور هذه العلاقة. فمفهوم القاعدة الأخلاقية يختلف باختلاف القيم الأخلاقية التي هي مفاهيم نسبية ومتطورة، تتغير وتتبدل باختلاف الزمان والمكان، فيجيب بالتالي عن أسئلة مهمة ويلقي الضوء على مستقبل علاقات البشر في إطار قيم أخلاقية متغيرة باستمرار.

هدف البحث

ويتجلى بما يلي:

- أولاً: بيان أنّ العقود الدولية بقواعدها الأكثر تقنية وتجرد متأثرة إلى حدّ كبير بالقاعدة الأخلاقية بشكل قد يجعل هذه القواعد الأخلاقية عنصراً وركناً من اركان العقد.
- ثانياً: اكتشاف تطور القيم الأخلاقية وتطوّر القواعد القانونية تبعاً لها. فنطلب صيغة السؤال الذي طرحه الاستاذ ريبير[1] منذ أكثر من نصف قرن حين قال: هل انّ العالم الحالي بتنظيمه القانوني استطاع التوصّل الى خلق قانون يكفيه ويناسبه أو ما زال متأثراً بالقواعد الأخلاقية السامية التي كانت وما تزال منذ عصور المسيحية تؤثر على أذهان ونفسيات الشعوب؟

تساؤلات البحث

ومنها: هل ان العالم الحالي ما زال متأثراً بالقواعد السامية التي عرفتها الشعوب منذ عصور بعيدة أو أنه تحرر من هذه القواعد وجعل له قواعداً أخرى ذات مفاهيم مختلفة تماماً، لتتناسب مع طريقة عيشه الحالية؟ وهل توصّل العالم الحالي إلى تطبيق نصائح الفقهاء والقانونيين الذين كانوا يطالبون منذ عصور بالفصل مابين الأخلاق والقانون، أو دمجها؟

إنّ الإجابة على هذه الاسئلة تبلور مفاهيم حديثة جداً وتلقي الضوء على مستقبل العلاقات البشرية. فالعلاقة الفلسفية المتينة التي وجدت ما بين القانون والقيم الأخلاقية سرعان ما تغيرت وتتغير فتتباعد، في ظلّ هذا التطوّر الحديث للمفاهيم. وإذا أردنا متابعة تغير المفاهيم عبر العصور عدنا إلى تاريخ الفكر القانوني وخاصة القرون الوسطى في أوربا حيث كانت التعاليم الكنسية تؤثر تأثيراً مهماً على المجتمع، فتفرض مفاهيماً أخلاقية توجب الوفاء بالعهد وتعتبر النكوث بالوعد خطيئة

(1) باونـد (روسكو)، مدخل الى فلسفة القانون، ترجمة: د.صلاح دباغ، مراجعة: د. احمد مسلم، ط1، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت-نيويورك، 1967، ص43.

ولمنع الربح غير المشروع. ثم أصبح التكوث بالعهد إخلالاً بالتزام قانوني يتيح الادعاء في وجه من أخلّ[1].

هذه هي غاية البحث، الذي تتمثل أهميته في اكتشاف قيمة القاعدة الأخلاقية وأهميتها ضمن القواعد الأكثر تقنية وتجرداً مثل قانون العقود. وباكتشافنا للطابع الأخلاقي للقاعدة القانونية نستطيع التوصل إلى فهم تطور الأفكار القانونية وإلى بلورة مفهوم فقهي قانوني جدير بتبنيه.

إشكالية البحث

وتتمثل بالآتي:

- ان عقلنة وخلقنة ما هو غير معقول ولا بأخلاقي سيمنح المشروعية لسطوة رأس المال والشركات وامتداداتها الاقليمية والدولية، لتأليف لغة ذرائعية- بطريق العقد الدولي مثلاً- لإضفاء رداء المعقولية والنفعية على كل الذي حدث او سيحدث مستقبلاً.
- لم يستطع الانسان الى الان فهم حقيقة ان الاخلاق تمثل قانوناً ايضاً. فهو لم يرتفع بمستوى فهمه حتى يرى الارضية الاخلاقية والقيمية للقانون، وان العلاقات الخاصة الدولية بحاجة الى المُثل بمقدار ما نتلمس ذلك- الاحتياج- في البيئة الداخلية الصرفة. وكيف ان اغفال هذه القاعدة يمكن ان يحرف مسار علاقات هذا القانون عن نشأتها الطبيعية.
- في ظل الروابط الحديثة بين القانون والأخلاق، هل بإمكان القانون اليوم أن يسمو بمعزل عن جذوره الأخلاقية، مستنداً إلى تقنيته المجردة، أو على العكس لا يمكنه أن يتطوّر إلا تبعاً للتطوّر المستمرّ للقيم الأخلاقية؟

المطلب الاول: التعريف بالأخلاق

يقصد بقواعد الأخلاق مجموعة المبادئ التي تعتبرها غالبية الناس في المجتمع قواعد سلوك ملزمة ينبغي على الأفراد احترامها وإلا استحقوا سخط المجتمع وازدرائه. هذه القواعد تهدف إلى تحقيق مثل عليا، تحضّ على فعل الخير كمساعدة الضعفاء والوفاء بالعهد. وتنهي عن الشرّ كالكذب والاعتداء على حقوق الغير[2].

وتهتم الأخلاق بالنوايا الداخلية، اذ انها تبتغي الكمال؛ ولهذا فهي لا تكتفي بالحكم على التصرفات الظاهرة للأفراد بل انها تعنى كذلك بالمقاصد والنوايا التي تعتمر في نفوسهم. عليه فالقاعدة الأخلاقية، هي مجموعة المبادئ والقواعد الأخلاقية التي ترعى حياة الافراد وعلاقاتهم فيما بينهم ضمن المجتمع[3]. ولأجل جلاء المطلب، نورد التطورات الاتية:

---

(1) السيد العربي حسن، اصول القانون الكنسي (دراسة في قوانين الكنيسة الاوربية- العصور الوسطى)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص27.

(2) جميل جليل نعمة المعلة، الدولة المثلى في فلسفة أرسطو السياسية، ط1، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ودار الرافد الثقافية- ناشرون، بيروت، 2016، ص13.

(3) هذه العلاقات التي تتبلور في الكثير من الاحيان بأشكال مختلفة، أبرزها العقود.

أ- موضوع الأخلاق

هو البحث عن المبادئ وترتيبها واستيطانها وبيان حقيقتها وكل أهميتها العملية واستعراض الواجبات التي تفرضها على الإنسان بجميع النتائج التي تترتب عليها. إن حقائق الأخلاق في الساعة الراهنة عند الأمم المتمدنة ليست منذ الآن محلاً للجدال بين النفوس الفاضلة. وان تلك الحقائق لا خوف عليها. إذ يمكن أن يقع الجدال في النظريات. ولكن بما أن سلوك الناس ليس إلا خياراً هو في الواقع واحداً يلزم حتماً أن يكون بينهم قدر من الحق المشترك يستند إليه كل واحد منهم. من غير أن يستطيع مع ذلك في الغالب أن يقف غيره عليه لا أن يدركه هو نفسه[1].

ومن النادر أن يقع إجماع الآراء على طريقة بسط مذهب بعينه مهما أجيدت ومهما بلغت من الحق. ولكن من الأفعال ما هو مقر عليه عند الجميع الناس. ان سبب هذا الإقرار العام يرجع إلى انه هذه الأفعال تابعة لمبادئ مسلمة عند الجميع. وتقع على مقتضاها من حيث لا يشعر الفاعل لها في غالب الأحيان[2].

ب- قانون الأخلاق

إن قانون الأخلاق ليس قانوناً شخصياً بل قانون عام. قد يكون في ضمير أشد قوة وأكثر وضوحاً منه في ضمير اخر ولكنه موجود في كل الضمائر إلى درجة تختلف قوة وضعفاً. انه ليناجي الناس بلهجة واحدة وإن كانت أفئدتهم لا تصغي إليه على السواء. ينتج من ذلك أن قانون الأخلاق ليس فقط قاعدة للفرد بل هو أيضاً العامل لوحدة الروابط التي تربط الفرد بأمثاله. لئن كانت الحاجات تقرب بين الناس فإن المنافع آيلة إلى التخاذل والاضمحلال. حتى المحبة العائلية نفسها التي تساعد على تكوين العائلة قد لا تساعد لحفظها[3]. فلولا الاتحاد الأخلاقي لكانت الجمعية البشرية محالاً[4]. ربما يعيش الناس تعاوناً كبعض أنواع الحيوانات. ولكنه لا يمكن أن تكون بينهم هذه العلاقات والروابط

---

(1) جورج لايكوف ومارك جونسون. الفلسفة في الجسد (الذهن المتجسد وخطيئة التفكير الغربي) ترجمة: عبد المجيد جحفة. ط1. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. 2016. ص77 وما بعدها

(2) عبد الأمير الاعسم. المصطلح الفلسفي عند العرب. ط1. دار الفكر العربي. بغداد. 1985. ص64-63.

(3) آرفلد كولبه. المدخل الى الفلسفة. ترجمة: ابو العلا عفيفي. ط1. عالم الأدب للترجمات والنشر والتوزيع. بيروت. 2016. ص99 وما بعدها (الاخلاق وفلسفة القانون)

(4) لقد اهتم فلاسفة الإسلام كثيرا في الجانب الأخلاقي ومن هؤلاء الفيلسوف الكندي ومن آرائه الأخلاقية التي ضمنها في رسالته ((الخمود)) وكذلك رسالته ((في دفع الأحزان)) لغرض الإطلاع ينظر: الكندي. الرسائل الفلسفية. كذلك رسائل فلسفية للكندي والفارابي وابن باجة وابن عدي. تحقيق د. عبد الرحمن بدوي. ط2. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر. 1980م. ص6 وما بعدها. وكذلك نجد الفارابي يضع مذهباً أخلاقياً للمدينة الفاضلة في ثنايا مؤلفاته العديدة نذكر منها ((التنبيه على سبيل السعادة)) ((آراء أهل المدينة الفاضلة)) و((السياسة المدنية)) و((تحصيل السعادة)) وفيها وضع كيفية تحقيق السعادة للفرد والمجتمع والوصول إلى الكمال من خلال الفضائل التي يشرع بها العلم الإنساني ليبين الغرض الذي لأجله كون الإنسان. للمزيد من الاطلاع ينظر: نظلة احمد الجبوري. الفلسفة الإسلامية. ط1. مطبعة الجامعة. بغداد. 1990. ص 250 وما بعدها

الخالدة التي تكون الشعوب والأمم من الكمال أو البعيدة عنه التي ترتبها لأنفسها وتبقى على ذلك قروناً، وذلك بأن الإنسان يشعر أو يحدث نفسه أن غيره من الناس يفهمون أيضاً قانون الأخلاق الذي هو نفسه خاضع له، وعلى ذلك يمكنه أن يعاملهم[1]. فإذا كان الطرفان لا يفهمانه، فليس علاقات ولا عقود ممكنة. من ذلك نشأت هذه الجاذبية الغريزية التي تجمع الناس وتجعل لحياتهم العمومية هذا البهاء، حتى في الدائرة الواسعة، دائرة الأمة. ومن ذلك أيضاً نشأت تلك الجاذبية الأكثر حدة من الأولى، لأنها أوضح منها، والتي تحكم هذه الأواصر الخصوصية التي يسمونها الصداقات. الاحترام المتبادل الذي يعلمه قلبان لأنهما يخضعان لقانون واحد بفضيلة متساوية ما خفقت الصداقة[2]. ولأجل أن تكون مسألة ما جديدة خالدة تحتاج إلى قانون الأخلاق بمقدار حاجة الجمعية إليه. من ذلك أيضاً هذه الجاذبية التي تجمع بين إنسانين مختلفين في الجنس وتجعل بينهما ائتلافاً حقيقياً قد يكون العشق نفسه عاجزاً عن عقده بهذه المتانة. وذلك لأن الإنسان الذي يحب القانون الأخلاقي الذي ألقى إليه الطاعة، فيحب جميع الذين يتعاطون مثله لتنفيذ هذا القانون عن قرب أو عن بعد على القدر الميسر لهم تنفيذه[3].

فعلم الأخلاق بمجاوزته هذه الحياة الأرضية يتجه من الإنسان إلى الله، ويثبت وجود الحياة الآخرة بما فيها من الثواب والعقاب كما يؤكد نظام هذه الحياة الدنيا. ليست هذه فروضاً محضة لا سند لها، ولا هي من مسلمات العقل العلمي، بل هي نتائج صادقة لازمة عن مقدمات صادقة لا جدال فيها[4]. وفوق ذلك فإن هذه النظريات في غاية الوفاق مع الاعتقادات الغريزية للجنس البشري تؤيدها الديانات البينة وتوضحها الفلسفة. متى وصل علم الأخلاق إلى هذا الحد، فإنه يكون قد وصل إلى أكبر اختصاص وأدى وظيفته بتمامها. فلم يبق عليه إلا أن يبين كيف أن الإنسان الخاضع لقانون من الطهر والتسامح على ما وصفنا يخالف هذا القانون، وأن يفسر من أين يتولد فيه هذا التنازع الذي يهزم فيه على القالب، وهذا العصيان الذي فيه خسرانه. فالعقل يرى الخير ويفهمه[5]. إن النقطة الأساس لهذا العلم هي أنه يبين للإنسان أن قانونه يحمل الخير دائماً مهما وقف في طريقه من العقبات التي يسببها تعقد الأشياء الإنسانية. وإن عمل الخير إنما هو طاعة لا محدودة ولا مقرونة بالتذمر مع استسلام. بل مع ثبات وبسالة إذا اقتضى الحال ذلك. فطاعة لأوامر العقل المنشورة في الضمير والتي تتقبلها إرادة لها من سلامة القيادة ما لها من حدة الذكاء تلك الأوامر التي يمكن

---

(1) جورج لايكوف ومارك جونسون، مصدر سابق، ص83.

(2) عيسى خليل خير الله، روح القوانين، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2013، ص89.

(3) أدريس هاني، اخلاقنا (في الحاجة الى فلسفة اخلاق بديلة)، ط1، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ع35، بيروت، 2009، ص67 وما بعدها.

(4) علي حجاري، رؤية في بناء الاخلاق من منظور قرآني، مجلة الحجة، ع7، 2003، معهد الدراسات الاسلامي للمعارف الحكمية، بيروت، 2003، ص13.

(5) السيد ولد أباه، الدين والسياسة والاخلاق (مباحث فلسفية في السياقين الاسلامي والغربي)، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، 123 وما بعدها.

أن تتمثل أمام الشخص بأنها أوامر اللّه[1].

وعلم الأخلاق هو وحده الحق وأن كل ما حاد عن هذا النحو باطل. إن فيه الكفاية من حيث أنه يفسر معنى الإنسان ومن حيث أنه يهديه إلى سواء السبيل. إنه يضع الإنسان في أوج كماله الحقيقي فوق جميع الموجودات المحيطة به وتحت عرش اللّه. إنه لا يعظم الأنسان ولكنه مع ذلك لا يحط من قدره. يخضعه إلى قانون حكم أمر بالمعروف ولكنه مع ذلك يعترف له بحريته إن لم يكن باستقلاله وصفوة القول إنه طريق الإنسان إلى الخلاص إذا استمسك به[2].

المطلب الثاني/ تأصيل المُثل الأخلاقية في القانون

منذ عصور بعيدة. كان الانسان يلتزم بكلمته. فكانت هذه الاخيرة مصدر كل التزام ولم يكن التعاقد بحاجة الى أي شكل أو عقد بمعناه الحالي المتعارف عليه. وكان من شأن الكلمة أن تربط مطلق شخصين أو أكثر برابطة قانونية. والسبب في ذلك يعود الى سيطرة الأفكار الأخلاقية والتعاليم الدينية على نفسيات الشعوب. كما كان الخوف من عقاب اللّه والآخرة أحد أسباب احترام الكلمة والوعد[3]. فالأصل انّ القانون الطبيعي قائم على فكرة العدل. وان فكرة الأخلاق ليست الا فكرة متشعبة وموسعة عن العدالة. وان القانون الذي يقوم على أسس العدالة يفرض احترامه؛ لأنه مفروض من جهة حسن النيّة. المنطق. والضمير وهو متّبع بعادات البشر وسلوكهم واحترامهم الانساني. وانّ تكريس فكرة العدالة ضمن القواعد القانونية وجعلها تسيطر على القانون حصل بفضل فرض المشترع من جهة وبتطبيق القاضي من جهة أخرى وبتفسير رجل القانون من جهة ثالثة[4].

انّ تاريخ القوانين يثبت انّ القاعدة القانونية انبثقت عن القاعدة الأخلاقية. الى ان جاء من الفقهاء من يقول بأن ليست كلّ قاعدة قانونية مرتبطة حتماً بالأخلاق بل ربّما نص القانون على قاعدة تنفذ من قبل الفرقاء أو يلزم بها القضاء دون ان تكون حتماً متجاوبة مع ما تقرّه الأخلاق. كما هو الحال مثلاً في استيفاء الدين بطلب حبس المدين في بعض الانظمة القضائية أو في بيع أثاث منزل المدين بعد ابقاء القليل منه كالفراش والثوب ...[5]وبُغية بيان تفاصيل الموضوع. نلاحظ ما يلي:

اولاً: مدى العلاقة بين القانون والأخلاق

تقليدياً تتوزع على تصورات تميل اما الى القطيعة او الصلة بين هذين العلمين. فلقد حاول بعض القانونيين جاهدين لإخراج الروابط والعلاقات القانونية من اطار الأخلاق وتجريدها واظهار الالتزام

(1) آرفلد كوليه. مصدر سابق. ص125.

(2) جعفر السبحاني. مناط الفعل الاخلاقي وخصائصه في الصور الاسلامي. مجلة الحجة. مصدر سابق. ص75.

(3) فايز محمد حسين. فلسفة القانون والمنطق القانوني. ط1. دار المطبوعات الجامعية. الاسكندرية. 2017. ص124.

(4) جان جاك روسو. العقد الاجتماعي. ترجمة وتعليق: احمد زعيتر. مج. ط1. بيروت. 2009. ص13 وما بعدها.

(5) شاي بيخور. مدونة السنهوري القانونية. نشوء القانون المدني العربي المعاصر (1949-1932). ترجمة: رشا حمال. مراجعة عبد الحسين شعبان. ط1. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. 2009. ص 217.

وكأنه علاقة بين ذمتين ماليتين دون اعطاء أيّة قيمة للإنسان. فتصدّر لهم اخرون بالقول ان الأخلاق احدى ركائز القاعدة القانونية مؤكدين أنّ من وظائف القاعدة الأخلاقية الحدّ من التجريد الذي تتميز به القاعدة القانونية ومن المساوئ التي يمكن ان يلحقها التمسك بالشكليات -أو بظاهر النصوص- على القيم الانسانية التي جاءت القاعدة القانونية لترعاها. مؤكدين على ان العلاقة القانونية بين الافراد ليست فقط علاقة بين ذمتين ماليتين تقتضي دوماً مراعاة التوازن بينهما بحيث لا تغتني ذمة على حساب أخرى أو لا ينتقص من ذمّة مالية دون سبب مشروع. بل انّ العلاقة هي قبل كلّ شيء بين شخصين لا تشكل الذمة المالية بالنسبة اليهما الا صفة ملازمة لشخصيهما وليست محوراً لعلاقتهما[1].

وقد اعتبر جانب من الفقه انه لا فرق بين القاعدة القانونية والقاعدة الأخلاقية من ناحية الاطار الطبيعة أو الهدف ولا يمكن أن يكون هناك فرق: ذلك انّ القانون يجب ان يعالج فكرة العدالة. والعدالة فكرة أخلاقية. من هنا نرى آثار القاعدة الأخلاقية في القواعد التي ترعى المسؤولية المدنية التي قامت أصلاً على الخطأ وهو مفهوم أخلاقي تحول الى مفهوم قانوني. كما نرى علامانه في سائر القواعد التي ترعى تكوين العقود وتنفيذها والالتزام بحسن النيّة في استعمال الحقوق الشخصية ووجوب عدم الاثراء على حساب الغير او اغناء الذمّة المالية دون سبب أو بفعل غير مباح أو غير أخلاقي[2].

ثانياً: موقع القاعدة الأخلاقية في القانون

اذا أردنا معرفة الموقع الحقيقي للقاعدة الأخلاقية ضمن نظرية الالتزامات. نقول بأن القاعدة الأخلاقية يمكن دراستها اولاً من خلال دورها بمنع التعسّف باستعمال الحق وبدورها في مبدأ سلطان الارادة حيث أتت لتفرض على المتعاقدين احترامها. ولتحمي المتعاقد الضعيف والمستغَلّ من المتعاقد الأخر. كما أتت لتوصي بأن العدالة يجب ان تسود العقد وانّ عدم التوازن وعدم المساواة بين الالتزامات يمكن أن يفسر كاستغلال لإرادة الضعيف كما أتت لتشكّك بكل العقود التي تسيطر فيها ارادة قوية على ارادة مستضعفة[3].

كذلك أتت القاعدة الأخلاقية لتقف حائلاً دون التنفيذ غير المحدود للحقوق. ولتقول بأن لا عدالة عندما يعمد الدائن الى ارهاق مدينه. وعلى القاضي أن يحدد ويفسّر ويفهم بأيّة نفسية وهدف يتصرّف من يسعى الى تنفيذ حقه. واذا كانت الدعوى التي يسعى اليها صاحب الحق غير مشروعة وجب على القاضي أن يرفض متابعتها. وتوصي الأخلاق بالأخذ بعين الاعتبار لمشاعر أشخاص وأصحاب الحقّ كما

(1) جليل قسطو القواعد العامة للعدالة في النظام القانوني الانكليزي. مجلة القضاء. نقابة المحامين. جمهورية العراق ع2-1. السنة 1978. حزيران. بغداد. ص133-132.

(2) عبد الباقي البكري. مفهوم العدالة. مجلة العلوم القانونية والسياسية. عدد خاص بمناسبة اليوبيل الماسي لكلية القانون. جامعة بغداد. مايس 1984. ص30.

(3) مايكل ج. سانديل. العدالة ما الجدير ان يُعمل به. ترجمة: مروان الرشيد ط1. جداول للنشر والترجمة والتوزيع. بيروت. 2011. ص169.

أوجبت حماية من هم حسني النية ايضاً ومجازاة من يتصرفون باحتيال أو غش. وملاحقة الاحتيال والأفكار الخداعية. وتدخل القاعدة الأخلاقية ضمن العالم القانوني خاصة عندما تكون ضمن قاعدة آمرة كفرض عدم الاضرار غير المشروع بالغير. فرض عدم الاثراء غير المشروع على حساب الغير وفرض مساعدة القريب[1]. ويكن بمستوى اعلى دعم تطور هيكل عالمي يشمل المعتقدات الأخلاقية الأساس. مثل خطأ ارتكاب القتل أو السرقة أو الكذب أو عدم الوفاء بالوعد للآخر. وأن على المرء أن يتصرف بشكل مسؤول تجاه الآخرين. وأن على الأولاد أن يحترموا أبويهم. وأن على الأبوين العناية بأولادهم. وأن الصواب معاونة أصحاب الحاجات. وأن من الواجب احترام كرامة جميع الأشخاص. وكذلك من الواجب التعامل مع جميع الناس بشكل إنساني. وأن عليك كما تلخصه القاعدة الذهبية ((أن تعامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به)). وتنعكس هذه المبادئ الخلقية وما يشابهها في جميع ثقافات العالم. وهي بهذا تشكل خلقاً عالمياً[2].

وتشكّل هذه المبادئ الأخلاقية جزءاً من الأساس الذي ينبني عليه التماسك الاجتماعي بكامله. وهي المصدر الأساس لجميع القوانين[3]. ويضيف الاعتقاد بالقانون للمبادئ الأخلاقية المشتركة بين الافراد. الالتزام بالحل المؤسسي الرسمي للنزاعات التي لا ترغب الأطراف المتنازعة. أو لا تستطيع. أن تحلها ودياً بالتوافق المتبادل. بما يشمل النزاعات التي تثور سواء في التصرفات الجنائية أو في الأخطاء المدنية. وتتمثل الأخلاق الأساس لمثل هذه الحلول المؤسسية في أخلاقيات السماع. حيث إن الشخص المتهم بمخالفة التزام قانوني له الحق في الاستماع إليه. ويجب في القانون أن يكون هذا الاستماع استماعاً عادلاً. بمعنى أنه يجب أن يكون أمام محكمة غير متحيزة. مع إعطاء الأطراف المتنازعة فرصتهم الكاملة في تقديم أدلتهم المؤيدة أو المعارضة لمواقفهم. وغالباً ما يعني هذا أنه يجب تمثيل الأطراف عن طريق أشخاص قادرين على توضيح مثل هذه الأدلة. وتقديم مثل هذه الحجج. ويجب أن ينبني قرار المحكمة على المبادئ العامة واجبة التطبيق في مسائل النزاع المطروحة. ويجب أخذ الوقت في مثل هذه الإجراءات. كما يجب أخذ الوقت كذلك في مداولات المحكمة[4]. ويجب أخذ الوقت في مثل هذه الإجراءات. كما يجب أخذ الوقت كذلك في مداولات المحكمة. وهذه المبادئ الأساسية للقانون وغيرها لا يمكن تطبيقها على إجراءات التقاضي فحسب. بل يمكن تطبيقها كذلك في الإجراءات التشريعية والإدارية وفضلاً عن ذلك. فإنه يمكن تطبيقها بطرق مختلفة كذلك في الحلول غير الرسمية للنزاعات داخل المؤسسات بكل

---

(1) بينوا فريدمان وشي هارشن فلسفة القانون. ترجمة: د. محمد وقيد. ط1. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. 2002. ص28.

(2) تصادق عليه اليهودية والمسيحية والإسلام والبوذية والهندوسية والأديان الأخرى. ولكن أيضاً تصادق عليه كذلك الكونفوشيوسية والفلسفات الإنسانية الأخرى. يلاحظ تفصيلاً لطفاً: مايكل ج. سانديل. مصدر سابق ص43 وما بعدها.

(3) ماثياس ريمان وريتهارد زيمرمان. كتاب اكسفورد للقانون المقارن. ترجمة: محمد سراج. مج2. ط1. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت. 2007. ص1127.

(4) طه عبد الرحمن. سؤال الاخلاق (مساهمة في النقد الاخلاقي للحداثة الغربية). ط1. المركز الثقافي العربي. بيروت. 2000. ص48 وما بعدها.

أنواعها، وفي ما بينها، وداخل وفي ما بين الأسرة والجيران، ومحل العمل والمؤسسات المهنية، وداخل وفي ما بين المجتمعات الدينية، وداخل وفي ما بين الجماعات العنصرية المتنوعة، والأمم، والثقافات، والحضارات[1]. وينبع من هذا الخلق العالمي للسماع العادل ظهور هذه الحقوق والواجبات الأساس في جميع الثقافات، تقريباً، سواء في العقد، وفي الملكية، وفي المسؤولية المدنية عن الضرر، والعقوبة على الجريمة، وفي المؤسسات التجارية وفرض الضرائب، والمراقبات العامة الأخرى في الاقتصاد، والحريات الدستورية، وما إلى ذلك[2].

المطلب الثالث: التأسيس الفلسفي المعاصر للمثل الاخلاقية وانعكاسه القانوني

وهو موضوع يتوزع على تصورين: أحدهما خاص ببيان الإطار العام لفلسفة المثل الاخلاقية في القانون، في حين تعلق الاخر بالفلسفة الخاصة لهذه المثل قانوناً. وعلى النحو الآتي:

أولاً: الفلسفة العامة للمثل الاخلاقية في القانون:

نادراً ما يتم التمييز داخل الفكر العربي بين مستويات ومكونات المسألة المعيارية التي تدخل إجمالاً في الإشكالية الأخلاقية، دون تمحيص أو تدقيق[3]. فالأخلاق من هذا المنظور تشمل القيم العامة وتصورات الخير الجماعي وأحكام الواجب ومعايير العدالة، على الرغم من الاختلاف الواسع في الخلفية والمحددات بين هذه المفاهيم.

ومن جانب اخر يتم التساؤل حول الكيفية التي يمكن للإسلام ان ينظر فيها للمسألة الاخلاقية؟ وما هي علاقة الأخلاق والقانون في الفقه الإسلامي؟

ينعين هنا التنبيه إلى الصورة السائدة في بعض الأدبيات الاستشراقية حول خلو الإسلام من نزعة أخلاقية بالمفهوم الحديث الذي حددنا. أي أخلاق الواجب المستندة للحرية الذاتية خارج أي وصاية خارجية، مع اعتبار الفقه مدونة قانونية تكرس العلاقة العضوية بين الديني والسياسي في الإسلام[4].

فالأخلاق -في الاسلام-[5] هي ملكات راسخة في النفس أو مجموعة كالات معنويّة وسجايا باطنيّة للإنسان،

---

(1) وفاء سلامي، الخطاب والتأويل في المحاكمات الادبية والفكرية، ط1، الثايا للدراسات والنشر دمشق 2011، ص132.

(2) محمد محسوب، مصدر سابق، ص43 وما بعدها.

(3) راجع مثلاً كتاب محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص17 وما بعدها.

(4) مع أن الجيل الأول من المستشرقين من نوع كرستيان سنوك هورجونج وغولدزيهر وشاخت مال إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مجرد مدونةً تشريعيه عامة (غير معقلنة) ولا يمكن أن تكون منظومة قانونية بالمفهوم الحديث. إلا أن هذا التصور الذي تبناه عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس فيبر قد أفضى تدريجياً إلى فكرة القانون الإسلامي الكلي و((الحامد)) الذي يتعارض مع أي فكر أخلاقي إنساني. راجع في تفصيل ذلك: جوزيف شاخت، مدخل الى الفقه الاسلامي ترجمه وقدم: حمادي ذويب، مراجعة: د. عبد المجيد الشرفي، سلسلة الاعمال التأسيسية، ط1، دار المدار الاسلامي بيروت 2018، ص37 وما بعدها.

(5) إن البحث عن المعيار في الأخلاق يعني الإذعان المسبق بوجود مفاهيم أخلاقية ذات مدلول محدد، والاعتراف بواقع للقضايا الأخلاقية، والتسليم بمنطق الأخلاق ومرجعية معرفية للقضايا الأخلاقية ويبدو أن الحديث عن المعايير الأخلاقية بعد تحديد المرجعية المعرفية وبعد القبول بسيادة منطق في الأخلاق يصبح أكثر إلحاحا ولكن ليس أقل جدلاً في مطلق الأحوال. وذلك بسبب الاختلاف الذي حصل بين الفلاسفة والباحثين في تحديد المبادئ والمباني والمنطلقات والركائز، بل الافتراضات والاعتبارات والاهتمامات ومؤشرات عديدة أخرى من قبليات ومقارنات، وبعديات في مجال النظرية والتطبيق في أحسن الأحوال مختلفة فيما بينها، وأي كل

وقد تُطلق على العمل والسلوك الذي ينشأ من الملكات النفسانية للإنسان أيضاً، فما كان منها متعلّقاً بالسجايا الباطنية يسمى بالأخلاق الصفاتيّة. وما تعلّق منها بالسلوك الخارجي للإنسان يسمى بالأخلاق السلوكيّة. فهنالك أخلاقٌ ظاهريّةٌ تفرضها طبيعة السلوك الخارجي للإنسان. تُعبر عن أخلاقه وسلوكه، كالبشاشة وحسن المنطق وعدم بذاءة اللسان. وغير ذلك كما أن هنالك أخلاقاً باطنية تتعلّق بالملكات الذاتية التي عليها الإنسان. كالصدق وحسن الظن. فهو:« الفنّ الباحث عن الملكات الإنسانية المتعلقة غواء النبائية والحيوانية والإنسانية. بتمييز الفضائل منها عن الرذائل. ليستكمل الإنسان- بالتحلي والاتصاف بها- سعادته العلمية. فيصدر عنه من الأقوال ما يجلب الخير العام والثناء الجميل من المجتمع الإنساني[1].

من هنا يتضح لنا ضرورة الأخلاق على المستوى الاجتماعي. بعدما اتضحت ضرورتها على المستوى الفردي. ولا يمكن لمجتمع أن تسود فيه الأخلاق الاجتماعيّة دون أن يكون أبناؤه مُتخلّقين بالأخلاق الفردية. فالأخلاق الفردية هي أرضيّة الأخلاق الاجتماعيّة.

أما ابعاد اسس النظريّة الأخلاقية في القرآن -انطلاقاً من الرؤية الشمولية القرآنية. وملاحظة خصوصيات المجالات المعرفية الأساسية في سَنَ الأحكام وتحديد وظائف المكلفين. وملاحظة مقومات بناء المجتمع. انطلاقاً من ذلك كله وفي ضوئه-. بُنيت النظرية الأخلاقية في القرآن. فلم تشذ النظريّة الأخلاقية عن التوحيد. ولم تتبن مفهوماً تعجز عن دركه العقول. ولم تفرض شيئاً تتنفر منه النفوس. ولذلك يُمكن تسجيل ثلاثة أبعاد أساسيّة للنظريّة الأخلاقية في القرآن. وهي: البعد الأول: قيام النظريّة الأخلاقية على أصل التوحيد. البعد الثاني: اعتماد للفاهيم المدركة. البعد الثالث: ملاءمة المفاهيم للفطرة والطباع البشريّة. وقد عُرضت النظريّة الأخلاقيّة القرآنية بطريقة فنية رفيعة: حيث اليسر في التعبير. والعمق في المضمون. كما هو ديدن القرآن الكريم في جميع خطاباته ونظرياته ومتبنياته. او لنأخذ شاهداً قرآنياً على ذلك. وهو قوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)[1] فصلت: 33). فهذه الآية الكريمة تنطلق من أصل التوحيد(وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إلى الله) ثم تنطلق إلى الواقع العملي فتصبغ الأعمال بالصلاح : « وَعَمِلَ صالحاً. ثمّ تطلب

ذلك إلى بروز مذاهب وتفسيرات ومعايير أخلاقية منذ القدم. ويمكن تلمس اهتمام الفلاسفة المسلمين بالقيم والقضايا الأخلاقية منذ بدايات نشأة الفكر الفلسفي الإسلامي والعديد من هؤلاء خلطوا الأخلاق من منظور فلسفي عقلاني ويصنف الأعلام الثلاثة: الكندي والفارابي ومسكويه على رأس هذه القائمة وفيما يلي إشارة سريعة إلى تصورهم الفضايا الأخلاق ومعاييرها:

1-الكندي وعنصر الاعتدال: يعد الكندي من أوائل الفلاسفة المسلمين الذين أولوا اهتماماً كبيراً بالأخلاق ومسائلها

1- الفارابي ومبدأ السعادة: فالسعادة هي الغاية القصوى التي يشتاقها الانسان ويسعى الى الحصول عليها. والمعيار المعتمد لدى الفارابي في بلوغ السعادة هو العمل الصالح.

3-مسكويه والخصائص الانسانية: يرى ان الاشياء الارادية التي تنسب الى الانسان تنقسم الى الخيرات والشرور. والخير هو الغاية الاخيرة للأخلاق من منظور مسكويه. يلاحظ في تفصيل ما تقدم تطلقاً: ابيب صعب. الدين والاخلاق. ثلاثة انماط في العلاقة. مجلة الحجة. مصدر سابق. ص72 وما بعدها

(1) كمال الهيدري. اخلاقنا. سلسلة الاخلاق التعليمية. ع1. اعداد: د. طلال الحسن. ط1. مؤسسة الامام الجواد للفكر والثقافة. الكاظمية. بغداد. 2016. ص23 وما بعدها

منه أن يكون من الناس لا أن يتعالى عليهم. (وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. فالتوحيد والواقع العملي والارتباط بالناس – هذه الأمور الثلاثة- واضح جليّةٌ. وتتناسب مع الفطرة السليمة والطباع البشريّة السويّة(1).

أما الأبعاد العمليّة للأخلاق في القرآن وهنا يكمن حجر الزاوية في الأخلاق القرآنية. فرغم أهمية المفهوم الأخلاقي إلا أنه ليس إلا مرآة لرؤية المضامين العملية. وما جاء في وصف الخلق النبوي من أنه كان صلى الله عليه وآله خُلُقه القرآن. ليس إلا القول بأنّ المفهوم الأخلاقي القرآني كان مجرّد سرّ للكينونة في الواقع العملي. والواقع العملي للأخلاق القرآنية يفرض ضروباً من التحدّي على الإنسان القرآن أن يتجاوزها. من قبيل مقابلة التجاوز والتعدي بالتسامح والعفو. كما جاء في قوله تعالى: (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(2).

ومن الأسرار الأخرى للتركيز الروائي على الأخلاق(3). إعطاء رسالة عمليّة للإنسان من أنّ كلّ ما يُحققه من إنجازات علمية وعملية لا يُلحظ في الميزان الإلهي إذا كان خالياً من الخلق الكريم. فالخلق الكريم وإن كان صفةً نفسانيّة إلا أن أثره الواقعي يتجلى فيها أجزه الإنسان. وبقدر ما يشتمل عليه من أثر أخلاقي. يكون الاعتبار والنظر إليه. وقد أشار القرآن الكريم فَيَ إلى هذا المعنى بقوله تعالى: (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ هو الخلق الحسن والسلوك السوي. فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْمُثَالَ (الرعد: 17). وما ينفع الناس كلمات في طريق الأخلاق. قال تعالى: «لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أو إصلاح بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابتغاء مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نؤتيه أَجْراً عَظِيماً)(النساء: 114). أما معايير العمل الاخلاقي من منظور القران الكريم(4):

1. هناك عدة معايير قرانية للعمل الاخلاقي. ومنها: (المنفعة) كما في قوله تعالى:» ليشهدوا منافع لهم...» الحج/28. أو (الكرامة) كما في قوله تعالى» ولقد كرمنا بني آدم ..»الاسراء/70. او (العدل) كما في قوله تعالى»...وإن تعدل كل عدل...»الانعام/70.
2. ان الاعتراف بوجود معايير أخلاقية من منظور القرآن الكريم لا يعني انكار « الالزام» و« التكليف » من منظور قراني. وهناك العديد من الآيات القرانية الدالة على ذلك. منها قوله تعالى:» إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني . . .» طه/11 وغيرها من الآيات الكثيرة. وهذا ما دعا بعض الباحثين ليستنتج من الآيات القرانية المذكورة « أن الهدف الذي ينبغي لنشاط المؤمن أن ينوخاه وهو يؤدي واجبه لا يكمن في طيبات هذه الدنيا(5). ولا في السرور والمجد في الأخرى . ولا في إشباع شعور الخير . بل

(1) ابن عاشور محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير ط1. الدار التونسية للنشر تونس. 1984. ج3. ص213.

(2) محمد سعيد رمضان البوطي. ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية. ط1. مؤسسة الرسالة. دمشق. 1993. ص56 وما بعدها.

(3) عمر سليمان الاشقر. تاريخ الفقه الاسلامي. ط1. مكتبة الفلاح. بلا. دولة الكويت. ص36.

(4) نور الدين بن مختار الخادمي. الاجتهاد المقاصدي. ط1. وزارة الاوقاف والشؤون الدينية. قطر. 1419هـ. ص82 وما بعدها.

(5) إن « الواجب» الذي يدعو إليه القرآن الكريم يختلف عن الواجب بمفهومه الكانطي. وذلك في السمات الرئيسية الثلاث التي يرى كانط للواجب. حيث يقرر أولاً: أن الواجب صوري محض. لا صلة له بتغيرات الواقع والتجربة. وثانياً: إنه منزه عن كل غرض.

ولا في إكمال وجوده الباطن . إنه الله، الله الذي يجب أن يكون نصب أعيننا، وأيّة غاية أخرى تدفع الإنسان للعمل هي في ذاتها انتفاء للقيمة وعدم»[1].

أما في المجال الفلسفي الغربي، فلقد بيّن الفيلسوف الفرنسي ((بول ريكور)) إن المسألة الخلقية تتوزع عمودياً إلى سجلات ثلاث هي الأتيقا والأخلاق والحكمة العملية[2]. فالأتيقا هي مجال التقويمات الجوهرية والعلاقة بمقتضى بالخير، أي السعي لحياة فاضلة والتطلع للاكتمال (ما سماها الأقدمون السعادة)[3]. ويتلخص الهدف الأتيقي في ((قصد الحياة الخيرة مع الآخرين ومن أجلهم داخل مؤسسات عادلة))، فالأتيقا إذن مرتبطة بهوية الذات في أبعادها الثلاثية: الذات عينها والأخر المقابل للذات والآخر الغائب يرتبط بها بهياكل مؤسسة جامعة[4].

أما الأخلاق فهي مجال الواجبات وتتسم بسمتي الإلزامية والشمولية، بحيث يخضع السلوك لمعايير العقل العملي (بالمفهوم الكانطي) التي تضمن قابلية الفعل الأخلاقي للتعميم، ويرى ريكور أن المرور من الأتيقا إلى الأخلاق يقتضيه الخروج من علاقة الإكراه العنيف المولدة للتناحر والفتنة، بحيث يعامل الإنسان الآخر بما يقبل أن يعامل هو نفسه به، يتعلق الأمر هنا بأوامر الواجب المجردة والكينونة التي صاغها كانط[5].

أما الحكمة العملية فهي مجال التعامل مع الحالات الإنسانية المأساوية والقصوى، ذلك أن مجالي الأتيقا والأخلاق يتصلان بالكليات (الفضائل والواجبات) بينما يواجه الإنسان دوماً مستجدات إشكالية وملتبسة يحتاج فيها إلى التبصر والحكمة لحسم خيارات عصية على الضبط والانتقاء[6].

أي لا يطلب من أجل تحقيق منفعة أو لبلوغ السعادة، وثالثاً: قاعدة لا مشروطة للفعل لا يؤسس الواجب على شيء آخر. في حين أن القرآن الكريم لا يعتبر الواجب صورياً عنياً ليس له صلة بتغيرات الواقع ومفاعيل التجربة؛ لأنه قد يتغير الواجب، يتأكد أو يتخفف بالنظر إليهما، كأن يتحول الواجب الكفائي «مثلاً إلى «الواجب العيني»، والعكس صحيح أيضاً، كما أن الواجب والتكليف القرآنيين مزوجان بالغاية، وليسا منزهين عنها، فتنشأ التكاليف الأخلاقية لأجل غايات كبرى وإن كان الواجب والتكليف ثابتين في كل الأحوال، فقد تكون «التزكية» - مثلاً - الغاية القصوى، كقوله تعالى» خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها«التوبة/103، كما أن الواجبات القرآنية ليست واجبات فاعدية محضة، - كما هو الحال مع كانط - بل واجبات معللة بأمور أخرى، ومؤسسة على غيرها، كما في قوله تعالى»اعدلوا هو أقرب للتقوى» المائدة/8، ثم إن « النية لها دور أساس في كل الأفعال الأخلاقية حيث « إنما الأعمال بالنيات». وتؤثر بشكل عميق على طبيعة العمل الأخلاقي، إلا أن ذلك لا يعني «أن النية الحسنة هي في ذاتها الخير الأخلاقي؛ «الخير المطلق بلا حدود-ما عند كانط- بل ان تتخذ منها قيمة مطلقة، وفاتح كاملة من فاتح الفضيلة، يلاحظ لطفاً: إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقيا الاخلاق، تعريب: عبد الغفار مكاوي، مراجعة: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الكتاب العربي القاهرة، 1968، ص31 وما بعدها.

(1) محمد عبد الله دراز «دستور الاخلاق في القرآن، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط10، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص45.

(2) بول ريكور الانتقاد والاعتقاد، ترجمة: حسن العمراني، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2017، ص74.

(3) لا يتعلق الأمر هنا بالمعايير الموجهة للسلوك الأخلاقي بل (بنماذج الامتياز) التي أطلق عليها الفلاسفة اليونانيون تسمية ((الفضائل))

(4) بول ريكور، مصدر سابق، ص97 وما بعدها.

(5) محمود حيدر، جدل الاخلاقي-العقلاني في فلسفة الحداثة الغربية، مجلة الحجة، مصدر سابق، ص111 وما بعدها

(6) إذا اعتمدنا النموذج النظري الذي يقدمه ريكور في سير المسألة الخلقية، أمكننا التمييز بين مستويات ثلاثة نتعرض من خلالها للتصورات الأخلاقية في الفكر الإسلامي من منظور فلسفي مقارن.

وهكذا يمكن أن نميّز بين مجال الفضيلة أو القيم الضابطة للمدونة الأخلاقية في مقاصدها وغاياتها الجوهرية (الأتيقا) ومجال الأحكام الأخلاقية في مضامينها المجردة والكونية (أخلاق الواجب) وأخلاقيات الاهتمام بالذات وجماليات السلوك الأخلاقي (الحكمة). وعلى النحو الاتي:

أ: الأتيقا (أخلاق الفضيلة)

من المعروف أن أرسطو يعرف الفضيلة التي هي مرتكز الأخلاق بأنها ((استعداد مكتسب إرادي يتحدد وفق العقل من حيث علاقتنا بأنفسنا في سلوك إنسان متبصر. إنها الوسط بين رذيلتين غلوّ ونقصٌ)). ونجد هذا التعريف حاضراً في أغلب كتابات الفلاسفة في العصور الوسطى. بما فيها كتابات الفلاسفة المسلمين[1].

ب: (أخلاق الواجب)

الأخلاق من هذا المنظور هي ما يميز الإنسان بصفته قادراً على الاكتمال والتمدن (أطروحة روسو) مما يعني نتيجتين بارزتين لهما الأثر الكبير في الفكر الحديث: تكريس مفهوم الحرية الإنسانية من حيث هي تعبير عن إرادة الذات المستقلة وتأكيد الطابع التاريخي الحركي لنمط الاجتماع الإنساني[2]. فالأخلاق تقتضي الحرية كملكة للتغلب على النوازع الطبيعية التي تفضي بالإنسان إلى الأنانية. ولذا كان معيار السلوك الأخلاقي هو الإرادة المجردة التي تتطابق مع أحكام العقل العملي الكلية. فالفضيلة من هذا المنظور ليس قوة نفسية يتفاوت فيها البشر بل هي تحقق لاستعداد طبيعي يشترك فيه البشر بالتساوي[3].

فالأخلاق تتخذ شكل قانون كلي وعقلاني وضروري يستمد سمته المعيارية من الأمرية القطعية المجردة بمنأى عن سياقات ومآلات التجربة العينية وعن أي غايات خارج مفهوم الواجب والالتزام الأخلاقي بما فيها غائية السعادة التي شكلت بالنسبة للفلسفة القديمة هدف الأخلاق[4].

وما يهمنا في هذا الحيز هو تبيان أهمية التأسيس القانوني للأخلاق في الفلسفة الحديثة. كما هو بارز عند كانط. ومن قبله كل فلاسفة ((القانون الطبيعي)) (هوبز وسبينوزا ولوك ومونتسكيو..). فالقانون الطبيعي الحديث يقوم على التمييز غير المسبوق بين الظاهرة الخاضعة للسببية الطبيعية والقانون بصفته حصيلة الإرادة الحرة . وعلى أولوية الذات الفردية الحرة والمسؤولة (القانون الذاتي) على المدونة المعيارية (القانون الموضوعي). فهو قانون يصدر عن الطبيعة الإنسانية. وهو بهذا المعنى مصدر القانون الوضعي ومرجعيته. باعتبار أن سلطة التشريع وأهليته الممنوحتان للإنسان سببهما هو طابعه

(1) لودفيغ فيتغنشتاين. في الاخلاق والدين والسحر. ترجمة وتقديم: حسن احجيج. ط1. مصر العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. 2019. ص94.

(2) طه عبد الرحمن. تجديد المنهج في تقويم التراث. ط2. المركز الثقافي العربي. بيروت. د.ت. ص109-97.

(3) وائل حلاق. تاريخ النظريات الفقهية في الاسلام. ترجمة احمد مهللي. ط1. الدار الاسلامي. بيروت. 2007. ص217.

(4) كانط. نقد العقل العملي. ترجمة ناجي عونلي. ط1. دار جداول. بيروت. 2011. ص127.

العقلاني الحر[1]. إن الدافع القانوني قد يكون خارجياً وقد يقتضي الفعل القانوني اللجوء للإكراه. إلا أن القانون والأخلاق يتفقان في السمة الكونية وفي اعتبار الحرية شرطاً للتشريع الأخلاقي والقانوني معاً. الأخلاق هي مجال قيم الإرادة الذاتية. والقانون هو مجال تشكل وتجسد العقل العمومي أو ((الإرادة المشتركة)) بعبارة روسو[2].

بيد أن هذا التمييز بين الأخلاق والقانون. أو بين دائرة القناعة الذاتية والمجال العمومي المحايد. أفضى إلى إشكالين مضاعفين هما: طبيعة ومرجعية القيم العمومية المشتركة من جهة ونمط تسيير وإدارة الصراعات المتولدة عن اختلاف وتصادم القناعات الأخلاقية والميتافيزيقية الأساس من جهة أخرى[3]. بخصوص الإشكال الأول. نلمس أن فكرة القانون العمومي تعاني من خلل أصلي في البناء النظري. من حيث كونها تتأرجح بين تعاقدية اصطناعية عرضية واحتمالية (المقاربة التاريخانية) ونزوع للصياغة الموضوعية العلمية أي تحويل القيم العمومية إلى ظواهر طبيعية (المقاربة الوضعية). مما يؤدي في الحالتين إلى مأزق فكري لا خروج منه[4].

ولذا يمكن القول مع الفيلسوف الإيطالي ((جورجيو أغامبن)) إن النسق القانوني الحديث يقوم على ((تعليق المعيار القيمي)) لإخفاء الحالة الاستثنائية التي هي الفعل المؤسس للقانون والسابق ضرورة على لحظة سيادته. فالسيادة في ذاتها حالة استثنائية. فالاستثناء حسب عبارة أغامبن هو ((العدة الأصلية التي بفضلها يحيل القانون إلى الحياة ويستبطنها في داخله من خلال تعليق نفسه))[5].

والمفارقة هنا هي أن مفهوم السيادة الذي هو التعبير القانوني عن حالة الاستثناء (فلا سيادة بدون التمتع بسلطة الاستثناء) مقولة لاهوتية ملتبسة حتى لو كانت تبلورت نظرياً في الأدبيات العلمانية. لقد بين الفيلسوف والقانوني الألماني ((كارل شميت)) أن مقولة السيادة ((مفهوم لاهوتي معلمن)). أفضت إليه إحالة أوصاف الإله المطلق المشرع إلى الدولة[6].

وليس التصور الوضعي للقانون إلا مظهراً من مظاهر هذه المرجعية اللاهوتية الملتبسة.

---

(1) جاكلين روس. مغامرة الفكر الاوربي (قصة الافكار الغربية). ترجمة: أمل ديبو. مراجعة: د. زهيدة درويش. ط1. هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث (كلمة). الامارات العربية المتحدة. 2011. ص263 وما بعدها.

(2) في حين أن الدين هو مجال القناعة الفردية. ففي مقابل المجموعة العقدية القائمة على وحدة الانتماء الديني والاتفاق حول تصوّر الخير الجوهري المشترك. أصبح النظام الاجتماعي في عصور الحداثة الأوروبية متجسداً في أنماط جديدة من الاجتماع والائتلاف القائم على الالتزامات (جان بودين) وائتلاف المنافع (هوبز) وائتلاف الإرادات (روسو) وائتلاف الثقة (المفكرون الليبراليون). للتفصيل في هذا المجال يلاحظ لطفاً: اسماعيل مظهر. نزعة الفكر الاوربي في القرن التاسع عشر. ط1. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة. 2014. ص78 وما بعدها.

(3) جاكلين روس. مصدر سابق. 277.

(4) الطيب بو عزة. نقد الليبرالية. ط1. تنوير للنشر والاعلام. القاهرة. 2013. ص37. وما بعدها.

(5) تيودماي. مقدمة لفلسفة جيل دالوز. ترجمة: احمد حسان. ط1. بلا. 2005. ص132 وما بعدها. واسماعيل مظهر. مصدر سابق. ص72 وما بعدها.

(6) تيري ايغلتون. مشكلات مع الغرباء (دراسة في فلسفة الاخلاق). ترجمة: عبد الرحمن مجدي ومصطفى محمد فؤاد. مراجعة: مصطفى محمد فؤاد. ط1. مؤسسة هنداوي سي أي سي. المملكة المتحدة. 2017. ص132 وما بعدها.

فالقانون بمفهومه الحديث كعلاقة ضرورية بين الظواهر (ديكارت، هوبز، سبينوزا، كانط ...) يطرح المشكل الميتافيزيقي حول ضمانة التطابق بين القانون والموضوع المنفصل عنه. وقد تتبع ((رمي براغ)) نشأة القانون بمفهومه الراهن، مبيناً كون قوانين الطبيعة مواطن لفرض الإرادة الإلهية على مخلوقاته بحيث لا سبيل لهم إلا اتباعها. فلا فرق بين اعتبار القوانين تجسيداً لإرادة الخالق المطلقة والقول بأنها حصيلة أمر إلهي. وهكذا تمّ اختزال الأمر المطلق إلى حالة طبيعة ضرورية. وتم تحويل مفهوم الإرادة من بعدها اللاهوتي الأصلي (القانون كتعبير عن إرادة الإله المطلقة) إلى بعدها البشري بإرجاع مصدر القانون وشرعيته للإرادة الإنسانية الحرة ومن ثم منحه صبغة عقلانية وموضوعية على غرار القانون الطبيعي[1].

أما إشكال إدارة الصراعات المتولدة عن تعددية القناعات الفردية الجوهرية وحيادية المجال العمومي التي هي أساس مفهوم العلمنة، فقد تمثل في صعوبة بناء تصور إجرائي محض لعدالة توزيعية بدون سقف معياري قبلي. ولعل آخر محاولة في هذا الباب هي نظرية الفيلسوف الأمريكي ((جون راولز)) التي شكلت آخر صياغة فلسفية للأطروحة الليبرالية القائمة على أسبقية معيار العدل على معيار الخير، وعلى تعويض الإجماع الإقناعي بالإجماع عن طريق التوفيق[2].

ولقد بيّنت بعض الأعمال الفلسفية الأخيرة من أهمها دراسات هابرماس وجان مارك فري وتشارلز تايلور أن نموذج الفصل بين التصورات الجوهرية للخير المشترك والمجال العمومي يعاني من خلل جوهري في الحقوق المدنية بمنعه عملياً المواطنين من النقاش الحر حول القيم الأساسية التي تؤسس نمط اجتماعهم المنظم. كما أن هذا النموذج يفضي إلى شكل من أشكال انفصال الشخصية بين محددات الانتماء المدني ومحددات الانتماء العضدي. وما يتعين التنبيه إليه هو أن الحوار حول المسألة الدينية – السياسية يشهد راهناً تحولات نوعية في المجتمعات الغربية نفسها التي أطلق عليها الفيلسوف الألماني ((هابرماس)) عبارة ((المجتمعات ما بعد العلمانية))[3].

في الاتجاه المعاصر بدت نظرية العدالة التوزيعية التي طرحها راولز في صيغتها الاولى عام 1971 حدثاً كبيراً في تاريخ الفلسفة السياسية لعدة أسباب من بينها أنها أول نظرية في العصر الراهن تقدم بناء مفهومياً (أقوياً) لتأسيس مرجعية العدالة. تعيد المبحث الأخلاقي إلى الفلسفة الذي انسحب منه بأثر النقد النتشي الراديكالي للتصورات الأخلاقية وإقصاء الملفوظات المعيارية من دائرة المعنى في الفلسفات التحليلية التي كانت مهيمنة في السياق الأمريكي[4].

---

(1) آمل مبروك، الفلسفة الحديثة، ط1، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص291، والمصدر السابق، ص145.

(2) كريس هورز وإدريس ويستاكوت، التفكير فلسفياً (مدخل)، ترجمة: د. ليلى الطويل، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص 15 وما بعدها.

(3) هابرماس، مقال عن الحق، مجلة القانون العام، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العدد6، 2006، بيروت، ص67، ومصطفى بن مسلم، أصول الهوية الحديثة وعللها (مقاربة شارلز تايلور نموذجاً)، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، ص174 وما بعدها.

(4) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة: ليلى الطويل، سلسلة دراسات فلسفية، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة،

فالمعروف أن التقليد الفلسفي يتأرجح إجمالاً بين تصورين للمسألة الأخلاقية[1]:

- التصوّر المعياري الذي يعود لفلسفة أرسطو، ويتحدد بحسب غائية السلوك من حيث كونه يتضمن الخير والكمال.
- التصوّر الإجرائي الذي بلوره كانط، ويتحدد بحسب قابلية السلوك للتعميم والصياغة الكونية.

فالتصور الأول ينطلق من أن السلوك الأخلاقي لا يرمي إلى مجرد ضبط العلاقات الإنسانية حسب مدونة إجرائية تضمن لهم العدل والتكافؤ، بل يهدف إلى غاية أسمى هي تحقيق رغبة الإنسان الطبيعية في العيش السعيد والحياة الفاضلة. ومن هنا القول بتماهي الخير (أي الأخلاق) والقيمة الأسمى (أي السعادة)[2].

ولكن إذا كانت الخيرات متعددة، فما هو الخير الأسمى؟

يجيب أرسطو بالقول إنه السعادة، لأنها الخير المطلق المطلوب لذاته. فهو الغاية القصوى للإنسان بيد أن السعادة ليست مفهوماً ذاتياً أو نفسياً، وليست رغبة أو منفعة، إنها حسب تعريف أرسطو ((تحقيق الفضيلة))، ليس بمعنى التزام قاعدة قانونية أو ضوابط إجرائية، بل الانسجام مع الطبيعة الإنسانية ذاتها، أي السعي لتحقيق السلوك الذي يضمن اكتمال وتحقيق الإنسان. وإذا كان للأخلاق مدونة سلوكية، إلا أنها ليست قانونية ضاغطة. فالأساس فيها هو المثل والغايات القصوى[3].

أما التصوّر الكانطي، فيستبدل ((أخلاق السعادة)) بأخلاق الواجب، والتصور الغائي للسلوك الأخلاقي بالتصور الإجرائي له، وبذا يبلور الخلفية الفلسفية للتصورات القانونية الحديثة القائمة على مفهوم ((استقلالية الذات)) في مواجهة التصوّر النظري ((للطبيعة الإنسانية)) أي القول بطبيعة إنسانية مطلقة ومكتملة على السلوك الأخلاقي أن ينسجم معها[4].

إذ يُحدد الفعل الأخلاقي بأنه ما ينسجم مع ((القانون الأخلاقي)) أي ((الواجب)). أي إن مصدر

دمشق، 2011، ص38 وما بعدها.

(1) الفريد آدلر، معنى الحياة، ترجمة وتقديم عادل نجيب بشرى، ط1، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص207 وما بعدها.

(2) مجموعة من المؤلفين، الفلسفة الالمانية والمنعطفات النقدية (قراءات في استراتيجيات النقد والتجاوز)، اشراف وتحرير: سمير بلكفيف، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، ص244 وما بعدها.

(3) علي الشامي، الفلسفة والانسان (جدلية العلاقة بين الفكر والوجود)، ط1، دار الانسانية للدراسات والنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1991، ص213 وما بعدها.

(4) اما عن مذاهب سيرورة العقل الأخلاقي الغربي بعد كانط فهي على الجملة: المذهب الانفعالي: ويمثله الفيلسوف الإنكليزي ديفيد هيوم (1711 ـ 1776)، والمذهب الإجتماعي ومؤسسه إميل دوركهايم، ومذهب المنفعة الذي تبنّاه الفيلسوف جرمي بنتام (1748 – 1832) وجون ستيوارت ميل (1806 ـ 1873)، والمذهب العاطفي ومن منظريه آدم سميث (1723 ـ 1790) والألماني آرثر شوبنهاور (1788 ـ 1860) والفرنسي أوغست كونت (1798-1857)، ومذهب القوة الذي دعا اليه الفيلسوف الالماني فردريك نيتشة، ومذهب العقلانية المنفتحة للفيلسوف النمساوي كارل بوبر (1994-1902)، وأخيراً الاخلاق التواصلية التي دعا اليها الفيلسوف الالماني يورغن هابرماس. للمزيد من التفصيل يلاحظ: محمود حيدر، مصدر سابق، ص133 وما بعدها، ومجموعة مؤلفين، الفلسفة الالمانية، مصدر سابق، ص125 وما بعدها.

الفعل الأخلاقي ليس مدى تلاؤمه مع غاياتنا أو سعادتنا ولا مصالحنا، بل مع المقوم الكوني لإنسانيتنا كما يترجم في واجبات شاملة تتخذ شكل قوانين ملزمة موضوعية وغير ذاتية[1].

إن أساسه هو ((الأمر القطعي)) الذي يصوغه في شكل قانون أعلى على النحو التالي ((على سلوكك أن يكون دوماً محدداً بطريقة تجعله قابلاً إرادياً أن يتحول إلى قانون طبيعي كلي)). فالنموذج المطروح هنا للقانون الأخلاقي هو القانون الموضوعي الذي يحكم الظواهر الطبيعية. فمعيار السلوك الأخلاقي ليس في مضمونه بل شكله الذي يجب أن يكون له خاصية الإلزام غير المشروط[2].

إنها أخلاق مبنية على العقل العملي الذي يتعلق بالفعل لا المعرفة ميدان العقل المجرد ومن ثم تعطي الأولوية لمبدأ العدل (المساواة في الحقوق) على مبدأ الخير (مضمون العقل وطبيعته). فبالنسبة لكانط، لا يمكن أن نبني الأخلاق على مفهوم ((السعادة)) باعتباره من الأفكار المجردة التي لا مضمون محدد لها. كما أنه يتماهى مع اللذة التي هي موضوع ذاتي ونفعي[3].

ولذا فإن المبدأ المؤسس للأخلاق هو الإرادة الحرة التي تمنحها الوعي بالواجب الأخلاقي الذي يحررنا من النوازع التجريبية النفعية. ويضمن لنا التصرف كأفراد مستقلين. ومن المعروف أن كانط لا يميز بين الشكل الأخلاقي والشكل التشريعي السياسي. بل إنه يتناول الموضوع القانوني من منطلقات أخلاقية. باعتبار أن القانون هو تجسيد عملي للضوابط الأخلاقية. بقدر ما أن هذه الضوابط قوانين إجرائية وليست معايير قيمية مطلقة[4].

وهكذا تفضي التصورات الكانطية إلى نتيجتين هامتين؛ لهما أثر حاسم في الفكر القانوني والسياسي الحديث والمعاصر[5].

أولاهما: إناطة الفاعلية الأخلاقية بالقوانين. التي أصبحت لها استقلالينها عن دائرة الحكم. ومن هنا فكرة استقلالية السلطة القضائية في جهاز الدولة الحديثة. فالقوانين من هذا المنظور هي مدونات إجرائية تعبّر عن الجانب القيمي المتعلق بالمجال العام. إنها أكثر من تشريعات. بل تتسع لتشمل جوانب مختلفة ومتنوعة من الحياة الأخلاقية للأفراد.

ثانيتها: بناء الشرعية السياسية على المقوم الأخلاقي بمفهومه الحديث أي الحرية بصفتها إرادة ذاتية تنزع للكونية من خلال إقامة مؤسسات كلية.

إن هذا التصوّر الأخلاقي بالمفهوم الحديث (التعبير عن الحرية إجرائياً في قوانين كلية) هو

---

(1) ايمانويل كانط. ما بعد الطبيعة-فلسفة الدين. ج2. اعداد وتحرير: د. امير عباس صالحي. ط1. المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية. العراق 2019. 287.

(2) ايمانويل كانط. فلسفة الاخلاق- الحداثة. ج3. مصدر سابق. ص158 وما بعدها.

(3) ايمانويل كانط. الانسنولوجيا. ج1. مصدر سابق. ص35 وما بعدها.

(4) ملحم قربان. اشكالات (نحو منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ. ط1. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. 2005. ص156 وما بعدها.

(5) للتفصيل في هذا المعنى يلاحظ لمثلاً ما يأتي: الفريد أدلر. مصدر سابق. ص286 وما بعدها. وكذلك كريس هورز وغمريس ومستاكوت. مصدر سابق. ص265وما بعدها. وتيري ايغلتون. مصدر سابق. ص132 وما بعدها.

الأساس النظري والمرجعي لنظريات العقد الاجتماعي (هوبز. لوك. روسو ..). ومن الواضح أنه يرتكز على مصادرة تناسب أخلاق الواجب مع التشريعات المدنية. ويتأسس على مرجعية العقل بصفته إطار الكونية الإنسانية[1].

بيد أن هذا التصوّر الحديث للمسألة القانونية من منظور أخلاقية التميز والعقلنة (أي استقلالية الإنسان ورشده بامتلاكه أداة التعقل واستخدامها المكتفي بذاته). قد طرح إشكالات حادة في الفلسفة المعاصرة. نذكر من بينها ما بيّنه ليو شتراوس من أن التصورات القانونية السياسية الحديثة التي أرست قطيعة مع مفاهيم الفضيلة الأرسطية انتهت إلى التأرجح غير المحسوم بين نموذج اصطناعي لا معياري (القانون كمجرد إجراءات عملية لضبط الدولة والمجتمع بصفتها جهازاً له قواعد اشتغاله) ونموذج معياري مستمد من الأيديولوجيات التاريخانية والوضعية أي منح هذه الإجراءات قيمة مطلقة أما لتماهيها مع ما تعبّر عنه قوانين التاريخ وإما بمنحها قيمة القوانين الطبيعية كما يكشف عنها العلم التجريبي[2].

فالمشكل هنا هو تمويه مصدر القوانين بالعجز عن حسمه نظرياً. فإذا كانت الفلسفات السياسية القديمة قد أرجعتها لقوة الفضيلة بمعناها الأنطولوجي (أي من حيث انسجامها مع نظام الوجود ذاته). وكانت المنظومات الدينية قد أرجعتها لمصدر إلهي مقدس. فإن الفكر القانوني الحديث يتيط بالدولة بصفتها التعبير الكلي عن المجموعة القومية حق إصدار القوانين المنظمة لشؤون المجتمع[3].

ولتبرير هذا التحويل يتمّ النظر للدولة من زاوية قانونية. بالنظر إليها من حيث هي مرجعية التأسيس ومصدر الشرعية بصفتها قائمة على عقد أخلاقي ذاتي يحقق إرادة جماعية مشتركة تتخذ شكل وثيقة قانونية تحكم علاقات الناس في ما بينهم وتحدد شكل السلطة التي تحكمهم. إن هذا التصوّر يقوم إذاً على تناقض خفي بين المنظور الاصطناعي النفعي للدولة (تحقيق الأمن المشترك للخروج من حالة الطبيعة التي هي حرب الكل ضد الكل) والمنظور القيمي (أي الدولة بصفتها تعبيراً عن المضمون الأخلاقي للإرادة المشتركة)[4].

فما أراده جون راولز هو إعادة الاعتبار للتصورات الإجرائية الشمولية للقيم. دون اللجوء إلى مقوماتها الميتافيزيقية. ولذا فإنه لا يقدم نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة أخلاقية بل يعتبرها نظرية سياسية لا تطمح إلى بلورة أسس جوهرية للفعل الأخلاقي. وإنما تكتفي بالكشف عن المبادئ الناظمة للعدالة داخل مجتمع تعددي جيد التنظيم. تتصارع فيه وتتعايش مختلف تصورات الخير الجماعي[5].

---

(1) بول جونسون. المثقفون. ترجمة: طلعت الشايب. ط1. دار شرقيات. القاهرة. 1998. ص65 وما بعدها.

(2) سايمون تورمي وجولز تاونزند. المفكرون الاساسيون (من النظرية النقدية الى ما بعد الماركسية) ترجمة: محمد عناني. ط1. المركز القومي للترجمة ومركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ومكتبة التنوير. القاهرة. 2016. ص98 وما بعدها.

(3) المصدران اعلاه. ص85 وص163.

(4) تيري ايغلتون. مصدر سابق. ص275. وكذلك: جاكلين روس. مصدر سابق. ص345.

(5) جون رولز. مصدر سابق. ص187 وما بعدها.

ومع ذلك تتميز أطروحة راولز بكونها تريد الوصول إلى مبادئ كونية للعدالة. اعتبرها راولز في مقاربته الأولى منطلقات إنسانية عقلية.

ثانياً: الفلسفة الخاصة للمثل الاخلاقية في القانون

من الأفضل أن نرى النطاق الأخلاقي للعقود الحقيقية. إننا غالباً نفترض أنه عندما يبرم شخصان عقداً، فإن شروط هذا العقد لابد منصفة. بعبارة أخرى، نفترض أن العقود تسوغ الشروط التي تنتج منها؛ وليس هذا الحال على الأقل ليست العقود منصفة بذاتها. فالعقود الحقيقية ليست أدوات أخلاقية قائمة بذاتها. فمحض أني أبرمت عقداً معك، ليس كافياً لجعل العقد منصفاً. ففي كل عقد حقيقي يمكننا دائماً التساؤل: ((هل ما اتفقوا عليه متصف بالإنصاف؟)). والإجابة عن هذا ليست ببساطة الإشارة إلى العقد نفسه، بل نحن محتاجون إلى مقياس مستقل للإنصاف[1].

من أين يأتي هذا المقياس؟ قد نفكر أنه ربما يأتي من عقد أكبر وأسبق، من دستور على سبيل المثال. لكن الدساتير حالها من حال العقود. فحقيقة أن الدستور قد أقر وأجيز من الشعب، لا يعني أن مواده منصفة[2].

قد يبدو هذا الكلام لمن يعتقد أن الأخلاق قوامها التراضي، زعماً مثيراً للانزعاج والكدر، لكنه ليس ذاك الزعم المثير للجدل. فنحن غالباً نتساءل عن مدى الإنصاف في العقود التي يبرمها الناس، ونحن نعرف الأحوال والعوارض التي تؤدي لإبرام عقد سيئ: فقد يكون أحد الطرفين مفاوضاً جيداً، أو له سلطة تفاوضية أقوى، أو أعلم بالقيمة الحقيقية للشيء الذي يتم تبادله-وهو ما ينطبق على العقود الدولية[3]. معرفتنا أن العقود لا تضفي الإنصاف على الشروط التي تنتجها، لا يعني أن علينا انتهاكها مهما شئنا. قد نكون ملزمين بإتمامها حتى ولو قامت على اتفاق جائر على الأقل إلى حد ما. فللرضى والموافقة أهمية. ولو لم توجد العدالة. لكن هذا أقل أهمية مما نعتقد. فنحن غالباً نخلط بين العامل الأخلاقي للعقد. وبين المصادر الأخرى للإلزام[4].

لنر الآن إن كان بإمكاننا تخيل حالة يكون فيها الإلزام قائماً على الرضى فقط، أي من دون إضافة

---

(1) مايكل ج.ساندل، مصدر سابق ص161 ومابعدها.

(2) انظر الى الدستور الأمريكي (1787) مثلاً، فرغم فضائله العديدة إلا أنه كان مشوباً بقبول الرق، وهي مثلبة استمرت حتى بعد الحرب الأهلية. وحقيقة أن الدستور تم الاتفاق عليه – من قبل المبعوثين في فيلادلفيا، ثم من قبل الولايات – لا تكفي لجعله عادلاً.

قد يقول قائل إن هذه الشائبة يمكن إرجاعها لخلل في القبول : فالعبيد من الإفريقوأمريكان لم يتم تصميمهم في المؤتمر الدستوري، ولا النساء اللاتي لم يحُزْ حق الاقتراع إلا بعد ما ينيف على القرن. وإنه من المرجح أنه لو كان المؤتمر أكثر تمثيلاً لينتج منه دستور أكثر عدلاً. لكن هذا ضرب من الرجم والظن. ولا يوجد عقد اجتماع حقيقي أو مؤتمر دستوري، مهما كان مثالاً يضمن إنتاج عادلة للشراكة الاجتماعية. للتفصيل يلاحظ لطفاً: الفرد نصار، قاعدة للتحليل القانوني للجنسية الامريكية، ط1، طبعة خاصة بالمؤلف، توزيع: الدار العربية للعلوم بيروت، 2014، ص16-17.

(3) والتر سنيس، الدين والعقل الحديث، ترجمة وتعليق وتقديم: ادهم عبد الفتاح ادهم، ط4، النور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2014، الفصل 11-مشكلة الاخلاق والتراضي- ص 333، وما بعدها.

(4) ارفلد كولمه، مصدر سابق، ص216 وما بعدها، وكذلك المصدر السابق، ص340

الـوزن الأخلاقـي للدفـع مقابـل منفعـة، أو التعويـض عـن العمـل الـذي قمـت بـه نيابـة عـني. هـذه المـرة سـنبرم العقـد، لكـن بعـد لحظـات قليلـة، وقبـل أن تبـدد وقتـك في أجـاز المطلـوب، أناديـك قائـلاً: ((لقـد غـيرت رأيـي. لا أريـد الشـيء. فهـل مـا أزال مدينـا لـك بالألـف دولار؟ هـل سـتقول لي: ((إن الاتفـاق اتفـاق))، وتصـرّ أن رضـاي يخلـق واجبـاً حـتى لـو لم أنتفـع منـك ولم أعتمـد عليـك؟!).

لقـد تجـادل مفكـرو التشـريع في هـذا السـؤال طويـلاً وأمـداً بعيـداً: هـل الموافقـة تنتـج إلزامـاً بحـد ذاتهـا، أم أن عنصـراً مـن عناصـر الانتفـاع والاعتمـاد مطلـوب أيضـاً. إن هـذا السـجال يخبرنـا عـن أمـر في أخـلاق التعاقـد لطالمـا أغفلنـاه: ان العقـود الحقيقيـة لهـا وزن أخلاقـي طالمـا حققـت ميدأيـن، همـا: الاسـتقلالية والتبادليـة. فكمـا هـو الحـال في الأفعـال الطوعيـة، تفصـح العقـود عـن اسـتقلالنا: فالالتزامـات الـتي تنشـئها لهـا وزن؛ لأنهـا مفروضـة ذاتيـاً فنحـن أخذناهـا طوعـاً علـى عاتقنـا. وباعتبارهـا أدوات لتحقيـق النفـع المتبـادل، تسـتوحي العقـود مثـال التبادليـة: فواجـب تحقيقهـا ينشـأ عـن واجـب تعويـض الآخريـن عـن المنافـع الـتي قدموهـا لنـا[1].

في الواقـع العملـي لا يتـم تحقيـق هـذه المُثُـل – الاسـتقلالية والتبادليـة – بصـورة مُثلـى. فبعـض الاتفاقـات، مـع أنهـا طوعيـة، ليسـت تبادليـة المنفعـة. وأحيانـاً نكـون ملزمـين بسـداد منفعـة علـى أسـاس تبـادلي، حـتى بغيـاب عقـد. وهـذا يُومـئ إلى المحدوديـة الأخلاقيـة للرضـى: ففـي بعـض الحـالات، لا يكـون الرضـى كافيـاً لخلـق واجـب أخلاقـي مُلـزم. وفي حـالات أخـرى لا يكـون الرضـى مطلوبـاً[2].

هـذا الموضـوع يسـتدعي تبـني فكـرة أسـاس تسـمى بالفرديـة الاخلاقيـة والـتي لا تفـترض مبادئهـا أن النـاس أنانيـون. إنمـا هـي دعـوى حيـال معـنى أن نكـون حـرّاً. بالنسـبة للفـردي أخلاقيـاً: أن أكـون حـرّاً يعـني أن أكـون ملزمـاً بالأشـياء الـتي أخذتهـا طوعـاً علـى عاتقـي؛ وكل مـا أديـن بـه للآخريـن، أديـن بـه بموجـب فعـل مـن أفعـال الرضـى: إمـا باختيـار أو وعـد، أو اتفـاق، قمـت بـه، سـواء أكان ضمنـاً أم صراحـة[3].

إن فكـرة أن مسـؤولياتي محـدودة بتلـك الـتي أخذتهـا علـى نفسـي، هـي فكـرة محـرّرة ومبرّئـة. إنهـا تفـترض أننـا، بصفتنـا فاعلـين أخلاقيـاً، أحـرار ومسـتقلون، غـير مقيّديـن بروابـط أخلاقيـة قبليّـة، قـادرون علـى اختيـار الغايـات بأنفسـنا، فـلا نتركهـا للعـادات. وهـذه تؤلـف معطيـات حيـاتي. ونقطـة انطلاقـي الأخلاقيـة، وهـي الـتي تعطـي حيـاتي، إلى حـد كبـير طابعـاً أخلاقيـاً. ((ففـي منظـور الفرديـة: إني أكـون مـا أقـرر أن أكونـه)) وفي منظورهـا أن التفكـير الأخلاقـي يقتضـي التنحـي أو التجـرد مـن الهوايـات والارتباطـات: ((لا يمكـن

(1) بـول ريكـور، الحـب والعدالـة، ترجمـه وقدّمـه وعلّـق حسـن الطالـب، مراجعـة جـورج زيـناتي، ط1، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة، بـيروت، 2013، ص43.

(2) بـول ريكـور، الحـب والعدالـة، ترجمـه وقدّمـه وعلّـق حسـن الطالـب، مراجعـة جـورج زيـناتي، ط1، دار الكتـاب الجديـد المتحـدة، بـيروت، 2013، ص43.

(3) مثالـه: أرملـة عجـوز في شـيكاغو كانـت تعـاني مـن حمّـام يسـرب في شـقتها، فتعاقـدت مـع مقـاول ليصلحـه لهـا مقابـل (50,000 دولار، ووقعـت عقـداً يلزمهـا بدفـع (25,000 دولار مقدمـاً، والباقـي يدفـع بالتقسـيط. كشـفت الكيـدة عندمـا ذهبـت العجـوز إلى المصـرف لتسـحب مبلـغ (25,000 دولار؛ إذ سـألها الصـرّاف لمـاذا تحتـاج هـذه الكميـة الكبـيرة مـن المـال. فأخبرتـه العجـوز أنهـا تحتاجـه للسـباك. اتصـل الصـرّاف بالشـرطة، والـتي قبضـت علـى المقـاول عديـم الخُلُـق بتهمـة الاحتيـال. نقـلاً عـن: جـون روتـز، مصـدر سـابق، ص163.

(4) فرانسـوا جولـان، جـدل في الاخـلاق، ترجمـة: عـبقة الكسـوري بـن حسـين وآخـرون، ط1، دار الجنـوب للنشـر، تونس، 1995، ص23.

أن أكون مسؤولاً عما تفعله بلادي-مثلاً- أو فعلته سابقاً ما لم أختر ضمنيّاً أو صراحة تحمل هذه المسؤولية)[1].

وبالعودة الى الوراء قليلاً نلاحظ ان الفقهاء الذين حبذوا النظرية الاجتماعية للقانون يرون بصفة عامة بأن القانون كان - أو ينبغي أن يكون - مصحوباً بعدد من المثل الاجتماعية العريضة. وكان الفقيه النمساوي إيوجين إيرليخ (1862 - 1922) يزعم بأن القانون الاعتيادي يوجد جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى في المجتمع. والتي إما أن تؤثر فيه تأثيراً هائلاً أو تمحوه تماماً. ومثل هذه العوامل يجوز اعتبارها قوانين في حد ذاتها. وكان فرنسوا جيني (1861-1938) قد ميز بين ((التكنيك)) وهو مجرد الإلمام بآلية القواعد القانونية. وبين ((العلم)) وهو فهم القيم غير القانونية. ولكنها ذات الصلة الأكيدة ببيئة القانون. أما روسكو باوند (1870 - 1964) فقد أدرج الأفكار الفلسفية والسياسية والأخلاقية والمقصودة لخدمة أهداف قانونية ضمن مكونات القانون؛ وحيث كانت الفكرة الأخلاقية التي تشكل أساس أهداف القانون هي العدالة. وكان باوند يذهب للقول بأن الأهداف الأخلاقية والفلسفية تتسم بالبقاء والشمولية. على الرغم من أن كل مجتمع يختار إطار الأفكار الذي يناسبه في فترة زمنية معينة من تاريخه. ولا نجد هذه الأفكار نصوصاً صريحة تنص عليها في القوانين الحديثة. ورغم ذلك فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ. في رأي باوند. بل جزءاً رئيساً من القانون[2].

وأحياناً ما يفوض القانون القاضي صراحة لبحث اعتبارات ((العدالة)). أو يفتح أمامه سبيل البحث في دروب أيديولوجية ذات طبيعة فلسفية أو سياسية أو أخلاقية. مثل ((النظام الاجتماعي)) وبعد ذلك. تصبح هذه المبادئ تشريعات. ولايتم تصنيفها. كـ((أفكار)). وإنما كـ((أحكام)) تنتظر دورها في التنفيذ[3].

أما القانون الأخلاقي في أطار القانون المدني فيتشكل بشكل مختلف. إذ تتقاطع وتتشابك مكوّناته مع مكونات القانون بنصوصه ومواده الواضحة والصريحة. وهو يتناول قانون الملكية ووظيفتها الاجتماعية في تغيير شكل المجتمع؛ وهو يطبق قواعد العدالة والأخلاق التي تتجاوز مواد القانون. كما يطبق إطاراً معيارياً وملزماً. ويدعم الضعفاء في المجتمع وفي الوقت نفسه يدفع بالأقوياء إلى الأمام. ويحقق الانسجام بين الاثنين. وينقادى حدوث أي اتساع مفرط للهوة بين الاثنين. كما يسعى لاستخدام نوع جديد من الفراء القانوني لتحقيق الترابط بين العلاقات الداخلية بين مواد القانون وبعضها وبين التقنين والمجتمع وبين جوانب حركة المجتمع[4].

يرى جانب من الفقه الى إن التقنين يستلزم تبويباً. ولا يقصد بهذا التبويب أن يكون على غرار التبويب العلمي للأبحاث. ذلك أن احتياجات التقنين لا تشبه في أي منها احتياجات النظريات القانونية ...

(1) جوزايا رويس فلسفة الولاء ترجمة: احمد الانصاري مراجعة حسن حنفي ط1. المجلس الاعلى للثقافة. المجلس القومي للترجمة. مصر. 2002. ص87.

(2) في تفصيل ذلك يلاحظ لمتفا- فارس عبد الكريم المعيار القانوني. ط1. طبعة خاصة بالمؤلف. بغداد. 2009. ص89 وما بعدها

(3) فايز محمد حسين فلسفة القانون.... مصدر سابق. ص107.

(4) محمد كامل مرسي. شرح القانون المدني الجديد. الباب التمهيدي. ج1. بلا. 1951. ص114.

ينبغي أن يتم تبويب القانون إلى أبواب ومواد تؤكد بشكل خاص الأهمية العلمية للأحكام القانونية وتحجب – أي تستر- في الوقت ذاته النظريات التي تكمن وراء هذه الأحكام[1].

إن القانون المدني العراقي –وفي اطار المادة -146 أعطى العقود وظيفة أخلاقية وغيرية (محبة للغير). يستطيع القانون بفضلها التدخل في محتويات العلاقة التعاقدية. وكان التقنين المدني قد أقر بمبدأ الحرية التعاقدية. منوهاً إلى أن أي عقد هو شريعة المتعاقدين[2]. وعقب ذلك مباشرة. انطلق القانون يطرح سلسلة من مبادئ العدالة المستقاة من القانون الفرنسي. ولم تسمح هذه المبادئ فحسب للمحكمة – ومن ثم المجتمع – بالتدخل في الاستقلالية التعاقدية للفرد. وإنما مدت أثرها الأخلاقي إلى الطيف الكامل للعقود والقانون ككل. وذلك على امل أن يتسع ذلك في النهاية ليشمل المجتمع[3]. وطبقاً لهذا المدخل. فان مفهوم العدالة الاجتماعية يُرسي العدالة التعاقدية. كما أن العدالة التعاقدية. في المقابل. من المتوقع أن تؤدي إلى تقوية العدالة الاجتماعية[4].

عليه. يمكن الانتهاء الى حقيقة ان هذا ما يحتاج اليه القانون الدولي الخاص في مبادئه التشريعية وتصوراته الفقهية وتطبيقاته القضائية. لاسيما في المجال الابرز من العقود الدولية. والتي تستلزم دائماً وابداً فكراً فلسفياً اخلاقياً عملياً واسعاً للموازنة بين دوافع اشخاصه وغاياتهم النفعية والاقتصادية وطبيعة القواعد القانونية الراسمة لمسار توجهات اطرافه الاخرين.

---

(1) فايز محمد حسين. علم الاجتماع القانوني. ط2. دار المطبوعات الجامعية. الاسكندرية. 2016. ص69.

(2) نصت المادة 146 من القانون المدني العراقي على ما يأتي «1- إذا تعذر العقد كان لازماً... -2 على انه اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدي. وان لم يصبح مستحيلاً. صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان تنقص الالتزام المرهق الى الحد المعقول ان اقتضت العدالة ذلك. ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك». ولاحظ كذلك. القانون المدني المصري (المادة 147/ 1) القانون السوري (المادة 148/ 1). القانون الليبي (المادة 147/ 1). القانون الكويتي (المادة 196). القانون الأردني (المادة 241). والقانون اليمني (المادة 208).

(3) يمكن توصيف القانون الأخلاقي بتحديد مكوناته. وكما هو مفهوم كانت مسألة العلاقة مع العالم المحيط بنا هي التي تشغلنا طيلة الوقت وبالتحديد كيف يؤثر ويتأثر كلٌ منا به. وأية روابط تجمع فيما بيننا وكيف هو التفاعل مع ما يصدر عنا من أفعال كيف يتأثر ويستجيب. عندما يكون هذا مفهوماً فإن القانون الأخلاقي يظهر كتحصيل حاصل وعندها لا حاجة لقوانين أخلاقية- هي تصبح غير ضرورية والإنسان يتحول إلى انفعالات مباشره للحميمة. كل الأشياء وكل الناس في العالم يوجدون مجتمعين أو متفرقين يأخذ ويعطي واحدهم الآخر بل واحد. فجميع الأشكال التي تحيط بكم – هي انعكاسات كاملة ودقيقة للأشكال والصيغ التي تتواجد في داخلكم. كل الأشكال وكل الأشياء في هذا الكون وكل الناس في هذا العالم مرتبطون بعضهم ببعض. كل الأشكال منضمّنة في شكل واحد. وكل الكون منضمن في أي شكل. كل الأشكال حولنا خرج من شكل واحد وتعتبر انعكاساً لذلك الشكل الكامل. المقطع الختامي للقانون الأخلاقي يبدو على الشكل التالي: كل ما يوجد وكلّ مَنْ هُمْ موجودون في محيطك. كل ذلك يعتبر استمرارية حية ومباشرة لك. المحيط بك هو ذاته جسدك وروحك. لاحظ في تفصيل ذلك: جيكارينتسيف فلاديمير فاسيليفيتش. القانون الاخلاقي. ترجمة: وفيق حسن. ط1. دار الفرقد. دمشق. 2017. ص102 وما بعدها.

(4) عيسى خليل غير الله. مصدر سابق. ص43

يصدر قريباً:

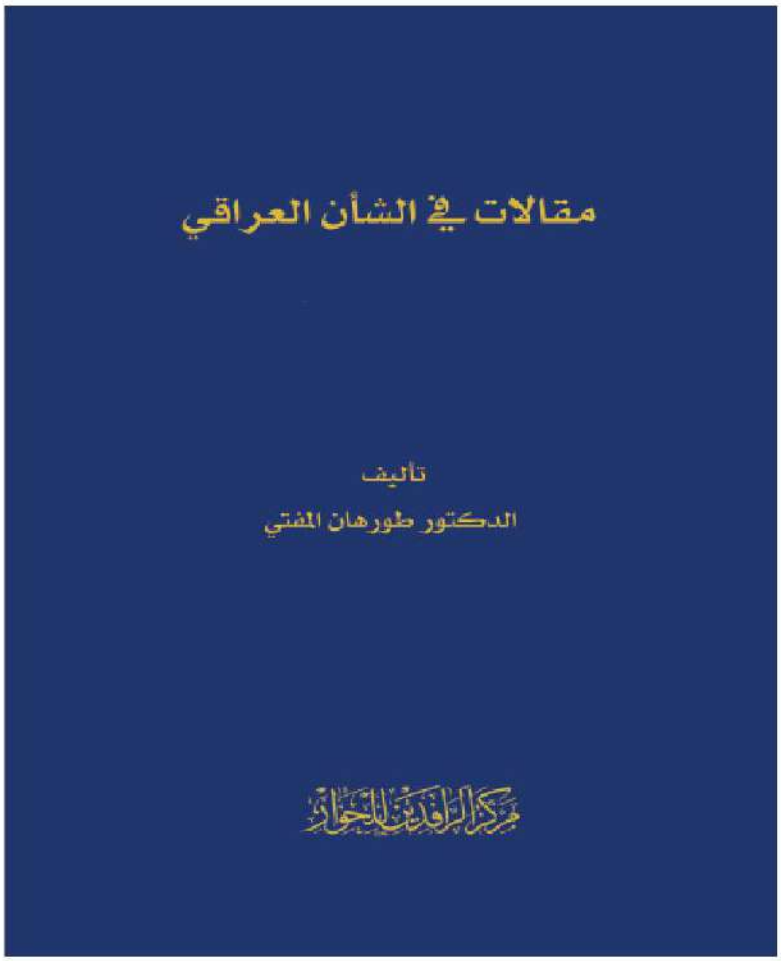
مقالات في الشأن العراقي
تأليف
الدكتور طورهان المفتي
مركز الرافدين للحوار

المكاسب المحتملة من انضمام العراق الى مبادرة الحزام و طريق الحرير

أ.د. نبيل جعفر المرسومي

أولا : نظرة تاريخية للمبادرة

اطلق رئيس الصين شي جين بينغ خلال زيارته الى كازخستان واندونيسيا في عام 2013 مبادرة طريق الحرير والمعروف باسم (حزام واحد وطريق واحد) . والتي تهدف إلى تطوير وإنشاء شبكة طرق تجارية وممرات اقتصادية، وبنية تحتية. وقد وقعت حتى الآن 126 دولة و29 منظمة دولية على اتفاقيات تعاون مع الصين، حول هذه المبادرة، التي تمثل استراتيجية تنموية تتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول والمناطق، ويستهدف المشروع تعزيز التجارة بين اسيا وأوروبا وإفريقيا إلى جانب التركيز على السلام العالمي والازدهار الحضاري لهذه الدول .

ويشكل طريق الحرير مجموعة من الطرق البرية والبحرية . وتعد هذه المبادرة محرك أساسي لسياسة الصين الداخلية والخارجية إذ يمثل تطوير المنشآت المهمة للبنية التحتية النجاح الاقتصادي . واستطاعت هذه المنشآت بدعم من الحكومة إنعاش الاقتصاد خصوصا عندما انخفضت الصادرات . وبذلك ترى الصين انها يمكنها تعميم ذلك في علاقتها الاقتصادية مع الدول المشاركة في مبادرة الحزام الاقتصادي وغيرها من الدول غير المشاركة .

اما على الصعيد الداخلي فأن مبادرة الحرير تعد مهمة لتطوير أجزاء وسط وغرب الصين وادرجت هذه المبادرة عام 2014 ضمن خطة حكومة الصين .(شحرور ، 2017, 2) . ولإعادة إحياء طريق الحرير تم إعلان تفاصيل مبادرة حزام واحد طريق واحد في 28 آذار 2015 من قبل لجنة التنمية والإصلاح الوطنية ووزارتي الخارجية والتجارة في الصين وأنشأ صندوق طريق الحرير بقيمة 50 مليار دولار . وقام بنك استثمار البنية التحتية الأسيوية بتقديم قرض بقيمة 100 مليار دولار لدعم البرنامج مع استثمار بنك التنمية الصيني أكثر من 890 مليار دولار في أكثر من 900 مشروع في ستين دولة. وتقوم هذه المشروعات ببناء البنية التحتية وزيادة التجارة والتمويل، ودعم الاتصال بين أوروبا وآسيا وافريقيا .

وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء طريق يصل طوله إلى 12 ألف كيلومتر يمتد من شنغهاي في الصين حتى العاصمة البريطانية لندن. شكل هذا المشروع أهمية كبيرة على الجانبين الاقتصادي

والسياسي . وفي أيار 2017 عقدت قمة في العاصمة بكين خصصت لمشروع طريق الحرير لتنضم إليه 68 دولة. وتنفق الصين سنويا حوالي 150 مليار دولار في بناء الطرقات والبنى التحتية للدول التي يمر عبرها المشروع (لياجشيانج , جاناردان ,2018, 2).

استراتيجية الصين

1.زيادة النمو الاقتصادي

2.تلبية احتياجات الصين من الموارد

3.خلق شبكة لتوريع المنتجات في العالم

محاور مبادرة طريق الحرير

هناك عده محاور لطريق الحرير منها :

- المحور التجاري : حيث تسعى الصين الى المحافظة على أسواق التصدير والاستفادة من فتح أسواق تجارية جديدة . اذ حققت الصين في عام 2017 أرباح نتيجة ارتفاع صادراتها بنسبة 16٪ وزيادة وارداتها بنسبة 27٪ مما يؤدي الى زيادة الاستثمار و تطوير الاقتصاد و بالتالي التقليل من تكلفة النقل والامداد (النجار , 2018 , https://democraticac.de). وتأمل الصين رفع التبادل التجاري مع شركائها الاسيويين والاوربيين من 400 مليار دولار في عام 2012 إلى 1000 مليار دولار في عام 2020

- المحور النقدي : اذ تسعى الصين الى تطوير دور العملة الصينية وزيادة التعامل بها مما يؤدي الى تقليل وقت التسوية وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف واستخدام اليوان في التعامل . حيث ان عملة الصين (اليوان) تهدد الدولار وذلك لان الصين مالكة لاكبر احتياطات اجنبية تقدر بنحو (3ترليونات دولار) وان وحدات السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي تتألف من 5 عملات وهي : الدولار واليورو واليوان والين والجنيه الإسترليني .

- المحور الجيوسياسي : ان اهداف المبادرة تتمثل بإعادة احياء طريق الحرير القديم البري والبحري وذلك لخدمة المصالح الصينية والسيطرة على التجارة العالمية . إذ انها تقوم بتصدير 89٪ من تجارتها عن طريق بحر الصين و منطقة الباسيفيك حيث تتواجد القوات الامريكية في منطقة بحر الصين التي تشكل عائق للصين ونقطة ضعف . كما قامت الصين بأنشاء نقاط تفتيش وإقامة جزر في منطقة الباسيفيك للتقليل من سيطرة أمريكا . كما يهدف الطريق لان يكون موطنا للسلام ولم شمل التجارة حيث انه سيؤدي الى سهولة التواصل بين العالم ككل بالإضافة الى انتقال التطور والتقدم التكنلوجي و ذلك عن طريق شبكة مواصلات معقدة من الجسور و الطرقات وسكك الحديد والطائرات والبواخر وانشاء مطارات و موانئ ومناطق حرة و شبكات انابيب وانترنيت وبنية تحتية (توختي, بدون سنة , http://turkistantimes.com).

اهداف مبادرة طريق الحرير

1. يمكن تلخيص اهداف المبادرة بما يلي : (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ,2018, 3-5).
2. الاستفادة من نمو التجارة العالمية : من المتوقع في المستقبل زيادة في اعداد الطبقة الوسطى مما سيؤدي الى ازدياد التجارة حيث تهدف الصين الى زيادة صادراتها والاستفادة من هذا النمو
3. تعزيز مكانة العملة الصينية : حيث تسعى الصين الى استخدام عملتها كأساس في التبادل العالمي وخاصة مع الدول المشاركة في المبادرة .
4. تطوير الاقتصاد الصيني : حيث اطلقت الصين في عام 2002 مبادرة لتطوير اقتصادات الدول النامية إذ قامت باستثمارات بمليارات الدولار لاكتشاف النفط والغاز ولذلك فأن للمبادرة دور كبير في احداث التوازن للتنمية الاقتصادية في مناطق الدولة . كما تسهم المبادرة في تنفيذ خطة الصين لتطوير اقتصادها حيث ان الخطة تحت مسمى (صنع في الصين 2025) والتي تهدف الى تحويل الصين الى اقتصاد ذو قيمة مضافة عالية.
5. تعزيز مكانة شركات التكنولوجيا والاتصالات الصينية : إذ تسعى الصين الى تطوير شبكة التكنولوجيا مع شركاتها لسهولة الاتصال بالإضافة الى تعزيز نشاط شركاتها خاصة شركة هواوي وزيادة حصتها السوقية في التجارة الالكترونية .
6. اثبات الوجود الصيني في اوراسيا: حيث تتمتع اوراسيا بأهمية جيوستراتيجية إذ ان قلب العالم هو منطقة اوراسيا وإن الدول التي تسيطر عليها تكون ذو قوة سياسية واقتصادية و جغرافية .
7. توسع نفوذ الصين في الخارج: نظرا لان العديد من الدول المشاركة تعاني من عدم الأمان وبذلك قامت شركات امنية صينية بالعمل في هذه الدول مثل قيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من سواحل الصومال لحمايتها من القراصنة .
8. تأمين امداد الطاقة: ان 80٪ من احتياجات الصين من الطاقة تنقل عبر مضيق ملقا ولذلك تهدف الصين عبر هذه المبادرة الى إيجاد العديد من الممرات التجارية البديلة للمضيق مثل خط انابيب النفط بين الصين و ميانمار . كذلك الممر الاقتصادي الباكستاني – الصيني حيث يهدف الى ربط ميناء (جوادر) جنوب باكستان بمنطقة "شين غيانغ" شمال غرب الصين. وبأكمال المشروع يتوقع استخدام الممر لاستيراد الطاقة من الخليج العربي . ولذلك تريد الصين التقرب من شركائها الآسيويين في وسط آسيا والشركاء الأوروبيين. فهذه المناطق غنية بالثروات الطبيعية.
9. تعزيز الربط البحري الدولي
10. تحسين سبل الربط بين الدول المختلفة عن طريق النقل واللوجستيات
11. دعم عملية التبادل الثقافي بين الشعوب

ثالثا: أدوات تنفيذ المبادرة واولويات التعاون

على الرغم من اختلاف الموارد والمزايا ما بين الدول يجب تركيز التعاون على المجالات الرئيسية وهي :

1. تناسق السياسات: يجب انشاء وسائل تواصل وتنسيق بين الدول تتعلق بالسياسات الكلية بما يؤدي الى ضمان التصاق المصالح وزيادة الثقة السياسية بين الدول والوصول الى أسس جديدة للتعاون .
2. ترابط البنى التحتية : يتم العمل على انشاء الية تنسيق للنقل على مدار الطريق ووضع قواعد متعلقة بالجمارك وكيفية استخدام النقل متعدد الوسائط بين الدول .
3. تواصل الاعمال التجارية : من خلال زيادة الاستثمارات وتوفير بيئة تجارية مناسبة للجميع بالإضافة الى استخدام كافة الإمكانات المتاحة .
4. تداول الأموال : وهو يعد اهم الأدوات الداعمة للمشروع من خلال تحديد منظومة التمويل والائتمان وزيادة حجم المبادلات للعملات بين الدول وتصفية الحسابات .
5. تفهم الشعوب : عن طريق تطوير وتعزيز روح الصداقة بين الدول واتساع النطاق الثقافي والاكاديمي مما يوفر قاعدة شعبية لتوسيع التعاون .

وهناك عدة اليات لتعزيز التعاون بين الدول منها ، منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) والية الصين – اسيان ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (APEC) والمؤتمر الآسيوي الأوروبي (ASEM) وحوار التعاون الآسيوي (ACD) ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) ومنتدى التعاون الصيني – العربي والحوار الإستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والتعاون شبه الإقليمي لنهر ميكونغ الكبرى (GMS) والتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC). بما يعزز التواصل فيما بين الدول المعنية. ويجعل المزيد من الدول والأقاليم يشارك في عملية بناء "الحزام والطريق (المرسومي . وإبراهيم . 2019 . 23) .

مبادرة الحزام والطريق بالأرقام لغاية عام 2019

2631 مشروع مطروح من خلال المبادرة بإجمالي 7.3 ترليون دولار امريكي

25٪ من هذه المشروعات قد أنجزت و 75٪ تحت التنفيذ

تعاقد من 2600 شركة ومؤسسة دولية تمثل الشركات غير الصينية حوالي 55٪

عقد عدد من مذكرات التعاون المشترك مع 126 دولة

عقد مذكرات تعاون مع 29 منظمة دولية

حجم التبادل التجاري بين الصين والدول المنضمة للمبادرة تخطي 6 ترليون دولار امريكي

توفير 244000 الف وظيفة منذ انطلاق المبادرة

440 مليار دولار صرفت علي مشروعات بنية تحتية

قيام 11 بنك صيني بافتتاح 76 فرع في عدد 28 من الدول المنضمة للمبادرة

قيام 50 بنك من 22 لدول المبادرة بافتتاح فروع لها في الصين.

المبادرة الصينية بين الاستثمار والتمويل

هدف المبادرة الرئيسي :

أولا .الربط والتعاون بين 6 تجمعات اقتصادية

1. الصين – منغوليا – روسيا
2. الدول الاوروآسيوية علي الطريق البري لطريق الحرير
3. الصين – وسط اسيا – غرب اسيا
4. الصين – باكستان
5. الصين – بنجلادش – الهند – ميانمار
6. الدول الهندوصينية

الاحتياجات الاستثمارية للمبادرة

26 ترليون دولار للبنية التحتية للتجمعات ال 6 الاقتصادية لحلول عام 2030

1 ترليون دولار للبنية التحتية للدول الأخرى الواقعة علي الطريق خلال 10 سنوات تبدأ من عام 2017

احتياج المبادرة الصينية للاستثمار في:

البنية التحتية للنقل

البنية التحتية للطاقة

القطاعات المستهدفة من المبادرة

- النقل 44٪
- الطاقة والمياه 32٪
- العقارات 81٪
- التصنيع 9٪
- النفط والغاز 5٪
- الاتصالات والتعدين 1٪ (السقطي ، 2020 ، 51)

التحديات والعقبات التي تواجه المشروع

من المؤكد ان كل مشروع لابد ان يواجه تحديات وعقبات عديدة . ومن التحديات التي ستواجه طريق الحرير ما يلي :

1.العوامل الجيوسياسية:

شهدت بعض الدول الواقعة على طريق الحرير اضطرابات سياسية مما أدى الى صعوبات كبيرة في توسيع الأسواق وتوازن التنمية بالإضافة الى اختلاف المعتقدات والثقافات بين الدول كما تواجه الصين تهديدات اخرى تتمثل (بالتهديد البيني الصيني) و(تهديد الطاقة الصينية) .حيث تعد هذه احد المشاكل المعقدة التي تواجهها الصين او الدول المشاركة (إنجازات وتحديات تقف أمام مبادرة "الحزام والطريق. (http://arabic.china.org.cn).

كما تشمل الصراعات الداخلية والخارجية و الخوف من المشاريع التنافسية واتباع سياسة الدبون . (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ,2017 , 12-13).

2.العوامل الاقتصادية :

أ. ارتفاع التكاليف المالية للمبادرة : إذ ان العديد من الدول المشاركة تكون إمكاناتها المالية محدودة او ضعيفة بالإضافة الى عدم وجود قطاعات مالية متقدمة وبذلك فأن العبء المالي الأكبر يقع على عاتق الاقتصاد الصيني

ب. اختلاف السياسة المتبعة في كل دولة: يعد اختلاف السياسة الاقتصادية للدول احد العقبات حيث أوضحت دراسة لبنك قطر الوطني ان المشروع هو مهمة صعبة في ظل تعدد الدول مختلفة السياسة والنهج .

ج. عدم وجود هيكل متكامل للمبادرة: بالرغم من المعلومات المتوفرة والمنشورة عن المبادرة إلا انها لا يمكن ان تكون كافية لتوفير تصور متكامل عن المشروع . حيث كثرة الشعارات والترويج اكثر من المضمون والمحتوى .

د. بطء الحصول على عوائد المبادرة: يعد مشروع طريق الحرير طويل المدى وليس فقط مشروع تجاري وبذلك فأن بعض الدول قد تتعرض لازمات مالية.

ه. تحديات قانونية: عدم قوة القواعد القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية . إذ تعاني بعض الدول من شحة الخبرات والقدرات اللازمة .(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , 2018 , 12-13).

و. مساعي الصين للتنمية : حيث تسعى الصين لتنمية اقاليمها الفقيرة من خلال انشاء مشاريع كبيرة وضخمة بما يهدد التوازن الديموغرافي للمنطقة.

ز. دور القارة الافريقية :حيث تعد قارة افريقيا ذو أهمية خاصة بالنسبة للصين إذ تعد اكبر شريك لها ولكن حجم التنافس الدولي عليها يشكل عقبة امام الصين .

ح. أهمية الشرق الأوسط : يعد الشرق الأوسط سوق استهلاكي لمنتجات الصين بالإضافة الى انه مصدر من مصادر الطاقة كما يحتل موقع استراتيجي كجسر لمبادرة طريق الحرير يصل الى أوروبا

ولكن الصعوبات وعدم الاستقرار قد تشكل عائق امام المبادرة .

ط. الصراع الروسي ـ الصيني : يزداد الصراع ما بين روسيا لبناء الاتحاد الاوراسي وبين طموحات الصين للسيطرة على اوراسيا للسيطرة على العالم بما يعد اهم العوائق التي تواجهها الصين .

ي. اشتداد النزاعات والحروب : مع تزايد الجريمة والنزاعات وانعدام الامن والاستقرار في عدد من الدول المشاركة فأن ذلك يشكل عقبة خطيرة امام حماية الطرق و بذلك فأنها تحتاج الى رأس مال كبير للاستثمار فيها .(شحرور , 2017 , 6) .

خامسا: احتياجات مشروع طريق الحرير

من اهم الأمور التي يحتاج اليها طريق الحرير :

- الاستثمار في البنية التحتية : الأساس في إقامة طريق الحرير هو الربط بين جميع الدول والقارات وذلك يحتاج الى طرق وممرات بشكل واسع كما يحتاج الى استعمال قطارات عالية السرعة مثل قطار الرفع المغناطيسي (ماغليف) .بالإضافة الى إقامة مناطق زراعية وصناعية وإقامة مشاريع المياه والطاقة . وقد نجحت الصين في انجاز مشروع نقل المياه من الجنوب الى الشمال . بالإضافة الى بناء السدود لمنع تسرب المياه الى البحار دون الاستفادة منها والتي من شأنها توفير الطاقة الكهرومائية فضلا عن ان تطوير البنية التحتية سيؤدي الى مكافحة التصحر والقضاء على قلة المياه ويقترح المشروع إدارة المياه في نهري دجلة والفرات وخلق خزانات مياه هائلة خلفها. مثل خزان سد أتاتورك وتأسيس منظومة مشتركة لإدارة المياه تضم تركيا وسورية والعراق وحتى إيران التي تشترك مع العراق. وهناك مقترح مشروع الحزام الأخضر حول حوضي الرافدين الذي سيسهم في مكافحة التصحر. إن التقرير وهو يعرض كل هذه الخطط يوضح أن هذه المشاريع يمكن أن تستفيد من تجربة نموذجية هي مشروع تنمية وادي تينيسي في الولايات المتحدة

- رفع كثافة الطاقة: يعد من اهم المشاريع التي تتناسب مع العملية الإنتاجية الضخمة المتأملة حيث يتم الوصول الى ذلك عن طريق مشاريع الطاقة النووية الحرارية التي سيتم استعمالها في تشغيل مشاريع تحلية المياه . حيث ستؤدي الى التخلص من العجز في الطاقة و تقليل تكاليف الاستيراد حيث أن هناك العديد من الدول التي تحتاج الى طاقة نووية (اسماعيل , 2016 , 170-172) .فضلا عن ذلك يوجد على جدول أعمال الجسر البري العالمي تطوير علوم وتقنيات الفضاء والاندماج النووي وإنشاء محطات الفضاء والمخططات طويلة الأمد لاستكشاف القمر والفضاء العميق. وبإمكان هذا الميدان أن يكرس التعاون المثمر بين الدول الكبرى في مجال الملاحة العالمية ودفع عجلة التقدم الإنسانية (مقتبس).

دوافع الاهتمام الصيني:

تصاعد الاهتمام الصيني بالعراق يرجع إلى عدد من العوامل التي يمكن إيضاحها فيما يلي:

1. الضغط على واشنطن:

يرجع الاهتمام الصيني بتعزيز التبادل التجاري مع العراق إلى استهداف بكين توظيف علاقاتها مع العراق كورقة ضاغطة على واشنطن خاصةً في ظل الوجود العسكري الأمريكي هناك، وهو ما جعلها ساحة مهيّأة للضغط على الولايات المتحدة من خلال تأسيس علاقات اقتصادية مع بغداد تسمح مستقبلًا بامتلاك نفوذ سياسي على النخب السياسية العراقية والترويج لخيارات تؤثر على العلاقات الأمريكية-العراقية.

2. مشروع «الحزام والطريق»:

تكمن أهمية العراق الاستراتيجية في موقعه الجغرافي الذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط التي تُعد منطقة اتصال والتقاء قارات العالم القديم، وجعل هذا الموقع من العراق محور توجه واهتمام السياسة الصينية. فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مهمة في أولوياتها السياسية والاستراتيجية لاعتبارات عديدة، منها: الموقع الجغرافي، وثروة العراق الهائلة، وموقعه الاستراتيجي في قارة آسيا، وإمكانية وجود دور عراقي مؤثر في السياسات الإقليمية مستقبلًا.

ولهذا تسعى الصين لضم العراق إلى مشروع «الحزام والطريق». وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة العراقية في مارس 2019 رغبتها في تسريع إجراءات انضمامها لبنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية، وإعادة إحياء طريق الحرير التاريخي.

3. صادرات النفط:

تسعى بكين لزيادة استثماراتها في مجال الطاقة في العراق، حيث أعلنت وزارة النفط العراقية في أبريل 2018 حصول شركة UGE الصينية على عقد تطوير رقعة السندباد الاستكشافية في البصرة، كما استحوذت شركة «جيو جيد» على عقدي تطوير نفط خانة والحويزة في محافظة ميسان، وفي سباق متصل، وقّع العراق في أبريل 2018 عقدًا مع شركتي «باور تشاينا" و«نورينكو إنترناشيونال» الصينيتين لبناء محطة نفطية بسعة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل يوميًا في ميناء الفاو المطل على الخليج.

وتزداد فرص الشركات الصينية في الحصول على عقود نفطية في العراق وذلك نتيجة لاستعدادها للتفاوض للمرن وإبرامها عقودًا بشروط ميسرة مقارنةً بغيرها مع شركة النفط العالمية.

4. سوق للمنتجات الصينية:

عد السوق العراقية قريبة من الصين مقارنةً بالأسواق الأوروبية والأمريكية، وقد تحول العراق إلى أحد أكبر مستوردي المنتجات الصينية بعد عام 2003، لا سيما مع تدهور القدرة الشرائية للمواطنين العراقيين، وعدم قدرتهم على الحصول على المنتجات المستوردة مرتفعة التكلفة.

5.دعم مكانة الصين

تسعى بكين للتأثير في مختلف القضايا والأحداث الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تأمين مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار نموها الاقتصادي، وهو ما يرتبط بتحقيق الاستقرار في دول مثل العراق. ولهذا يرى بعض المحللين أن بكين تتخذ الاقتصاد مدخلًا للتأثير المستقبلي في الأوضاع والتفاعلات السياسية في العراق. وتقوم الاستراتيجية الصينية تجاه بغداد على ضرورة تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة إقليميًا. ومنها العراق الذي من الممكن أن يؤدي دورًا إقليميًا مستقبليًا في الشرق الأوسط. انطلاقًا من سعيها لتولي مكانة مميزة في النظام الدولي. وكي تسهم في شكل فاعل في إعادة صياغة التوازنات الدولية (العبيدي ، 2019 ، 2) .

العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين

تعد الصين اكبر شريك تجاري للعراق. اذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 30 مليار دولار في عام 2018. اذ بلغت الصادرات الصينية الى العراق من السلع غير النفطية عام 2018 نحو 8,955 مليار دولار (وزارة التخطيط ، 2020 ، 11)

وسعت بكين إلى زيادة التقارب مع بغداد مؤخرًا من خلال الدخول في شراكات تجارية ضخمة معها. فالعراق يمثل سوقًا ضخمة للبضائع والصناعات الصينية. حيث صرح ، كما يصنف العراق كثالث أكبر مورّد للنفط للصين بعد السعودية وروسيا ، ورابع أكبر شريك تجاري لها في الشرق الأوسط. ويعد العراق ثالث اكبر شريك تجاري عربي مع الصين بعد الامارات والسعودية اذ تشكل تجارة العراق الخارجية مع الصين نسبة 14٪ من التجارة الخارجية بين الصين والدول العربية في عام 2017 تسعى بكين لضم العراق لمبادرة «الحزام والطريق». حيث جرت محادثات بين وزارة المالية العراقية والسفير الصيني في أبريل 2019 لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيل طريق الحرير.

وفي هذا السياق، تقوم الصين بتقديم الدعم للعراق في العديد من المجالات. ومنها التعليم. حيث أبرمت بكين في شهر مايو 2019 اتفاقًا مع وزارة التربية العراقية يقضي بإنشاء 3 آلاف مدرسة في بغداد والمحافظات الأخرى .

تستهدف الصين للتأثير في مختلف القضايا والأحداث الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تأمين مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار نموها الاقتصادي. وهو ما يرتبط بتحقيق الاستقرار في دول مثل العراق. ولهذا يرى بعض المحللين أن بكين تتخذ الاقتصاد مدخلًا للتأثير المستقبلي في الأوضاع والتفاعلات السياسية في العراق. وتقوم الاستراتيجية الصينية تجاه بغداد على ضرورة تطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة إقليميًا.

ومنها العراق الذي من الممكن أن يؤدي دورًا إقليميًا مستقبليًا في الشرق الأوسط. انطلاقًا من سعيها لتولي مكانة مميزة في النظام الدولي. وكي تسهم في شكل فاعل في إعادة صياغة التوازنات الدولية

الفرص والمكاسب المتحققة للعراق من طريق الحرير والحزام الاقتصادي

تكمن أهمية العراق الاستراتيجية في موقعه الجغرافي الذي يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط التي تُعد منطقة اتصال والتقاء قارات العالم القديم. ويجعل هذا الموقع من العراق محور توجه واهتمام السياسة الصينية. فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مهمة في أولوياتها السياسية والاستراتيجية لاعتبارات عديدة. منها: الموقع الجغرافي. وثروة العراق الهائلة. وموقعه الاستراتيجي في قارة آسيا. وإمكانية وجود دور عراقي مؤثر في السياسات الإقليمية مستقبلًا . ولذلك تتطلع الصين بشكل متزايد إلى ترسيخ مكانة رئيسية لها في العراق - ليس فقط بسبب احتياطيات النفط الهائلة للبلاد. بل ربما الأهم من ذلك. موقعها الاستراتيجي. وهو أمر حاسم لتأسيس مركز مهيمن يربط طرق التجارة بين أوروبا وآسيا.

ان أهمية دور العراق حاليا تأتي من النقل الحضاري والاقتصادي للعراق. وكذلك النقل الحضاري والفكري العريق للحضارة الصينية. ومن هذا التبادل للتكافؤ بين الجانبين». أن العراق يمكن أن يستغل موقعه الجغرافي المتميز كونه يربط بريا وبحريا بين القارات الثلاث القديمة (اسيا وأفريقيا وأوروبا) وأن هذا الموقع سوف يكون نقطة قوة للعراق في مساهمته ومشاركته بهذا المشروع الكبير . أن دخول العراق بهذا المشروع سيفتح نافذة جديدة لتوسيع القاعدة الاقتصادية له. وتحقيق التنوع الاقتصادي فيه. كون هذا المشروع ليس لنقل بضائع فقط. وانما هو مشروع ثقافي وسياحي واقتصادي. فضلا عن أن هذا التنوع سيكون له مردود اقتصادي واسع ومردود ثقافي ثري. وهو الأكثر فائدة وأهمية . ان العراق يمكن أن يستغل نقطة القوة الموجودة لديه وهي العوائد المالية التي يمكن أن يجذب من خلالها الشركات الصينية الرائدة في كل المجالات الصناعية.

مع تعديل جذري وأساسي في التشريعات والقوانين . وفي النظام الإداري العراقي المعني. لتسهيل عملية الجذب والاستثمار وعدم اقتصار التعاون بين العراق والصين على الاستيراد والتصدير. بل تطوير البنى التحتية الأساسية. فمثلا. لدينا تجربة ناجحة في العراق من خلال استقدام شركات السكك الحديد الصينية التي ساهمت بأحداث نقلة نوعية وواضحة في النقل السككي بالعراق. وأتصور أن يكون هذا هو الباب المثمر في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين».

ويحتاج العراق للشركات الصينية المختصة في التشييد والبنى التحتية المتضررة بسبب الحروب. والمساهمة في عملية إعادة إعمار البلاد. قائلا «فنحن نحتاج إلى الخبرة الصينية. ومن خلال مشروع الحزام والطريق. سيكون اتصالنا وتعاوننا مع الصين أوثق. وستكون هي الخط الأول من الدول التي نتعاون معها بهذا المجال».

ان اهمية انضمام العراق الى بنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية والمكاسب المتحققة للعراق من طريق الحرير والحزام الاقتصادي تأتي من اهمية اهداف البنك ذاتها . اذ تركز على تطوير البنية التحتية والقطاعات الانتاجية الاخرى . مما فيها الطاقة. الكهرباء . النقل. المواصلات . البنية التحتية الريفية . التنمية الزراعية والخدمات اللوجستية وغيرها لدول اسيا . والاهم بالنسبة للعراق هو اهتمام

بنك الاستثمار بعد التأسيس على انشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير . لاسيما ان اول مشروع معلن لهذا البنك هو تأسيس سكه حديدية تربط ما بين بكين وبغداد . فضلا عن ذلك فأن انضمام العراق للبنك . يعني وجود مؤسسه دولية تعمل على تطوير البنى التحتية التي يحتاج لها البلد . وبالتالي فأن خطوة الانضمام للبنك ستمنح العراق فرصة استراتيجية لتطوير البنى التحتية الى جانب دعم المؤسسات الدولية الخرى . كصندوق النقد والبنك الدوليين .

اما الاهمية الاستراتيجية الصينية للعراق . على الرغم من عدم وجود اشارة صريحة في الخارطة الاستراتيجية بأتجاه العراق . لكنها ستعيد احياء اهمية العراق ودوره المحوري في التبادلات التجارية والاقتصادية . كما كان في سابق عهده ابام طريق الحرير القديم . بأعتبار ان العراق ذو اهمية من الناحية الاستراتيجية والجيوبولتيكية . لانه يمثل جسر رابط ما بين اسيا واوروبا وما بين الخليج العربي وبلاد الشام . وهذا يعني ان العراق يمثل قلب مشروع طريق الحرير البري والبحري . اذ يقدم المشروع للعراق فرصة استراتيجية في تحقيق مصالحه الوطنية من الناحية الاقتصادية والتجارية (ترانزيت عبر العراق) نحو اوروبا ومنطقة بلاد الشام والعكس . اذ ان العراق يحتاج الى تنويع مصادر الدخل القومي . وبالتالي تعزيز الاقتصاد الوطني الى جانب عائداته النفطية .

ان المشروع الصيني سيعزز التعاون الاقليمي والدولي للعراق وعلاقات الشراكة . لاسيما مع الدول التي تقع على طول طريق الحرير من خلال توقيع مذكرة تفاهم وتحسين اليات العمل الثنائي للشترك . فضلا عن تطوير علاقات العراق المتعددة لاسيما في ظل وجود نوايا للانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون وبنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية وحضوره الفعال في مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في اسيا . ومنتدى التعاون العربي الصيني .

ان اهم ما تتضمنه الاستراتيجية الصينية هي فكرة دفع بناء المشروعات . وهذا له اهمية قصوى للعراق في الوقت الحالي من حيث الحاجة الملحة لتطوير البنى التحتي وتعزيز الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات والتعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والانساني(مضخور . بدون سنة . 215-217).

فرص استفادة العراق من المبادرة

1. جذب الاستثمارات الصينية الى العراق
2. الربط التجاري والجمركي والمالي
3. التنسيق السياسي – التجاري
4. التنسيق الأمني – التجاري
5. تطوير البنية التحتية في العراق
6. تحسين خدمات النقل
7. محاور لوجستية وتجارية

الهوامش

1- لباجشبانج . جين و جاناردان .ان (8102) . الفرص والتعوفات أمام منطقة الخليج . أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

2- النجار, الهام (8102).طريق الحرير الصيني وانعكاساته على أنماط التجارة الدولية وحركة النقل العالمية ed.cacitarcomed//:sptth

3- توختي, محمد .أهداف الصين من مشروع طريق الحرير الجديد. moc.semitnansikrat//:ptth))

4- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (8102). (moc.eanerutuf//:sptth)

5- المرسومي .نبيل جعفر . و إبراهيم . زينب حسين (9102) موقع العراق على طريق الحرير الدولي التحديات والمكاسب المحتملة . البصرة ن شركة الفدير للطباعة والنشر

6- السفطي . خالد عبد الله (9102) . مبادرة الحزام والطريق الدول العربية بين الفرص والتحديات . الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري . php.xedni/ne/ude.tsaa.www//:ptth

7- شحرور عزت(7102). مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية

8- اسماعيل . جلة(6102) . من طريق الجديد الى الجسر البري العالمي . الجزائر

9- العبيدي . مثنى (9102) . لماذا يمثل العراق رهانا صينيا في الحرب التجارية الامريكية ؟

01- المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

11- وزارة التخطيط (0202) . التقرير السنوي للاستيرادات لعام 9102

21- مضخور . باهر مردان (8102) .العلاقات العراقية الصينية بعد اقامة الشراكة الاستراتجية . //:pth qiuaabasla.www

ملاحظة:

البحث يعتمد بشكل رئيس على كتاب الدكتور نبيل جعفر المرسومي بالاشتراك مع الباحثة زينب حسين إبراهيم والموسوم – موقع العراق على طريق الحرير الدولي – التحديات والمكاسب المحتملة

اثر العوامل المناخية في تنامي ظاهرة العنف والجريمة العراق انموذجاً

أ.د. حسين عليوي ناصر الزيادي

جامعة ذي قار- كلية الآداب

المقدمة

اتجهت عناية الباحثين في مجال الجريمة والعنف الى دراسة أثر المناخ على الظاهرة الإجرامية والارهابية، فقد دلت بعض الدراسات والأبحاث من وجود علاقة بين ظواهر المناخ المختلفة واهمها درجة الحرارة وبين حجم ونوع الظاهرة الإجرامية وهذا ما أيدته الإحصاءات الجنائية التي أجريت في دول متعددة.

نحاول من خلال هذه الدراسة اثبات العلاقة بين الظواهر المناخية وظاهرة العنف التي تشكل الجريمة احدى مرتكزاتها، وبالتالي توفير معين من المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في مجال دراسة العنف بأشكاله المختلفة والخروج بتوصيات يرى فيها الباحث الحلول المنطقية لمعالجة مشكلة البحث.

مبررات الدراسة:

1- ان للموضوع قيد البحث تأثير كبير على حياة السكان وأمنهم وسلامتهم.

2- لمعرفة مدى تأثير العامل المناخي على حجم الجريمة ونوعها دور في تشخيص حجم الجريمة ونوعها.

3- لابد من معرفة اسباب التباين المكاني والزماني لظاهرة العنف بأنواعه واشكاله المختلفة.

4- معرفة أثر التغيرات المناخية في تنامي ظاهرة العنف والجريمة والارهاب.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي :

1- التعرف على أثر العناصر المناخية في حدوث الجريمة.

2- التعرف على أثر انخفاض وارتفاع درجات الحرارة في حدوث الجريمة.

3- إلقاء الضوء على أثر اعتدال الحرارة في حدوث الجرائم.

4- توضيح أثر العواصف والرطوبة والفيضانات في حدوث الجرائم.

5- التعرف على اختلاف إجرام الشمال والجنوب في الدولة الواحدة.

6- استعراض أثر الفصول الأربعة في اختلاف الجرائم في الدولة الواحدة.

فرضيات الدراسة :

1- أن هناك جرائم معينة تزيد في مناطق ارتفاع درجة الحرارة وفي فصل الصيف وتقل في المناطق الباردة وفي فصل الشتاء.

2- أن هناك جرائم معينة تزيد في مناطق البرودة وفي فصل الشتاء وتقل في مناطق ارتفاع درجة الحرارة وفي وفصل الصيف.

3- هناك جرائم معينة تحدث في فصول السنة المعتدلة ويقل حدوثها في بقية الفصول.

4- حدوث الفيضانات والأعاصير يساعد على حدوث بعض الجرائم الخاصة.

مدخل

أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها وأنها تؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للفرد، فضلاً عن تأثيره على حالة المزاج والطاقة الجسدية والإنتاج الفكري. وقد يحدث تقلب الجو لدى البعض خللاً طارئاً في وظائف جسمه العضوية والعصبية يتجلى ذلك في إتيانه تصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة لا سيما إذا كان من الأصل على تكوين إجرامي إذ قد يؤدي العامل المناخي عندئذ دور العامل المساعد لمفعول هذا التكوين[1].

وعلاقة المناخ وعناصره المختلفة بالإجرام أمر أيدته كذلك ملاحظة الباحثين وشواهد الإحصاءات فأشعة الشمس لا تؤثر على وجه الأرض فحسب بل بدأ أثرها كذلك في وجه التاريخ إذ لوحظ أن سقوط هذه الأشعة على بقع الأرض المختلفة لا يكون بزاوية واحدة. وأن مراكز الحضارة الإنسانية في آسيا وأوروبا وأمريكا ظهرت في بقع تتفق في أن الجو بها معتدل وفي أشعة الشمس عليها بنفس الزاوية أن هناك علاقة بين التغير المناخي ومستويات الجريمة والعنف على مستوى العالم والعراق احد البلدان التي تأثرت بهذه الظاهرة التي تتصاعد مع تصاعد التغير المناخي. وبالطبع يتسبب ذلك في ارتفاع درجات توتر الافراد في كل المجتمعات.

قبل حوالي(250) سنة وبالتحديد عام 1748 اقترح الفرنسي مونتيسكيو تعديل قوانين الجريمة بحيث تكون معتمدة على المناخ وحالة الطقس. مبررا ذلك بوجود تأثير لحالة الطقس على الجريمة. فمسألة وجود ارتباط بين حالة الطقس ومعدل الجريمة ليس بجديد. كما يقول خبراء علم الجريمة. ان دراسة العلاقة بين ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع العدائية ومستويات الجريمة لدى البشر ليس بالأمر الجديد وقد اشار اليه العديد من الباحثين على اختلاف المراحل الزمنية. وربما يلحظ في لغتنا العامة إشارة لتلك العلاقة حينما نقول مثلا (تأججت نار الغضب). أو (اشتعلت الحرب) وغيرها من التعابير اليومية الدارجة. لكن بحث وجود تلك العلاقة يتطرق بالأساس لثلاثة نطاقات متداخلة. فبينما لا يمكن للتجارب المتعلقة بهذا الأمر أن تعطينا نتائج مؤكده بسهولة. يمكن كذلك أن يتداخل معها بحث

(1) رمسيس بهنام ، المجرم تكوينا وتقويما ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1983.

الخلفية الفيسيولوجية لوجود الإنسان في طقس حار مع محاولات لعمل رصد إحصائي لتطور حالات العنف في عدة مجتمعات مع ارتفاع معدلات درجات الحرارة بها.

فمثلا تشير التجارب التي قسّمت الخاضعين لها في غرفتين، إحداهما ذات درجة حرارة أعلى من الأخرى، إلى تصاعد درجات العدائية، في الأفكار، المشاعر، والسلوك. لدى الجالسين في الغرف الحارة مع تناسب بين مدد الإقامة بتلك الغرفة ودرجات العدائية. أضف إلى ذلك أن هناك تصاعدا في تصورات هؤلاء الجالسين في غرف حارة عن درجة عدائية الجالسين معهم، أو حتّى قائمة أفلام عرضت عليهم في الغرفتين. وبالطبع ليس أخلاقيا بالمرة أن يُسمح لدرجات العدائية تلك بالظهور والدخول في حيز الممارسة، لكن هناك تجربة واحدة ممكنة ذات علاقة بتلك الفكرة.

إنها تمارين ضباط البوليس. حيث أخضع ألدرت فريدج ورفاقه من جامعة بورتسموث بأمستردام، مجموعة مكونة من(38) ضابط بوليس، لتجارب تتعلق بدفعهم للتمرن في غرفة درجة حرارتها(21) مئوية وأخرى(27) مئوية، ثم مقارنة نتائج الغرفتين. وتضمنت آلية التمرين محاكاة على شاشة عرض لحالة إنذار بالسرقة، ثم يتدخل الضابط لمواجهة مشتبها به في الغرفة الحارة أشارت النتائج إلى أن الضباط كانوا أكثر ميلا للاشتباه في هذا الشخص، وفي درجة عدائيته، وأكثر ميلا لسحب المسدس الخاص بهم بقيمة(85٪) مقابل(45٪) في الغرفة الباردة، علما بأننا هنا نتحدث عن فروق في درجات الحرارة بين(21 و27)، قد لا يلاحظها الضابط نفسه بوضوح، اي أنها لا تعيقه عن العمل كأن تضعه في درجة مئوية(39)مثلا.

أظهرت نتائج الدراسات وجود ارتباط بين ارتفاع درجات الحرارة ودرجات التوتر والتمثل في نطاق واسع من الظواهر الاجتماعية، وانتشار الجرائم من جهة أخرى وتشير استجابات أجسامنا الفيسيولوجية لارتفاع درجات الحرارة إلى ارتباط مشابه، حيث يؤثر هذا الارتفاع على الأجزاء المسؤولة في الدماغ عن التنظيم الحراري وتلك المسؤولة عن تكوين العواطف، بينما، في المقابل، يتسبب ارتفاع درجات الحرارة في دفع الجسم لإفراز كمّيات أكبر من الأدرينالين، لكن في النهاية فإن تلك الإشارات البيولوجية لا تعطي تفسيرا مباشرا ذا علاقة بالاستجابات السلوكية، لكنها فقط توضح أن هذا النمط من السلوك قد يكون مبنيا على أخر له علاقة بالفيسيولوجيا الخاصة بأجسامنا.

من جهة أخرى يلحظ ارتباطا واضحا بين تصاعد درجات الحرارة المتوسطة في طقس الأرض ومشكلات تتعلق بقضايا الصحة العامة، فمع تطور الأمور يجد المواطنون فرصا أقل للحصول على الهواء النقي، الغذاء الآمن، والملجأ كذلك، لذلك تتوقع منظمة الصحة العالمية أنه خلال المدة بين عامي 2030 إلى 2050 سوف ترتفع معدلات الوفيات بمقدار(250) ألف حالة سنويا، بسبب ضعف التغذية، الملاريا، الإسهال، والإجهاد الحراري، في المقابل سوف ترتفع قيم الإنفاق على الصحة العامة، بسبب هذا الأثر بمقدار مليارين إلى أربعة ملايين دولار سنويا، بحلول العام 2030، وبالطبع كلما كانت الدولة ضعيفة اقتصاديا كانت الآثار المدمرة للتغير المناخي أكثر قسوة[1]، فضلاً عن ذلك فان المناطق

(1) شادي عبدالحافظ التغير المناخي والعنف https://midan.aljazeera.net/intellect/sociology/2018

الحارة يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية المرء فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مختلفة النوازن. ولذا تغلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص والاغتصاب الجنسي والانتحار ذلك لأن الفيظ يضعف قدرة أعصابه على المقاومة. مع مضاعفته قوة الانفعال والعاطفة.

وقد اثبتت البحوث والدراسات وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الاجرامي حتى اصبح لكل فصل نوع معين من الجرائم التي يمتاز بها وتظهر بشكل اكثر من باقي الفصول. وقد ذهب الفيلسوف Montesquieu في كتابه روح القوانين ان جرائم العنف تزداد في المناطق القريبة من خط الاستواء حيث الحرارة الشديدة بينما تعاطي المسكرات يزداد في المناطق القريبة من القطبين حيث البرودة الشديدة. واشارت بعض الدراسات أن منطقة الشرق الأوسط تضمن المناطق التي تتأثر فيها الجريمة تأثيراً مباشراً بحالة الطقس حيث يُعد شهر ديسمبر من أكثر شهور السنة في منطقة الشرق الأوسط التي ترتكب فيها جرائم الاعتداء على الملكية. فيما يشهد شهر أغسطس أعلى نسبة للقتل العمد والشروع في القتل والضرب المفضي إلى الموت. بينما ترتفع جرائم الاعتداء الجنسي في شهري مارس وإبريل وتنخفض بشكل كبير في شهور الشتاء.

التغيرات المناخية

أظهرت دراسة بريطانية خاصة بالمناخ أن الكرة الأرضية مقبلة على تحولات مناخية خطيرة. وحذر الباحثون الذين أشرفوا على إنجازها بتكليف من الحكومة البريطانية من عواقب الارتفاع المتسارع والملحوظ في درجة حرارة الأرض نتيجة تزايد انبعاثات الغازات السامة في الغلاف الجوي. ويمكن تفسير الظاهرة انه عندما تسقط أشعة الشمس على الأرض فإن الأرض تقوم بامتصاص الأشعة ثم تعيد بثها مرة أخرى في صورة أشعة حرارية ذات طول موجي أكبر من أشعة الطيف المنظور فتعمل بعض الغازات على امتصاص هذه الأشعة الحرارية وتحتفظ بها لفترات طويلة قبل أن تفقدها وكلما زادت نسبة هذه الغازات كلما ارتفعت درجة الحرارة وليس كما هو شائعا أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو المسئول الوحيد عن تلك الظاهرة ولكن هناك غازات أخرى لا تقل خطورة مثل غاز الميثان وتأثيره أكبر من تأثير ثاني أكسيد الكربون بـ21 مرة وكذلك غاز أكسيد النيتروجين وتأثيره 300 مرة أكثر من ثاني أكسيد الكربون وتكثر تلك الغازات في المدن الصناعية لذلك تزيد فيها الحرارة عن القرى الريفية ورغم أننا في مصر لا تساهم على المستوى العام بنسب كبيرة في انبعاث تلك الغازات إلا أن مشكلة الاحتباس الحراري لا تعترف بالحدود فهي مشكلة عالمية ويتبغي أن يكون لها حلول دولية.

رصدت منظمة IPCC توقعات عن حال الكرة الأرضية في خلال 100 سنة قادمة حيث توقعت ازدياد الحرارة ما بين 1.5 إلى5,8 درجة مئوية نتيجة ازدياد غازات الاحتباس الحراري وهذا سيذيب الجليد المتراكم عند القطبين مما سيرفع من منسوب مياه البحر ما بين 9 إلى 90 سم وتعتبر تلك المشكلة خطيرة لا تتعلق بالصحة فقط بل تشمل قطاع السياحة أيضا والصناعة والزراعة وعمليات الصيد فتراكم المياه وركودها يسبب الأمراض وارتفاع الحرارة يرفع نسبة أمراض الصيف بل وقد تنتشر

الأمراض المدارية في مناطق غير مناطقها بالاضافة إلى أن تلك الظاهرة مسئولة عن التغيرات الجذرية في الظواهر الطبيعية من صيف حار جدا وشتاء قارص جدا وفيضانات عارمة واجتياح العواصف والأعاصير بصورة غير مسبوقة مثل إعصار كاترينا في أمريكا وفقدان لمصادر مياه وجفاف بعض الأنهار وقلة المصادر العذبة للمياه وتآكل الشواطئ وتقليص الأراضي الخصبة وارتفاع في الضغط الجوي وهذا قد يؤدي إلى تراكم سحب الدخان «السحابة السوداء» والتصحر وتأثير ارتفاع درجة الحرارة على انتشار أمراض أما الشواطئ فقد تتغير ملامحها وتصبح غير ملائمة للصيد أو للسباحة وتتعرض المناطق الزراعية لغزو صحراوي وتعتبر منطقة الدلتا في مصر إحدى أربع مناطق على مستوى العالم تقع تحت منسوب مياه البحر وتقل عنه ب4 أمتار وإن لم يتم تدارك الخطر فسوف تحدث كارثة وفي الوقت الذي تقف فيه الدولة عاجزة عن وقف التحر في الشواطئ فإن السور الذي بناه محمد علي في السواحل الشمالية للدلتا يعتبر ذو فائدة في حماية الأراضي من الغرق

ووفق تقديرات الخبراء فأن التغيرات المناخية ستكون سبباً لنشوب نزاعات مسلحة وحالات من عدم الاستقرار الأمر الذي يهدد الأمن الدولي إلى درجة لا يمكن توقعها. وهذه القضية ستتسبب بشكل مزايد في نشوء انقسامات وصراعات عالمية تتمحور حول الماء واليابسة ومشاكل النازحين ومطالب الدول المسؤولة عن التغيرات المناخية بدفع تعويضات للدول المتضررة.

ويفعل المناخ تعرضت الطبيعة للعديد من التغيرات بمدد مختلفة ولكن هذه التغيرات كانت بصورة طفيفة. أما بعد الثورة الصناعية في عام 1879 بدأ التخوف من تزايد هذه الظاهرة فزادت نسبة غازات الدفينة التي من أهمها غاز ثاني أوكسيد الكربون التي بدأت كمياته تتفاقم في الطبيعة بصورة كبيرة. وهو ناتج من ازدياد استعمال الطاقة واستهلاك الوقود الاحفوري (النفط الغاز الفحم) كذلك ارتفاع نسب غاز الميثان واوكسيد النيتروز الناجمة عن المخلفات الزراعية والمخلفات الحيوانية. نتج عنه ارتفاع في درجة حرارة الجو. حيث باتت مشكلة التغيرات المناخية من المشكلات التي تقف عائقاً أمام المؤتمرات الدولية وخاصة فيما يعنى بالاتفاقات الاقتصادية والسياسية وان تداعياتها تمثل تهديداً للسلم والأمن . لذلك تم عقد المؤتمرات الدولية لغرض توقيع الدول على المعاهدات التي تحد من هذه الظاهرة . وخاصة الدول المتقدمة المسببة بنسبة عالية للتغيرات المناخية . التي وصلت آثارها إلى العراق حيث حذر المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2008 من إن مشكلة التغير المناخي من بين أبرز التهديدات على مستقبل السياسات الإستراتيجية التي يواجهها العالم نتيجة تذبذب درجات الحرارة والرطوبة النسبية والجفاف . إذ شهد النصف الثاني من القرن الماضي ارتفاعاً مستمراً في معدلات درجات الحرارة في عموم البلاد إذ تشير معلومات هيئة الأنواء الجوية العراقية بأن المعدل العام لدرجات الحرارة العظمى في بغداد للسنوات 1941-1970 كان يبلغ 22.9 درجة مئوية. وأرتفع ليبلغ 32.6 درجة مئوية في عام 2000 وقد أثر هذا التغير المناخي على معدلات سقوط الأمطار التي تناقصت هي الأخرى بشكل كبير مسببة تزايد حالة التصحر والتلوث بالغبار التي كان العراق يعاني منها أساساً

باعتباره ضمن منطقة صحراوية وتشغل الصحراء الغربية جزء كبير من مجموع مساحة البلاد[1] ولاتقتصر التغيرات المناخية على بلد دون اخر، اذ ان مناخات كل دول العالم معرضة للتغيرات والعراق واحدا منها. هناك عدة تقسيمات مناخية للعراق فقسم مناخ العراق إلى اربعة أقاليم مناخية، هي[2] :

1- اقليم المناخ الرطب.
2- اقليم المناخ شبه الجاف.
3- اقليم المناخ الجاف.
4- اقليم المناخ شديد الجفاف.

ونشير هنا إلى أن معدل درجات الحرارة في العراق ارتفعت خلال القرن الماضي درجة مئوية واحدة. ففي المدة بين 1975 2000- ارتفعت 0.6، وتشير الدلائل أنها اخذة بالارتفاع وبوتيرة أعلى خلال السنوات القادمة إذا لم تحل ظاهرة الاحتباس الحراري. وقد حذرت اللجنة الدولية لتغير المناخ IPCC التابعة للأمم المتحدة، والتي تضم نحو 2500 عالم من أن هناك احتمالات بأن ترتفع درجة الحرارة بمعدل يتراوح بين 1.8 و 4 درجات مئوية في القرن الحادي والعشرين. إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري.

أن التغيرات في معدلات الحرارة مهما كانت طفيفة، ستترك آثارا شديدة على البيئة والتوازن الطبيعي بين الكائنات الحية في الأرض اليابسة وتجمعات المياه، وستؤثر في المستقبل القريب على صحة البشر ووضعهم الاجتماعي ومنها مستويات العنف والجريمة في مناطق مختلفة من العالم.

الاثر الفسيولوجي لارتفاع درجات الحرارة وعلاقته بارتفاع مستويات العنف

ان زيادة حرارة الجسد يؤدي الى احتراق جزء من الاوكسجين في الدورة الدموية وبالتالي هروب الدم من معظم اجزاء الجسم لاسيما القلب ليتركز في الجلد فيرتفع نتيجة لذلك هرمون الثايروكسين (الغدة الدرقية) مما يترتب عنه زيادة النبض والشعور بالاختناق وسرعة التهيج العصبي والانفعال لأبسط الاسباب فتكون فرصة الجريمة عالية.

ان ارتفاع درجة حرارة الجسم يؤدي الى الخمول الجسدي والفكري فتزداد جرائم الاموال والعنف كما تنخفض الانتاجية الاقتصادية الامر الذي تزداد معه جرائم الاموال. ويضيف علماء الاجتماع تفسيرا اخر مفاده ان ارتفاع درجات الحرارة يؤدي الى خروج الناس الى الشوارع والحدائق العامة والمصايف فتزداد فرص الاحتكاك بينهم الامر الذي يشجع على الجريمة والعنف بمختلف انواعه.

(1) منصور غضبان بزاع الجوراني. أثر التغير المناخي في تغيير حركة الأعاصير والإنخفاضات الهوائية وأثرها في مناخ العراق. رسالة ماجستير . كلية الآداب- جامعة ذي قار. 2013.ص13.

(2) حسين علوي ناصر الزيادي. ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار. دار الضحى للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.2017.ص32

اثر العوامل الجغرافية على معدلات ارتكاب الجريمة

ان للعوامل الجغرافية المتمثلة بالموقع الجغرافي ومظاهر السطح والتضاريس والموارد المائية والغطاء النباتي وغيرها دورا في تحديد نوع وحجم الجريمة. وهناك العوامل البشرية المتمثلة بالبنية العمرانية ومورفولوجية المدينة. لأن الإنسان أبن بيئته ويؤثر فيها ويتأثر بها سلباً أو إيجاباً. ومن هنا أصبح الاهتمام بالبيئة الجغرافية أمراً في منتهى الأهمية للمتخصصين والباحثين في مجال الجريمة. ولما كانت التباينات المكانية حقيقة لا يمكن تجاوزها. فقد أخذت بنظر الاعتبار عند رسم السياسات العلاجية والوقائية للحد من الجريمة. ومن الناحية المكانية تختلف الجريمة حسب المكان. فالمناطق الحدودية لها من الجرائم ما يميزها عن المناطق الحبيسة أو المناطق الساحلية. ويمكن تقسيم العوامل الجغرافية المؤثرة في نمط الجريمة ومعدلاتها إلى قسمين. فهناك العوامل الطبيعية التي تشتمل على العوامل المناخية فضلاً عن الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان.

العوامل الطبيعية

هي العوامل البيئية (Factorial Ecology) الثابتة التي تؤثر على سلوك الإنسان وتصرفاته بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن الطبيعي أن تتباين تلك العوامل في مدى تأثيرها على الإنسان. وقد أختلف الباحثون في مدى تأثير تلك الظروف الجغرافية المختلفة على ظاهرة الجريمة. ويعدّ المناخ من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في السلوك الإجرامية. ولاشك ان العامل المناخي اكتسب اهمية كبيرة بعد التغيرات المناخية التي صاحبته خلال القرن العشرين والناجمة عن عبث الانسان بمحيطه البيئي.

علاقة التغيرات المناخية بالسلوك الإجرامي

ان التغيرات المناخية التي تنجم عنها تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها وهي تؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للفرد وإنتاجه الفكري والعضلي. ومن أجل هذا فإن تقلبات الجو قد تحدث لدى البعض لاسيما ضعيفي المقاومة خللاً طارئاً في الجهاز العصبي ووظائف الجسم العضوية والعصبية تتجلى في تصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة. وقد تبين من خلال الدراسات والبحوث العلمية في مناطق متعددة من العالم أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الظروف المناخية ومستويات الجريمة بأنواعها المختلفة.

لقد ظهر علم المناخ التطبيقي (Applied Climatology) في نهاية القرن التاسع عشر وهو من العلوم الحديثة الذي يمثل منهجاً لفهم العلاقة المتبادلة بين نشاطات الإنسان والمناخ. ويعدّ المناخ الحياتي (Bioclimatology) أحد فروع المناخ التطبيقي الذي ظهر ليعبر عن الاهتمام بتأثير البيئة في الكائنات الحية وخاصة الإنسان وكذلك تأثر هذه الكائنات في البيئة. إذ يهتم هذا الجانب من المناخ التطبيقي بالتلوث وصحة الإنسان وراحته. وللظروف المناخية تأثير كبير في التركيز والاعتدال في أفكار الإنسان وأحكامه وكفاءته الإنتاجية العضلية والفكرية. لذلك فإن الأجواء المريحة تبعث في النفس

شعوراً يعمل على خلق إنسان يشعر بالاتزان والاطمئنان النفسي ويجعله قادراً على تأدية جميع فعالياته الطبيعية في ضوء مناخ يتناسب مع هذه الفعاليات. دون ترك أية أضرار على قابلية ذلك الفرد. وإن أكثر العناصر المناخية تأثيراً على نشاط البشر وشعوره بالراحة هي درجة الحرارة والرطوبة الجوية إذ ان ارتفاعهما الزائد كما انخفاضهما يؤدي إلى تقليل طاقة الإنسان في العمل والتركيز. كما أن لزيادة سرعة الرياح وانخفاض درجات الحرارة تأثير على درجة حرارة الجسم البشري (يُنظر المخطط 1). ويؤثر انخفاض الضغط الجوي يؤثر في انخفاض نسبة الأوكسجين الموجود في جسم الإنسان. لذا فقد تأقلم الأفراد الذين يعيشون في المناطق الجبلية على مدار تعاقب الأجيال على قلة الأوكسجين. ويرى بعض الأنثروبولوجيين ومن بينهم بكستون (Buxton)) أن الأنف الطويل ذا الفتحات الضيقة التي تميز بعض الجماعات البشرية التي تعيش في المناطق الباردة والجافة يقوم بوظيفة هامة في تدفئة الهواء المتنفس وترطيبه قبل أن يصل إلى الرئتين.

ويتضح أن النشاط البشري والطاقة الجسمانية تتأثران بالمناخ المحلي تأثيراً كبيراً. فالحرارة العالية والرطوبة الشديدة لا تساعدان على العمل والإنتاج. ويتأذى الجلد من الهواء الحار المصحوب بالرطوبة المنخفضة لأنها تؤدي إلى تشققه وينتج عنها جفاف الحلق والأنف وتزيد من قابلية إصابة الإنسان بنزلات البرد. وهناك الأمراض التي تكثر في بيئات معينة كالبيئات الحارة والرطبة مثل الملاريا والحمى الصفراء والكوليرا والتيفوئيد. أما في المناطق الباردة فتكثر أمراض الرئة والأنفلونزا.

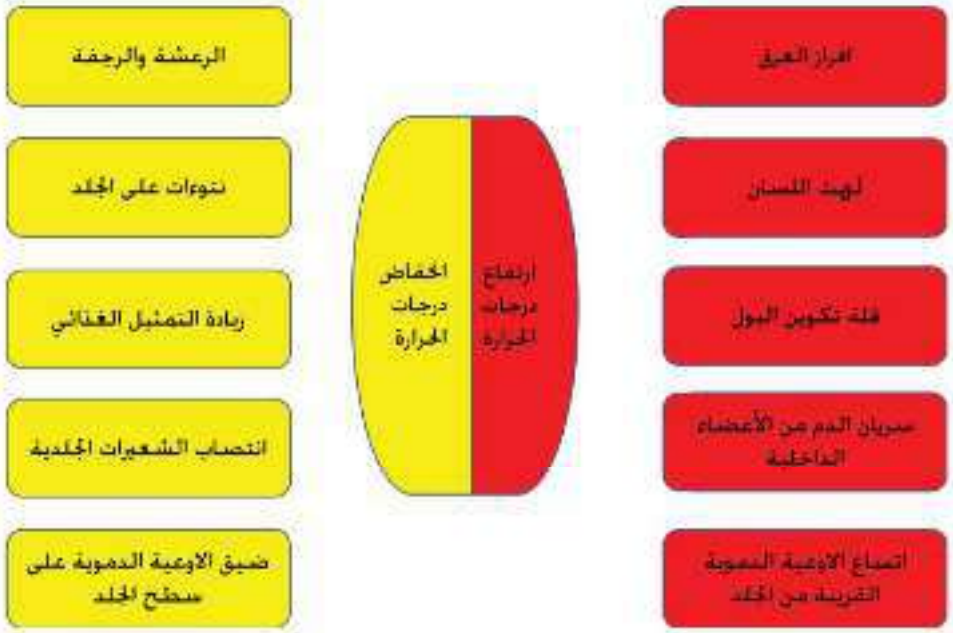

المخطط (1) التأثيرات البيولوجية لارتفاع وانخفاض درجات الحرارة الناجمة عن التغيرات المناخية على جسم الانسان

ومع أن تأثير الحالة الجوية على الإنسان وفعالياته المختلفة ممتاز بالنسبية، فهي تختلف من شخص إلى آخر ومن وقت إلى آخر، إذ إن الحالة المناخية المريحة بالنسبة لشخص ما قد لا تكون بالضرورة حالة مريحة بالنسبة لشخص آخر، وما هو مريح لشخص ما في وقت معين قد لا يكون مريحاً للشخص نفسه في وقت آخر. ويُعد مناخ الأبنية (Building Climatology) جزءًا من المناخ البيئي.

وذهب العلماء في تفسيرهم للارتباط المناخي بالجريمة إلى أن ارتفاع جرائم العنف بأنواعها المختلفة خلال فصل الصيف أمر يعزى إلى ارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى سرعة التهيج العصبي والانزعاج وعدم الاستقرار وزيادة معدلات الانفعال. وهو أمر ناجم عن ارتفاع هرمون الغدة الدرقية (الثايروكسين) ما يسبب زيادة النبض بسبب تركز الدم في الجلد. وارتفاع درجات الحرارة غالباً ما يساهم في انقباض التنفس أو انشراحها وهي تؤثر على الوظائف العضوية كإفرازات الكبد والصفراء وتؤثر بدورها على المزاج مما يجعله أكثر استعداداً للانفعال والإتيان بتصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة. ويلاحظ أن جرائم العدوان والاغتصاب والانتحار تتناسب تناسباً طردياً مع درجة الحرارة فتزداد صيفاً وتقل شتاءً. إذ يرى العالم الألماني (فولدس) أن ارتفاع درجة الحرارة تضعف قدرة الإنسان على المقاومة وبصفة خاصة مقاومة الدوافع غير الأخلاقية. فيندفع لارتكاب الجرائم وخاصة الجرائم الأخلاقية على عكس الجرائم التي تتطلب روية وهدوء وإعداداً مسبقاً كالسرقة مثلاً فهي تزداد في الشتاء.

ولم تقتصر التفسيرات على هذا الاتجاه بل ذهب البعض إلى أن الخمول الجسدي والفكري خلال فصل الصيف يؤدي إلى تفشي الفقر الموسمي وبالتالي يصبح الحصول على الأموال مدعاة للعنف. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة احتكاك الناس عند خروجهم إلى المتنزهات والحدائق العامة وبالتالي زيادة المشاكل الاجتماعية بما فيها الجريمة والانحراف.

التصنيف الموسمي للجرائم

ذهب الكثير من الباحثين إلى تقسيم الجرائم بحسب فصول السنة فهناك جرائم شتوية وصيفية وربيعية. فجرائم القتل تكثر خلال فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة. في حين تزداد جرائم الأموال شتاءً. أما جرائم التحرش فتشيع خلال فصل الربيع بسبب ارتياد المتنزهات ومدن الألعاب والحدائق العامة. وهذا بالطبع لا يعني أن تلك الجرائم تقتصر على هذه الفصول وينعدم وجودها في الفصول الأخرى. لكن هذه النظرية تظهر جلية عند دراسة الجريمة الأمر الذي حدا بالعالم الفرنسي «أجيري» إلى إنشاء ما عرف بقانون الحرارة في تفسير الجرائم. إذ أشارت بعض الإحصائيات الاوربية على ارتفاع معدل جرائم القتل في فصل الصيف بينما تصل جرائم الأموال إلى أقصى معدل لها في شهري آب وتموز وظهرت النتائج ذاتها في إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي فصل الصيف ترتفع نسبة جرائم الإيذاء من ضرب أو جرح نتيجة ازدحام الحدائق والمتنزهات بالناس مما يؤدي إلى الاحتكاك وحدوث جرائم العنف. بل إن الشعور بالعطش يدفع الإنسان إلى الإقدام على تبادل المشروبات المسكرة فترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية كالزنا والاغتصاب وهتك العرض.

وقد أظهرت الإحصائيات في العراق انه مع حلول فصل الربيع والصيف ترتفع نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص، وتصل إلى أدنى نسبة في الشتاء بينما تزداد جرائم الاعتداء على العرض وجرائم الأموال في فصل الربيع وتصل إلى أدنى نسبة لها في الخريف. ويؤدي الطقس دوراً غير مباشر في تفاقم ظاهرة الجريمة من خلال تأثيره في عوامل أخرى كثيرة لها أثرها المباشر وغير المباشر على سلوك الفرد. وللضوء تأثيرات على توجيه الظاهرة الإجرامية . فقد أشار أنصار هذه النظرية إلى أن جرائم الاعتداء على الأموال وخاصة السرقة ترتفع نسبتها في فصل الشتاء إذ يمتاز هذا الفصل بليل طويل ونهار قصير مما يسهل ارتكاب هذه الجرائم في جنح الظلام. وعلى العكس من ذلك فإن هذه الجرائم تنخفض نسبة ارتكابها في فصل الصيف حيث يمتاز هذا الفصل بنهار طويل وليل قصير مما يصعب ارتكاب هذه الجرائم، فيقل تبعاً لذلك معدل ارتكابها.

وإذا كانت بعض الجرائم تُقل بصمات الصيف فإن هناك جرائم ترتبط بفصل الشتاء لاسيما جرائم الأموال، حيث تزداد جرائم السطو والسرقة لأسباب تتعلق بطول الليل ولجوء الناس إلى النوم المبكر. فضلاً عن زيادة احتياجات الفرد إلى الأموال خلال فصل الشتاء لأسباب تتعلق بزيادة معدلات الغذاء والملابس الثقيلة وأجهزة التدفئة. ففي المناطق الباردة يكون توجه المرء منصرفاً إلى إمداد الجسم بالدفء الذي ينقصه والاستعانة على ذلك بالوقود، فيستهلك في سبيل ذلك النشاط الذي قد ينصرف إلى إيذاء الآخرين. وهذا ما يفسر قلة الحدة في الانفعال والعاطفة بالمناطق الباردة وقلة القابلية في النفوس للاستشاطة وتفكر المزاج. ويلقي الضوء بالتبعية على ظاهرة تغلب جرائم المال على غيرها، لأن هذه الجرائم تقتضي في ارتكابها هدوء وتدبراً. وسيطرة على النفس وتهيئة حسابية للغاية والوسائل. وهذه الأمور تتعارض مع الانفعال.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو يصيب الأفراد بالكسل والخمول فتقل نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص عمداً ولكن تزيد نسبة جرائم القتل والإصابة الخطأ

الجدول (1) معدلات الجرائم في الوطن العربي مع اشارة للعراق

الدولة	القتل العمد		الايذاء الجسماني		الاغتصاب		السرقة	
	1985	1994	1985	1994	1985	1994	1985	1994
الاردن	81	87	176	945	29	36	2990	6567
الامارات	38	40	63	65	20	26	2826	2264
البحرين	6	30	2425	3794	11	14	3587	6001
تونس	52	233	143	14136	551	576	27320	39256
الجزائر	89	157	810	9071	305	580	1943	3313
لسعودية	132	150	3311	2908	345	654	1943	3313
السودان	873	891	6158	17836	767	980	7000	11136
سوريا	263	290	15	481	101	2100	2313	2423
العراق	156	1089	36	250	105	259	3612	11358
عمان	16	27	59	230	24	89	1532	1234
قطر	32	33	13	28	20	69	20	45
الكويت	23	40	351	751	11	32	1252	2889
لبنان	155	216	121	1421	18	43	14305	71440
مصر	517	640	132	1023	37	79	17726	35619
موريتانيا	893	990	345	456	34	78	234	678
اليمن	908	1123	456	789	51	89	156	3532

المصدر: الاحصائيات الجنائية الرسمية للدول العربية 2018.

الشكل (1) معدلات الجرائم في العراق للمدة 1985-1994

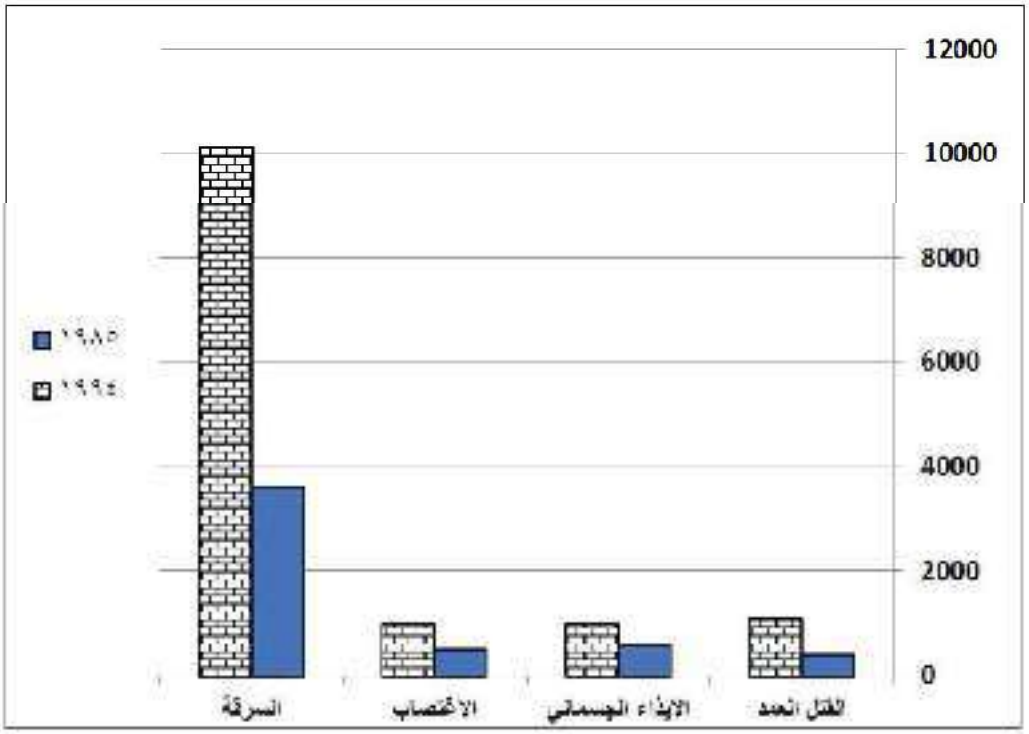

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول[1]

الراحة المناخية وطرق قياسها.

تعرض جو الارض الى تغيرات على مر العصور ويمكن الاستدلال على ذلك بما توصل اليه دارسو المناخ القديم والجيولوجيون وعلماء النبات والاثار والتربة وكذلك الجغرافيون[2] وهذه التغيرات اثرت بشكل مباشر على درجة راحة الانسان. اذ يحافظ جسم الإنسان على درجة حرارة ثابتة (91.4ف ° / 33م °) وتبلغ حرارة الجسم الداخلية (98.6ف ° / 37م °) إلا أن هذه الأرقام الداخلية والخارجية تختلف بحسب الفعاليات والأعمال التي يقوم بها الإنسان وتسهم عملية التعرق في حفظ الجسم من الحرارة العالية وتكون لعملية التبريد الأثر الفعال في راحة الإنسان وذلك عندما تكون معدلات الحرارة عالية ومعدلات الرطوبة منخفضة. وفي حالة ارتفاع معدلات الحرارة والرطوبة تصعب عملية التعرق وتبعاً لذلك يزداد الشعور بالانزعاج وعدم الراحة والإرهاق وتختلف مقاييس الراحة باختلاف البيئات والعمر والجنس والقابلية والأعمال المنجزة والصحة البدنية. ولا يُعدُّ استخدام عنصر واحد كافياً لوصف شعور الإنسان بالراحة أو عدمها. وبذلك يمكن أن تحدد من خلال عنصرين أو أكثر. وهناك العديد من الأدلة التي تقيس الراحة المناخية منها :

(1) للمزيد ينظر

علي ضعيف تايه البدري،مؤشرات الرّاحة المُناخيّة في مَدينة النّاصريّة، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة ذي قار،2012.

(2) كنت واتون ، الارض الخافة، ترجمة علي عبد الوهاب شاهين منشأة معارف الاسكندرية 1970،ص76.

أ-دليل درجة الحرارة والرطوبة (THI)

وضعت أدلة الراحة الفسيولوجية استجابة الظروف ودرجة ملاءمتها وتم تحديد معاييرها المختلفة وذلك باستخدام عدد من القرائن المركبة مثل دليل الحرارة ــ الرطوبة (THI). ودليل الإجهاد النسبي. ودليل تبريد الرياح على مستوى الليل والنهار. ودرجة الحرارة المؤثرة. ودليل الحرارة الفعالة (العامة. الليلية. النهارية) ومخطط سنجر لتحديد الراحة (العامة والليلية والنهارية) وكذلك التصانيف الأصولية الشمولية الحيوية[1]. أكد هذا الدليل على عاملين هما الرطوبة النسبية و درجة الحرارة. وعندما ترتفع معدلات الرطوبة النسبية فإن الإنسان يشعر بارتفاع معدلات درجات الحرارة أعلى مما يسجلها المحرار بسبب تناقص عملية التبخر من الجسم أو توقفها. وبذلك يكون لها التأثير السلبي المباشر في خفض درجات حرارة الجسم. وبهذا يشعر الإنسان بعدم الراحة أو الضيق وقد أستخدم (Thom) صيغته الرياضية معتمداً على درجات الحرارة على المحرار الرطب والمحرار الجاف كما في جدول (2) ووفقاً لصيغ رياضية معينة[2]. وتكون قيم الدليل التي تعبر عن شعور الناس بالراحة أو عدمها التي حددها (Thom) عند تطبيقه المعادلة على شكل نسب مئوية تكون النتائج على النحو التالي كما هي مدرجة في الجدول الآتي:

جدول (2) قرينة دليل الحرارة- الرطوبة THI

قيم THI	نوع الراحة
دون 10	انزعاج شديد.
من 10-14.9	انزعاج متوسط
15-17.9	راحة نسبية (دافئ)
18-20.9	راحة.
21-23.9	راحة نسبية (10٪-50٪) من الأفراد يشعرون بعدم الراحة.
24-26.9	أنزعاج متوسط (100٪) من الأفراد يشعرون بعدم الراحة عند قيمة 26 للقرينة.
27-29	انزعاج شديد.
اعلى من 29	إجهاد كبير وخطير على صحة الأفراد

المصدر: علي حسن موسى. المناخ والسياحة. دار الأنوار دمشق. 1997.

(1) للمزيد ينظر: عادل سعيد الراوي وقصي عبد المجيد السامرائي. المناخ التطبيقي. دار الحكمة للطباعة والنشر. الموصل. 1990.

(2) لاحتساب دليل (4.8 + (Tw + Td) 0.4 = THI ; (THI

إذ إن: Td = درجة حرارة الهواء على المحرار الجاف بالدرجة المئوية

Tw = درجة حرارة الهواء على المحرار الرطب بالدرجة المئوية

على الرغم من وجود عدد من القرائن المركبة المتمثلة بـ (قرينة دليل الحرارة ـــ الرطوبة THI، قرينة دليل الحرارة المؤثرة ET، وقرينة دليل تبريد الرياح Ko، وقرينة دليل الإجهاد النسبي R.S، وقرينة دليل الحرارة الفعالة ET، ومخطط سنجر) التي بواسطتها يُقَيَّم مناخ أي منطقة جغرافية، إلا أن هذه القرائن لايمكن أعتمادها مناخياً بصورة دقيقة، وذلك لاستنادها إلى عنصرين من عناصر المناخ ولهذا يتم اللجوء إلى بعض التصانيف الأصولية والحيوية مثل تصنيف أوليجباي وتصنيف موندر وتصنيف تيرجنج، وذلك لاستناد هذه التصانيف إلى عدد اكبر من العناصر المناخية الأساسية المرتبطة براحة الإنسان ارتباطاً مباشراً وبهذا فهي تعطي نتائج اكثر دقة وموضوعية، لان الاعتماد على عامل واحد لايحقق النتائج المتوخاة.

ب - تصنيف موندر (Maunder's Classification)

تعد دراسة (موندر) من الدراسات المناخية التطبيقية وذلك على مستوى الليل والنهار وهو من التصانيف المناخية التطبيقية الشمولية الخاصة لتحديد مستويات الراحة المناخية للانسان وعلى الرغم من كثرة معطياته، إلا انه من التصانيف التي تحتل مكانة مهمة في حقل المناخ الحياتي، وقد حاول موندر إيجاد علاقة رياضية بين بعض عناصر المناخ المرتبطة براحة الإنسان ومزاجه، إذ أعطى تقويماً لكل عنصر من عناصر المناخ الثلاثة عشر المعتمدة في تلك العلاقة من (1-5)، حيث أن (1) هو الأفضل مناخياً و(5) هو الأسوأ مناخياً.

وقد وضع (موندر) لكل متغير من المتغيرات حدوداً ورتباً لأنماط المناخ تبعاً لتلك المتغيرات في رتب رمز لها بأرقام متسلسلة من (1-5) وتحديد رتبة كل عنصر من عناصر المناخ في أي محطة طبقاً للجدول (2) ثم التعويض عن تلك المتغيرات في معادلة سابقة وبالتالي يتم حساب قرينة المناخ في أي منطقة.

والمعادلة المتبعة في ذلك التصنيف هي:

ق=(3ط1+3ط2+2ط3) +(1ش1+3ش2) +(2ح+1 ح+2ح+3ح+1ح+5ح)+ (5هـ1)+ (2ص1+2ص2).

حيث تتضح تلك المعطيات من خلال الجدول (3)، وعموما يتصف تصنيف موندر بالشمولية لانه اعتمد على عدد كبير من العناصر وثم في ضوءها حساب قرينة المناخ لأفضل وأسوأ مناخ في اية المنطقة[1].

(1) موسى، علي حسن، التغيرات المناخية، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 1997، ص73.

الجدول (3)رتب عناصر المناخ في تصنيف موندر

الرمز	عناصر المناخ	الرمز	عناصر المناخ
$ح_3$	متوسط الحرارة العظمى لأبرد الشهور (ف°)	$ط_1$	المعدل السنوي للامطار(بوصة)
$ح_4$	المتوسط السنوي لدرجة الحرارة العظمى (ف°)	$ط_2$	المعدل السنوي لطول مدة سقوط الامطار
$ح_5$	المتوسط السنوي لعدد ليالي الصقيع الأرضي	$ط_3$	نسبة الأمطار التي تسقط ليلاً (٪)
$ش_1$	المتوسط السنوي لعدد ساعات شروق الشمس	$هـ_1$	قرنة الرطوبة (ف°)
$ش_2$	متوسط عدد ساعات شروق الشمس شتاءً (ساعة)	$ص_1$	عدد أيام العواصف الرعدية أكبر من (40 ميلاً / الساعة)
$ح_1$	المعدل السنوي للحرارة المتجمعة.	$ص_2$	عدد أيام العواصف الرعدية أكبر من (60 ميلاً / الساعة)
$ح_2$	المتوسط السنوي لعدد ليالي الصقيع العلوي	–	–

نعمان شحادة. المناخ العملي. ط2. مطبعة النور النموذجية. عمان. 1983. ص196.

ج - تصنيف تيرجنج (Terjunj)

يعد تصنيف تيرجنج من أهم التصانيف في مجال قياس الراحة المناخية لأنه يشمل عناصر مناخية متعددة. كما انه يمثل تصنيفاً لأسلوب الحرارة الفعالة. حيث يأخذ بنظر الأعتبار تأثيرات الإشعاع الشمسي والرياح. ويقيس تصنيف تيرجنج شعور الناس بالطقس وهم في داخل المباني وخارجها. ويتميز هذا التصنيف بين طبيعة المناخ السائد في النهار عنه في الليل. لذا فهو يهمل تأثير الإشعاع في الليل ويأخذ به في النهار. ويعدّل من تأثير الرياح على خفض درجة الحرارة نتيجة للتأثير المعاكس للإشعاع الشمسي. لهذا يعد تأثير الإشعاع الشمسي ثانوياً لأن تأثيره لا يتم إلا بالتعرض المباشر له. أما في الليل فإن تأثير الإشعاع الشمسي غير محسوس لعدم وجوده مع بقاء الإشعاع الأرضي. إذ إن هذا التصنيف يستخدم متوسطات الحرارة الجافة والرطوبة الصغرى والعظمى وكذلك الرطوبة النسبية وسرعة الرياح وساعات السطوع الشمسي الفعلية والنظرية.

وحدد تصنيف تيرجنج مناطق الراحة للإنسان في قرنته التي تتكون من (إحدى عشرة) منطقة مناخية بحسب تصنيفه للراحة (الجدول 4). إذ استخدم معدلات الرطوبة النسبية الصغرى ومعدلات

درجات الحرارة العظمى لتحديد قرينة الراحة النهارية وأستخدم معدلات درجات الحرارة الصغرى ومعدلات الرطوبة النسبية العظمى لتحديد قرينة الراحة الليلية وعند دمج القرينتين يتم الحصول على قرينة الراحة المركبة بحسب تصنيف تيرجنج

الجدول (4) حدود مناطق الراحة بحسب تصنيف تيرجنج[1]

المنطقة	نوع المناخ	المنطقة	نوع المناخ
1_	معتدل البرودة		
2_	يميل للبرودة	3	شديد الحرارة
3_	بارد	+2b	حار جدا يدعو للشعور بالقلق
4_	بارد جدا	+2a	حار
5_	بالغ البرودة	1	دافئ
6_	فائق البرودة	0	مريح

Mather, J.R., (1974), climatology: fundamentals and Applications, Mc grow Hill Book company, New York.

ثانياً: الموقع الجغرافي وعلاقته بالسلوك الإجرامي

تساهم التغيرات الموقعية (Locational Changes) في إعطاء أنماط سلوكية وتغيرات سلوكية (Behavioural Changes) معينة لذا يعير مخططو الأقاليم أهمية خاصة للموقع الجغرافي كونه يؤدي إلى اختلافات واضحة في ظروف السكان وتوزيعهم وكثافتهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية. واستغلال موارد البيئة وتحديد كلف الإنتاج والتسويق والعلاقات المكانية بين منطقة وأخرى. وكل هذه المتغيرات تسهم في تباين معدلات الجريمة وطبيعتها بطابع من العلاقات المكانية. فالمناطق الحدودية على سبيل المثال تكون بيئة ملائمة لانتشار جرائم التهريب. وتختلف الجرائم من حيث النوع في المواقع الساحلية عنها في المناطق الحبيسة.

ان للموقع الجغرافي أثراً مباشرة من خلال تحديد البيئة الجغرافية وأثراً غير مباشرة من خلال دوره في تحديد نوع المناخ والتربة والنبات والثروات الطبيعية. الأمر الذي يساهم في خلق أنماط سلوكية

(1) تشير رموز القرينة المركبة في الجدول على:

E = شديد البرودة (متطرف) EC = بالغ البرودة

VC= بارد جداً CD = برودة معتدلة

K = برودة واضحة C = بارد

M = معتدل W = دافئ

H = حار S = مريح (حار)

EH = بالغ الحرارة

مختلفة. كما انه يساهم في تشكيل ملامح الشخصية الإنسانية وتحديدها في كل إقليم جغرافي بحسب موقع ذلك الإقليم. وترسم البيئات المختلفة معالم متباينة للسلوك الإجرامي والانحرافي بحسب مايمليه البيئة. لذلك اختلفت أنماط الجرائم ونوعها وتوزيعها المكاني باختلاف الموقع الجغرافي والعناصر المرتبطة به.

وهناك أقاليم تفرض نمطاً اجرامياً معيناً بفعل الموقع الجغرافي لها. فالتجارة غير المشروعة بالحيوانات والنباتات البرية هي نشاط اجرامي تقوم به جماعات الجريمة المنظمة في مواقع وأقاليم معينة. إذ يستهدف الصيادون غير الشرعيين جلود الحيوانات وأجزاء من أجسادها لتصديرها إلى الأسواق الأجنبية. وهو أمر يُهدد بعض الأنواع بالانقراض كما هو الحال بالنسبة للاتجار بأنياب الفيل العاجية والفراء الثمين وقرون وحيد القرن وأجزاء من أجساد النمور من أفريقيا. وتتاجر جماعات الجريمة المنظمة أيضاً بالنباتات والحيوانات الحية والنادرة. وتفيد بيانات الصندوق العالمي للحياة البرية. أنّ المتّجرين ينقلون كل عام بشكل غير مشروع 100 مليون طن من الأسماك و 1.5 مليون طير حي و440 000 طن من النباتات الطبية.

ويسهم الموقع الجغرافي في تهيئة مناطق مناخية لها تأثيرات في نوع الجريمة. فالظروف المناخية الملائمة وطبيعة السطح جعلت كولومبيا تحتل المرتبة الأولى عالمياً في زراعة الكوكائين وتجارته[1]. كما ينتشر نبات الكوكا على مرتفعات الأنديز في بيرو. إذ بلغت فيها المساحات المخصصة لزراعته (62500 هكتار). أما نبات الخشخاش الذي يعدّ المصدر الوحيد لمادة الأفيون وهو نبات عشبي طولي. فقد تهيأت الظروف المناخية الملائمة لزراعته في منطقة المثلث الذهبي (لاوس. تايلاند. بورما) والهلال الذهبي (باكستان. أفغانستان. إيران).

وللموقع الجغرافي تأثيرات واسعة على مدى انتشار الجريمة أو توزيعها الجغرافي. فالبيئة الصحراوية الخالية من السكان تساعد على ارتكاب الجريمة لصعوبة القبض على المجرمين ومحاسبتهم. والحال ينطبق على البيئة المائية ذات النباتات الكثيفة أو البيئة الجبلية ذات الطبوغرافية المعقدة. أما المناطق السهلية المحددة جغرافيا بحدود طبيعية فتقل فيها نسبة الجريمة لسهولة تتبع المجرمين وسهولة تطبيق القوانين وتشريعها.

وبسبب البيئة القاسية للإسكيمو فقد نمت سلوكيات إجرامية اتخذت طابعاً اجتماعياً مقبولاً

---

(1) الكوكائين (Cocaine) المسحوق أبيض يستنشق أو يذاب في الماء للحقن بالوريد أو يدخن . والذين يدخنون الكوكائين يعانون من قصر النفس وآلام صدرية مبرحة نتيجة جرح الرئة وتزيفها. والكوكائين يصل المخ في مدى 3 ــ 5 دقائق وبالوريد في 15 ــ 30 ثانية. وهو سببه أي أنه يزيد من نشاط الجهاز العصبي وبسبب زيادة مفاجئة في سرعة ضربات القلب وضغط الدم . ويولد شعوراً بسعادة وهمية. وبعد فقدان الشهية والأرق التام من أعراض المراحل المتطورة لتعاطي الكوكائين وتأثيراته السمية عميقة ويؤدي إلى الإدمان والموت . ويعتبر الكوكائين أشد المنشطات الطبيعية. ويستخلص من أوراق نبات الكوكا الذي ينمو في أمريكا الجنوبية وهو معروف منذ 3000 عام خاصة في بوليفيا وبيرو ومنذ عام 1906 منع تداول الكوكائين في الصيدليات وإضافته إلى المشروبات وحالياً لاستعمال الكوكائين في العلاج

فرضتها ظروف الموقع الجغرافي. فالإسكيمو يعيشون بين دائرتي عرض 60-70 درجة شمالاً حيث لايرون الشمس شتاءاً لعدة أسابيع وتنخفض درجة الحرارة إلى مادون الصفر المئوي طوال فصل الشتاء الذي يستمر لتسعة أشهر وتتراوح في بعض الشهور بين 30 و 50 فهرنهايت. ولا ترتفع درجة الحرارة فوق درجة التجمد إلا لشهرين أو ثلاثة أشهر فقط. ومن السلوكيات الاجتماعية لدى هذه القبائل هي جرائم قتل المسنين والعاجزين ولاسيما في أوقات المجاعة بسبب قساوة الحياة وصعوباتها التي دفعتهم أيضاً إلى التخلص من الأطفال المعوقين والمشوهين والمرضى وفي أوقات المجاعات تضحي العائلة بالطفل وتكون الأسبقية للبنات.

ثالثاً: السطح وعلاقته بالسلوك الإجرامي

يؤثر السطح على توزيع السكان وبالتالي يؤثر على معدلات الجريمة كما انه يؤثر بشكل فاعل على نوع المناخ وحجم التطرف المناخي بشكل مباشر أو غير مباشر لأن الجريمة تزداد مع ازدياد كثافة السكان ومع ازدياد حدة التطرف المناخي. وقد حاول أحد الباحثين وهو ستازوسكي (Staszewski) دراسة وتحليل العلاقة بين توزيع السكان ومظاهر السطح. إذ أوضح في دراسته أن أعداد السكان وكثافتهم تتناقص بالارتفاع عن مستوى سطح البحر وأظهرت دراسة أخرى أن حوالي 56,2٪ من سكان العالم يعيشون في مناطق يتراوح ارتفاعها بين مستوى سطح البحر و 200م فوقه . ويعيش أكثر من 80٪ منهم في مناطق يقل ارتفاعها عن 500م فوق مستوى سطح البحر.

وتلعب مظاهر السطح في البيئة الطبيعية دوراً بارزاً في توجيه أنماط النشاط البشري. وعلى الرغم من أن عناصر المناخ تؤثر بدورها في تحديد الأقاليم الرئيسة التي تضم أنماطاً مختلفة من الحياة البشرية فإن العوامل الميزيوغرافية هي المؤثر الرئيس في تباين استغلال الأرض وفي اختلاف الدور الذي يقوم به الإنسان في هذا الصدد.

لقد جاءت القوانين التي وضعها المصلحون والفلاسفة لتعالج المشاكل والقضايا التي تنتشر في بعض المجتمعات. وانتشار تلك المشاكل ماهو إلا انعكاس للظروف الطبيعية السائدة في منطقة ما. ففي المناطق التي تسود فيها حرفة الرعي جاءت القوانين لتؤكد على معالجة المشاكل المتعلقة بتوزيع الأراضي وأعداد الحيوانات ونوعها وتجاوزها على الأراضي المجاورة. في حين أكدت القوانين التي تسود مناطق صيد الأسماك على مشاكل السفن وأماكن الصيد والحدود الطبيعية لكل مقاطعة وأسعار الأسماك وما إلى ذلك. بمعنى آخر ان القوانين هي الأخرى تأثرت بما يفرضه الواقع الجغرافي. إن للسطح تأثيراً كبيراً على السلوك الإجرامي. فالمناطق الجبلية والغابية تسهل عمل العصابات وغالباً ماتنتشر فيها جرائم القتل لسهولة اختباء القاتل وصعوبة متابعته من قبل أجهزة الأمن. وفي المناطق الساحلية ذات الطبيعة السياحية تنتشر جرائم التهريب والتحرش الجنسي. فالجرائم تختلف بحسب نوعية السطح وتنوع مظاهره الطبيعية. حيث تلعب التضاريس الوعرة دوراً في توطن الجريمة في بعض المناطق. إذ تشير التقارير إلى التوسع في زراعة الخشخاش في المناطق الجبلية الوعرة في ميانمار

والبانيا. وتشير التقديرات إلى أن نسبة 75% من الكوكائين في العالم مصدره كولومبيا بينما كانت حصة بيرو 21%[1]. وهذه الدول ممتاز بوعورة التضاريس وانتشار مافيات الجريمة المنظمة في تلك التضاريس التي شكلت لها حماية طبيعية وعقبة أمام الأجهزة الأمنية.

ولمظاهر السطح تأثير كبير على النشاط الاقتصادي. فالمناطق السهلية التي تتوفر فيها مياه الأمطار أو المياه الجارية يمكن من قيام حرفة الزراعة وخاصة في مناطق السهول الرسوبية في وديان الأنهار الكبرى (وادي النيل وسهول دجلة والفرات). في حين تعد الجبال أعظم المناطق غنى بثرواتها المعدنية التي ساعدت على قيام حرفة التعدين وبعض الصناعات المتصلة بها. ومن الطبيعي أن يكون لكل مظهر من مظاهر السطح أنماط إجرامية معينة وقوانين خاصة به. وكثيراً ما يؤدي اختلاف مظاهر السطح إلى قيام حركة تبادل تجاري بين الأقاليم السهلية من جهة وبين الأقاليم الجبلية من جهة أخرى. مثل حركة التبادل التجاري بين سكان جبال الألب وسكان سهل (البو) في إيطاليا وقيام انتقال فصلي للرعاة بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية في كل من سويسرا والنمسا وإيطاليا وفرنسا والنرويج.

وللتضاريس تأثيرها على الأحوال السياسية والأوضاع الاستراتيجية. ويتمثل ذلك في اختيار المواقع الدفاعية في بناء القلاع والحصون والأسوار والمدن ولا يخفى أثر الجبال والتضاريس المعقدة في حماية الدولة واستقرارها وخاصة في بدء نشأتها. على أنها قد تكون عاملاً من عوامل الجمود وضيق الأفق والتمسك بالقديم وينطبق هذا على بعض الجهات المنعزلة مثل التبت أو منطقة الطوارق في جبال تيبستي وهضبة الأحجار في الصحراء الكبرى وأقاليم القبائل الهندية الأمريكية في بوليفيا وبيرو. ولذا كان التطور الاقتصادي لمناطق الجبال أكثر بطئاً من التطور الاقتصادي لمناطق السهول بسبب عزلة سكان المناطق الجبلية ومحافظتهم على القديم. فضلاً عما يواجههم من صعوبات تتعلق بوعورة التضاريس وصعوبة مد طرق النقل.

وللسطح والتضاريس آثار غير مباشرة تتمثل في تحديد درجة الرفاهية الاقتصادية والأمن الغذائي وكمية الموارد المائية ونسبة الأراضي الزراعية وكثافة طرق النقل واتجاهها. فضلاً عن توفر الثروات المعدنية. وهي عوامل تحدد طبيعة السلوك الإنساني وحجمه ومنه الاتجاه الإجرامي.

النظريات المتعلقة بتفسير العلاقة بين المناخ والإجرام

لقد فسر لنا الفقهاء علاقة المناخ بالإجرام بنظريتين هما :

أولاً النظرية الطبيعية :

مفهوم النظرية : لقد فسرت هذه النظرية أن الأجواء الحارة تقلل حاجة الجسم إلى الطاقة الحرارية اللازمة فيفيض عن حاجته قدر من الطاقة فيدفعه إلى ارتكاب جرائم العنف. والحر يقلل من

(1) محمد فتحي عيد . الأنترنيت ودوره في انتشار المخدرات . أكاديمية نايف للعلوم الأمنية . مركز الدراسات والبحوث . الرياض . 2003 . ص79.

قدرة الإنسان على مقاومة الدوافع اللاأخلاقية. وأن للأحوال المناخية تأثير مباشر على ظاهرة الجريمة. فارتفاع الحرارة يزيد من حيوية أجهزة الجسم ويجعل الإنسان أكثر استعداداً للانفعال والإثارة وينشط غريزته الجنسية. إضافة إلى تزايد جرائم الأموال في الشتاء بسبب سرعة حلول الظلام وطول مدة ليالية المظلمة حيث يسمح للصوص ارتكاب جرائمهم. ففي مصر سجلت الإحصاءات أن جرائم الآداب العامة والجرائم الجنسية تبلغ ذروتها في الربيع وبالذات في الفترة من فبراير (شباط) إلى ابريل (نيسان) كما تكثر في نفس الفترة جرائم الإجهاض وقتل المواليد حديثاً[1].

اما الانتقادات التي وجهت للنظرية فهي :

- أولا: إن إرتفاع الحرارة يقتضي أن تزيد حدة الغريزة الجنسية ويكثر ارتكاب الجرائم الجنسية في الصيف إلا أن إحصاءات بعض الدول تثبت ارتكاب الجرائم الجنسية مع بداية فصل الربيع وتزايدها
- ثانيا : القول بأن الحر يضعف من صلابة الإنسان وقدرته على المقاومة ولو كان هذا صحيحاً لوجب القول أن تقل جرائم العنف في الصيف بدلاً من أن تزيد لأن ضعف المقاومة يصحبه ضعف إتيان أعمال العنف.
- ثالثا : إن تفسير تزايد الاعتداء على الأموال في الشتاء بسرعة حلول الظلام ومدته. فيقتضي أن تشهد شهور الشتاء زيادة في جميع أنواع السرقات خاصة السرقة بالكسر تحتاج وقت أطول

ثانيا : النظرية الاجتماعية :

فسرت هذه النظرية أن الأحوال المناخية أثرت على الإجرام بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال في فصل الصيف يقضي الناس معظم أوقاتهم خارج المنزل وتشهد حدائقهم ودور اللهو تجمعاتهم. وتزدحم بهم الطرقات وشواطئ الاستجمام والأماكن العامة مما يتيح الاحتكاك والتشاحن ويهيئ لهم أسباب الخلاف والصيف موسم إجازات سنوية حيث تتعطل طاقة الأفراد الذي كانوا يوجهونها في العمل . إلى صرف تلك الطاقة في ارتكاب الجرائم كما أن العطش الشديد في الحر يفضي إلى تناولهم للكحول التي تعد عامل من عوامل الإجرام.

وفسرت هذه النظرية أنه في فصل الشتاء تزايد احتياجات الأفراد ويتطلب إشباعها إنفاقا نقدياً. إذ يشتد البرد فتلح الحاجة إلى الملابس الثقيلة والمسكن والتزود بالطعام والإحساس بالدفء باستخدام مصادر الدفء من أجهزه. ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الدخل بسبب الركود الاقتصادي. اما الانتقادات التي وجهت للنظرية النظرية الاجتماعية لا تخلو من مأخذ تحل بسلامة ما تقدمه من تفسير للعلاقة بين المناخ والإجرام.. فهي تعجز عن تفسير ارتفاع وانخفاض الجرائم الجنسية التي ترتفع في الربيع وبداية الصيف لم تنخفض تدريجياً

تذهب هذه النظرية إلى أن التغييرات المناخية لا تباشر تأثيرا مباشرا على ظاهرة الجريمة . وإنما تتوسط بينهما عوامل أخرى اجتماعية. فارتفاع درجة الحرارة صيفا يدفع الناس إلى خارج بيوتهم فتزداد فرص الالتقاء والاحتكاك بينهم في الأماكن العامة الحدائق مما تتهيأ معه الظروف متزايدة

(1) رؤوف عبيد . أصول علمي الإجرامي والعقاب . مطبعة الاستقلال الكبرى. القاهرة الطبعة الخامسة. 1981

للخلاف والتشاجر قد تنتهي إلى ارتكاب جرائم العنف. فضلا عن أن الصيف هو موسم الإجازات السنوية تتعطل فيه طاقات الشخص التي كانت موجهة إلى العمل. فيتجه الى تفريغها في ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص. كذلك فان ارتفاع درجة حرارة الجو في فصل الصيف يولد لدى الإنسان شعورا بالعطش يدفعه إلى تناول الخمور التي تدفع بعض بفرط فيها إلى ارتكاب جرائم العنف[1]

التغيرات المناخية وظاهرة الارهاب

انشغلت معظم الأطروحات والدراسات الخاصة بالإرهاب محاولة تفسير الظاهرة الإرهابية. والوقوف على أبعادها الحقيقية والعوامل المغذية لها. وأرجعت نشوء الظاهرة الإرهابية إلى عوامل عدّة. منها جمود الخطاب الديني. وانغلاق التعليم الديني في الدول العربية والإسلامية. فضلًا عن الظروف الاجتماعية. مثل الفقر والتهميش الاجتماعي. وأخيرًا الاضطهاد السياسي الذي يعاني منه المسلمون في بعض المناطق.

وأخيرًا ظهرت دراسات بيئية عديدة تحاول تفسير الظاهرة الإرهابية. من خلال ربط نشوء الظاهرة بأبعاد أخرى غير الدارجة ومنها التغير المناخي. وانعدام الأمن الغذائي والمائي. وذهب بعض المتخصص في دراسات تغير المناخ والبيئة والتنمية إلى إثبات أن عوامل التغير المناخي اسهمت في تنامي الإرهاب في العديد من المناطق والبؤر الساخنة في العالم. مثل الشرق الأوسط وأفغانستان وشمال وغرب أفريقيا.

خلال العقدين الماضيين بدأت ترتفع الأصوات المنادية بضرورة إدراك الأخطار المتزايدة لظاهرة التغير المناخي. نتيجة الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية وفي هذا الإطار حذر الباحثين من أزمات غذائية وجفاف شديد وفيضانات مدمرة قد تصيب البشرية. إلا أنه بعد تعاظم الخطر الإرهابي بعد 2014 برزت أصوات أخرى تنادي بخطر التغير المناخي كمسبب للظاهرة الإرهابية. وظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة؛ انطلاقًا من الآثار البيئية والاجتماعية للتغير المناخي التي توفر مناخًا ملائمًا للجماعات الإرهابية في الظهور والانتشار.

وللوقوف على أهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية للتغير المناخي. أوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن درجة حرارة الأرض تشهد ارتفاعًا تدريجيًا خلال العقد الحالي بمعدل درجتين مئويتين[2] ومن المحتمل أن تتواصل درجة حرارة الأرض في الارتفاع خلال العقدين القادمين. في قارة أفريقيا تشير توقعات التغيرات المناخية إلى احتمالية تعرض أفريقيا لأضرار جسيمة ستؤثر على

(1) صبري مسلم الليلي. أثر المناخ في حدوث الجريمة دراسة في جغرافية الجريمة. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة،2009،ص17

(2) التغير المناخي وأثره على تنامي الإرهاب في غرب أفريقيا،2020 ،

https://www.almaajc-paris.com/4172

(3) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). التغير المناخي المتوقع وآثاره. 2020 https://www.ipcc.ch/publi-html.3-spmsspm/ar/syr/ar4/data_and_cations

نمط العيش والتعايش في القارة السمراء. فوفقًا لتقديرات IPCC من المحتمل تعرض ما يقارب من 75 : 250 مليون شخص في أفريقيا من حالة الإجهاد المائي الناشئ عن التغير المناخي. ومن المتوقع أيضًا انخفاض إنتاج أفريقيا من المحاصيل الزراعية بنحو 50٪ خلال السنوات القليلة المقبلة؛ نتيجة زيادة المناطق القاحلة في أفريقيا؛ بسبب الجفاف والتصحر[1].

وللإشارة على ترابط العلاقة بين الارهاب التنظيمات الإرهابية يمكن الاشارة الى حركة في (بوكوحرام) محيط بحيرة تشاد يلحظ انها نشأت نتيجة حالة الإفقار المتفشية الناجمة عن التغيرات المناخية التي أدت لجفاف معظم البحيرة التي كان يقتات منها ملايين البشر في دول عدة مثل نيجيريا وتشاد والكاميرون. فحالة الفقر الشديد في منطقة بحيرة تشاد دفعت إلى تنامي نشاط بوكو حرام التي حلت محل الدولة الرسمية في توفير احتياجات المواطنين من الغذاء وفرص العمل وترتيب الزيجات للمواطنين غير القادرين. أي أن (بوكوحرام) كان من أبرز المستفيدين من ظاهرة التغير المناخي في غرب أفريقيا؛ حيث أدت العوامل المترتبة على تلك الظاهرة، مثل انعدام الأمن الغذائي والإجهاد المائي إلى تنامي حظوظ تنظيم متطرف مثل بوكو حرام في الصعود منذ عام 2009 وإلى اليوم.

خلاصة القول ان التغيرات المناخية وما يرتبط بها من ظواهر تتعلق بالفقر والبطالة والشحة المائية والتصحر وانخفاض الانتاج الزراعي كلها عوامل اسهمت في تنامي الظاهرة الارهابية في اماكن متعددة من العالم. فضلا عن تازم الوضع الاقتصادي وماشهده العالم من هجرات وصراعات واحباط اجتماعي متزايد.

الاستنتاجات والتوصيات

1- ثبت البحوث العلمية وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الإجرامي. حتى أصبح من المستقر أن لكل فصل من فصول السنة نوع معين من الجرائم تظهر فيه أكثر من ظهورها في الفصول الأخرى. وأشارت إحدى الإحصائيات عام 1691 إلى جرائم الدماء في أشهر الصيف. وتبلغ ذروتها في شهر أغسطس والأموال في أشهر الشتاء. وتبلغ ذروتها في شهر يناير ثم تنخفض هذه الجرائم وترتفع جرائم الجنس في أشهر الربيع خاصة شهر «فبراير». وهي الفترة المسماة بفصل الإخصاب وإسقاط الحوامل مما حدى بالبعض بأن يوصف جرائم الدماء بالإجرام الصيفي وجرائم الأموال بالإجرام الشتوي. وجرائم الجنس بالإجرام الربيعي. وإن كان ذلك لا يعني انعدام جرائم الأموال في الصيف. أو انعدام جرائم الدماء في الشتاء. أو انعدام الجرائم الجنسية في باقي الفصول أي أن الحرارة لا تشكل سببا وحيدا في حدوث الجريمة بقدر ما هي عامل مساعد فالجريمة بكل أنواعها باقية وموجودة وتنوعه ومتكررة طالما وجد وبقي البشر.

2 هناك جرائم تحدث بشكل عام في كل حالات المناخ ولا يتأثر معدل حدوثها بشكل كبير بتغير المناخ.

(1) إيمان الشيخ. التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ. http://www.environicesmag.com/articles/climate_change_effects_and_solutions/environmental

ومن أمثلتها على وجه الخصوص جرائم السطو وسرقة المحلات وسرقة السيارات وجرائم الاحتيال والمخدرات. وفي المقابل توجد جرائم يزداد معدلها في بعض حالات الطقس ومنها جرائم العنف والاعتداء على الآخرين.

3- سيترتب على الآثار السلبية للتغير المناخي على قطاعي الرعي والزراعة تأثيرات سلبية على الأوضاع الاجتماعية. ستكون باعثة للعنف والإرهاب في العديد من المناطق، حيث ستعمل موجات الجفاف والإجهاد المائي والتصحر على نزوح ملايين البشر من المناطق المتأثرة بالتغير المناخي إلى مناطق أكثر وفرة بالموارد الطبيعية. ويعاني حاليًا 6.1 مليار شخص من ندرة المياه. ومن المتوقع أن يزداد العدد ليصل إلى 8.2 مليار شخص بحلول عام 2025. ومع ارتفاع درجة حرارة الأرض وانتشار الجفاف في العديد من بقاع الأرض، أن يتسبب ذلك في نضوب المراعي الخصبة، وهلاك قطعان الماشية، وهجرتها إلى مناطق أخرى؛ من أجل البقاء؛ وهو ما يعرض مهنة الرعي التي يمتهنها العديد من الجماعات الأثنية للخطر الشديد؛ نظرًا للاعتماد المعيشي لتلك الجماعات على مهنة الرعي.

4- ان التغيرات المناخية ومايرتبط بها من ظواهر تتعلق بالفقر والبطالة والشحة المائية والتصحر وانخفاض الانتاج الزراعي كلها عوامل اسهمت في تنامي الظاهرة الارهابية في اماكن متعددة من العالم. فضلا عن تازم الوضع الاقتصادي وماشهده العالم من هجرات وصراعات واحباط اجتماعي متزايد.

5- ان التغيرات المناخية التي وقرت الحاضنة البيئية لانتشار العنف والارهاب في اماكن معينة من العالم ، كما تسببت التغيرات المناخية في تغذية الصراعات الدموية نظرًا لدورها في تفاقم أزمة سوء التغذية الأمر الذي عملت الجماعات المتطرفة على صبغه بصبغة دينية. وتصوير الصراعات والخلافات الأثنية حول الموارد على أنها جهاد في سبيل الله

6- يجب الاهتمام بالقضايا البيئية لما لها من علاقة مباشرة على تنامي العنف والجريمة من خلال خفض انبعاث الملوثات التي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وعلى رأس القائمة غاز أول أكسيد الكربون الذي ينتج عن حرق الوقود في محطات توليد الكهرباء والمصانع والسيارات.

7- يجب اتخاذ كل الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتجنب انقطاع الكهرباء ومنع شعور الناس بالحر وارتفاع درجة الحرارة. فالحرارة العالية تؤدي تلقائياً إلى الشعور بالانزعاج والضيق وأعمال العنف وارتكاب الجرائم.

8- يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية المرء فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مختلفة التوازن. ولذا تغلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص والاغتصاب الجنسي والانتحار ذلك لأن القيظ يضعف قدرة أعصابه على المقاومة. مع مضاعفته قوة الانفعال والعاطفة.

المصادر:

1. أحمد. سمير نعيم. الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. دار الهاني للطباعة. القاهرة. 8991.
2. أحمد. سمير نعيم. السلوك الإجرامي. مكتبة كلية الآداب. القاهرة. 9691.
3. الأعظمي. سعد ابراهيم. موسوعة مصطلحات القانون الجنائي. الجزء الثاني. دار الشؤون الثقافية. بغداد. 2002.
4. بهنام. رمسيس. المجرم تكويناً وتقويماً. منشأ المعارف بالإسكندرية. 3891.
5. تايه. علي ضعيف. مؤشّرات الراحةَ المناخية في مَدينةِ الناصرية. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة ذي قار.2102.
6. التلباني. صبري مسلم. أثر المناخ في حدوث الجريمة(دراسة في جغرافية الجريمة). رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة.9002
7. جابر محمد مدحت. مسرح الجريمة. منظور جغرافي لدعم دور الشرطة. مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد03. العدد 1. جامعة الكويت. 2002.
8. الجميلي. فتحية عبد الغني. الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة. دائرة المكتبة الوطنية. عمان. 1002.
9. الجوهري. عبد الهادي. معجم علم الاجتماع. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة. 2891.
01. الزيادي. حسين عليوي ناصر. ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار. دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.7102
11. شحادة. نعمان. المناخ العملي. ط2. مطبعة النور النموذجية. عمان. 3891. ص691.
21. عبد. محمد فتحي الأنترنيت ودوره في انتشار المخدرات. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث. الرياض. 3002.
31. عبيد. رؤوف. أصول علمي الإجرامي والعقاب. مطبعة الاستقلال الكبرى. القاهرة الطبعة الخامسة. 1891
41. موسى. علي حسن. المناخ والسياحة. دار الأنوار. دمشق. 7991.
51. موسى. علي حسن. التغيرات المناخية. دار الفكر للنشر والتوزيع. دمشق. 7991.
61. النهيرات. بركات النمر. جغرافية الجريمة علم الإجرام الكارتوكرافي. دار مجدلاوي للنشر. عمان. 0002
71. والتون. كتيب الاراضي الجافة. ترجمة علي عبد الوهاب شاهين. منشأة معارف الاسكندرية 0791
81. flesruoy ti olD ,anozirA ,xineohp , anaubiraM fo yrotsih lagel teirbA ,(2791) ,R ,M ,hcirdlA-1 ,noitadnuoF
91. ,noitarepooc lanoitanretni dna gninnalP fo yrtsimiM ,(0002) ,azaG fo paM saltA-2
02. ,ellivhsaN ,emirC fo ydutS nabru-retnI nA ,emirC nabrU fo seihpargoeG ,(5002) ,E ,M ,llihaC-3

dnaltroP .NT

.12 ,ynapmoc kooB lliH worg cM ,(snoitacilppA dna slatnemadnuf ygolotamilc,(4791) .R.J .rehtaM .kroY weN

22. مصادر الانترنت

32. التغير المناخي وأثره على تنامي الإرهاب في غرب أفريقيا,0202.

.42 2714/moc.sirap-cijramla.www//:sptth

52. [2]- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (CCPI). التغير المناخي المتوقع وآثاره, 0202 //:sptth lmth.3_mpssmps/ra/rys/4ra/atad_dna_snoitarilbup/hc.ccpi.www

.3- إيمان الشيخ. التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ, sptth://. 62. gamseiticorivne.www _lamemnorivne/snoitulos_dna_streffe_egnahc_etamilc/selcitra/moc

يصدر قريباً:

يصدر قريباً:

السفراء
الدبلوماسيون الأمريكيون في الخطوط الامامية
تاليف
بول ريكتر
ترجمة
غيث يوسف محفوض
مركز الراوين للحوار

أثر جائحة فايروس كوفيد -١٩ في عقود التأمين الصحي (دراسة قانونية)

أ.د. احمد سامي المعموري

استاذ القانون الخاص/ كلية القانون - جامعة الكوفة

مقدمة

كفلت كل دساتير العالم حق الانسان بالحياة والعيش والحصول على الرعاية الصحية اللائقة، ومن ضمنها الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، وتحديداً في الباب الثاني الذي خُصّص لمعالجة مسألة الحقوق والحريات الدستورية؛ ففي الفرع الثاني منه، والذي يعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت المادة 31/أولاً من الدستور بأن ((لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية)) ومن ضمن وسائل الرعاية الصحية هي توفير التأمين أو الضمان الصحي للأفراد بصورة عامة وان ترجمة نصوص الدستور يجب أن تكون في تشريعات قانونية مناسبة تلبي وتحقق هذه الاغراض.

والحقيقة ان التأمين الصحي صورة من صور التأمين الذي يمكن أن يعرَّف ببساطة بأنه عقد بين شركة تأمين (المؤمن) وشخص آخر يسمى المؤمن له وهو الذي يخشى من تعرضه لأخطار أو حوادث مستقبلية غير متوقعه فتلتزم شركة التأمين (المؤمن) بأن تدفع الى المؤمن له، أو شخص آخر يسمى المستفيد، مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل اقساط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. ويلاحظ ان التأمين يقوم على ثلاثة عناصر اولها الخطر المؤمن منه وثانيها القسط المتفق عليه الذي يلتزم المؤمن له تسديده للمؤمن، وثالثها مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد المتضرر عند تحقق الخطر المؤمن منه. ويكون التأمين صحياً إذا كان الخطر أو الحادث الذي يتعرض له المؤمن له يتعلق بالجانب الصحي كنفقات العلاج وشراء الدواء وكل ما يخص العلاج والشفاء من مستلزمات ونفقات وخدمات ومخاطر الظروف الصحية لدى الفرد من تكاليف فحصه وتشخيصه وعلاجه ودعمه النفسي والجسدي. وقد يتضمن تغطية بدل انقطاعه عن العمل لفترة معينة أو عجزه الدائم.

ولقد كان لكوفيد19- التي أُعلن عنه من قبل منظمة الصحة العالمية يوم 11 اذار (مارس) 2020 بوصفه جائحة عالميا نتيجة لانتشاره في جميع انحاء العالم تقريبا، الأثر الكبير والمهم في مجمل العقود، لا سيما عقود التأمين الصحي، لأن الجائحة أدت الى توقف كل الانشطة الانسانية تقريباً، وهذا

الأمر أثر في عقود التأمين الصحي من عدة جوانب: يتمثل الجانب الأول بتأثير الجائحة في تنفيذ العقد بوصفه من عقود المدة التي تتطلب فترة زمنية معينة لتنفيذ العقد. وان التوقف الذي حدث نتيجة حظر الحركة والتجوال منع من استمرار التنفيذ. مما يولد اشكالية قانونية اولى تتمثل بالتوصيف القانوني المناسب لمدة التوقف هذه هل تعد من قبيل القوة القاهرة ام الظرف الطارئ ام انها توصيف اخر لا هذا ولا ذاك. يضاف الى ذلك ان الجائحة باعتبارها وباءها عالميا عاما فهذا الامر جعلها تتسم بصفة العمومية والشمولية وبالتالي لا يمكن اعتبارها خطرا تأمينيا. من جانب اخر يثير البحث اشكالية مهمة اخرى تتمثل بكون عقد التأمين الصحي يغطي مجموعة من الاخطار الصحية التي تتكفل شركات التأمين بتغطيتها. وهذه الاخطار في العادة تكون عادة وفق الظروف الطبيعية هي نفقات العلاج والدواء وتكاليف فحصه وتشخيصه وعلاجه وحيث ان فايروس كوفيد 19 لم يكن معروفا قبل كانون الأول (ديسمبر) 2019 وهذا بشكل مشكلة كونه مغطى بالتأمين من عدمه. فضلاً عن أن الفيروس لم يتوصل العلم لحد الان الى معرفة علمية تامة عنه خاصة مع التحولات الجينية فيه وظهور سلالات جديدة منه. مما يعيق اعتباره خطرا متجانسا قابلا للتأمين منه.

والحقيقة ان لكل دولة تشريعاتها القانونية التي تنظم هذا النوع أو ذاك أو تتبنى هذا نوع أو اكثر في ان واحد. وفي العراق لا يمنع القانون من قيام عقد باي نوع من انواع التأمين الصحي مع أي من شركات التأمين العامة أو الخاصة وفق عقد تأمين فردي أو جماعي. إلا ان المشرع العراقي قد اصدر قانون الضمان الصحي رقم 22 لسنة 2020 الذي نظم موضوع الضمان الصحي الذي هو اقرب الى فكرة التأمينات الاجتماعية منه الى فكرة عقد التأمين التجاري. وللعلم كان هناك قانون سابق التأمين الصحي في العراق يسمى قانون التأمين الصحي للأرياف رقم 131 لسنة 1963 والذي كان برنامجا مفصلا لتقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية وخدمات صحة البيئة للمواطنين الريفيين آنذاك كون الريف كان يعاني الجهل والمرض لتقديم خدمات مقبول ومنظمة بحيث تصل إلى أقاصي الريف.

المبحث الاول: مفهوم جائحة كورونا والتأمين الصحي.

سوف نعالج في هذا المبحث مفهوم الجائحة من خلال توضيح تعريف عام لها والخصائص التي تتميز بها مع بيان التكييف القانوني للجائحة وفق الآراء الفقهية الحديثة وأخر الاحكام القضائية. لذا سنقسّم هذا المبحث على مطلبين نتناول في المطلب الاول مفهوم جائحة كورونا وفي المطلب الثاني مفهوم التأمين الصحي.

المطلب الاول: مفهوم جائحة كورونا

الجائحة في اللغة هي الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة. وهي كل مصيبة عظيمة وفتنة مبيرة. والجوح: الاستئصال. يقال: جاحتهم السنة جوحاً أي استأصلت أموالهم[1].

(1) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار احياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993، ص 409.

وذهب البعض معرفا لها من وجهة نظر اسلامية فقهية الى ان الجوائح هي (الآفات السماوية أو النوازل التي لا يمكن معها دفع الضرر مثل الاوبئة والجليد والبرق والصواعق وتستوعب كل ما لا يمكن تفادي ضرره)[1]. كما ذهب اخرون لتعريف الجائحة على انها ((كل ما لا يستطيع دفعه أو الاحتراس منه وقد تعني النازلة العظيمة المهلكة))[2].

فضلاً عمّا ما ذكر يذهب البعض الى ان الجائحة هي الوباء الذي ينتشر على نطاق شديد الاتساع يتجاوز الحدود الدُوليّة. مؤثرًا -كالمعتاد- على عدد كبير من الأفراد. قد تحدث الجوائح لتؤثر على البيئة والكائنات الزراعية من ماشية ومحاصيل زراعية والأسماك والأشجار وغير ذلك إذ قسمت منظمة الصحة العالمية دورة حدوث الجوائح من خلال تصنيف الى ستة مراحل لبصف العملية التي من خلالها ينتقل الفيروس الجديد من كونه مرض أُصيب به أفراد قلة. إلى نقطة تحوله إلى جائحة. تقسم منظمة الصحة العالمية الاوبئة إلى ست مراحل حتى تصل لمرحلة الجائحة هي باختصار:

- المرحلة الأولى: فيروس يصيب الحيوان لكنه لا يسبب عدوى للبشر.
- المرحلة الثانية: فيروس يصيب الحيوان أدى لعدوى بشرية.
- المرحلة الثالثة: أدى الفيروس إلى إصابة حالات متفرقة أو إلى إصابة جماعات صغيرة بالمرض. ولكن لا زال غير كافٍ لحدوث وباء في المجتمع المحلي.
- المرحلة الرابعة: خطر حدوث وباء بات قريباً إلا أنه غير مؤكد. أصبح المرض كافياً لحدوث وباء في مجتمع محلي.
- المرحلة الخامسة: العدوى باتت منقولة من شخص إلى آخر وقد سببت لحدوث إصابات في بلدين مختلفين موجودين في إقليم واحد حسب توزيع الأقاليم المعتمد من منظمة الصحة العالمية
- المرحلة السادسة: الوباء بات عالمياً وسجلت إصابات في إقليمين مختلفين اثنين على الأقل حسب توزيع الأقاليم المعتمد من منظمة الصحة العالمية.

ويتحول الأمر بالنهاية إلى جائحة مع انتشاره عالميًا وضعف القدرة على السيطرة عليه. حتى تتمكن من إيقافه ولا يصنّف مرض ما على أنه جائحة بسبب انتشاره الواسع وقتله لكثير من الأفراد. وإنما لابد أن يكون مُعديًا ويمكن انتقاله من شخص لآخر. فمرض السرطان مثلا قد تسبب في وفاة الكثيرين حول العالم. ولكنه ليس مُعديًا أو منقولاً بين الأفراد[3].

وقد تعلق الامر بمفهوم الفيروس نفسه. فيمكن القول ان الفايروسات التاجية أو ما تسمى

---

(1) توان محمد شريف المين اسماعيل. الجائحة واثرها في المعاملات الاسلامية. رسالة ماجستير ص 10.

نقلا عن حوراء علي حسين. جائحة كورونا وتأثيرها على الالتزامات العقدية في القانون والفقه الاسلامي. بحث منشور مجلة جامعة كركوك للعلوم القانونية والسياسية. وقائع المؤتمر الافتراضي الاول. الجزء الثاني. المجلد 9. السنة 2020. ص 181.

(2) إبن سلامة. جائحة الجائحات « كورونا » ومقاربة مبادي القانون الدولي. مقال منشور على الرابط الالكتروني :https://alawwal-news.net/2020/03/26 تاريخ الزيارة 4 / 11 / 2021.

(3) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9 ، موقع ويكيبيديا

بفايروسات كورونا هي بحسب تعريف منظمة الصحة العالمية، «فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس). وان فايروس كوفيد – 19 هو واحد منها والذي هو حسب ما قررت منظمة الصحة العالمية بأنه المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد المُسمى فيروس كورونا-سارس- 2. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المُستجد لأول مرة في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في بوهان بجمهورية الصين الشعبية بتمثل بسلالة جديدة من فيروس كورونا لم تُكتشف إصابة البشر بها سابقاً[1]. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الحظر التام للتجوال في جميع ارجاء العالم تقريبا واجراءات تعطيل الحياة وتوقف كل الانشطة الإنسانية في العالم بعد إعلان منظمة الصحة العالمية بأن فايروس كورونا وباء عالمي وان العالم يمر بحالة تسمى بـ(الجائحة). وكل ذلك يدعو للتساؤل عن طبيعته وتوصيفه القانوني: هل هو ظرف طارئ ام قوة قاهرة ام توصيف قانوني آخر حتى يمكن معرفة أثره في مجمل العقود والتصرفات القانونية خلال تلك الجائحة ومن ضمنها عقود التأمين الصحي. أما الفيروس فإن الغموض الذي رافق المكان الذي أكتشف فيه وطريقة حدوث المرض وانتشاره السريع وعدم التوصل علميا وبصورة تامة ودقيقة، الى طرق انتقاله وعدم وجود لقاح أو علاج له آنذاك ناهيك عن عدم معرفة العلم عن الفيروس نفسه من حيث البنية والطبيعة والتركيبة. كل ذلك ادى الى حدوث الجائحة. ومن ثم فإن كوفيد19- أصبح جائحة بعد مروره بالمراحل الست انفة الذكر.

المطلب الثاني: مفهوم التأمين الصحي

لا بد في البداية من توضيح بعض المصطلحات المهمة التي لها علاقة مباشرة بالبحث، فمصطلح التأمين الصحي ينصرف الى النظام الذي يتم من خلاله توفير خدمات صحية لمجموعة من الافراد عن طريق برنامج شامل وعام تتولاه الدولة أو مؤسسة تابعة للدولة بشكل مباشر أو شبه مباشر. والغاية منه توفير ضمان صحي للمواطنين بصورة عامة لا سيما فئات معينة مثل الفقراء ومحدودي الدخل والعاجزين وكبار السن. وهو برنامج تكافلي اجتماعي يمكن أن يكون بصور وبرامج متعددة اما بجمع جزء من المال من المستفيدين في صورة أقساط سنوية تُدفع مقابل توفير الرعاية الصحية لهم عند حاجتهم لذلك خلال سنة التعاقد أو بمبالغة تستوفى من اجور العاملين والموظفين في القطاع العام والخاص، بالتنسيق مع مؤسسات صحية و شركات تأمين وتقوم الشركات التي تمارس هذا النوع من التأمين باعتماد مبدأ توزيع الخطر على المشتركين كأساس في ممارسة النشاط. وتتأثر إدارة محفظة التأمين الصحي وعملية التسعير بعدة عوامل أهمها عدد المستفيدين، الحالة الصحية للمجتمع ككل في ظل ظروف مجتمعية خاصة.

---

(1) موقع منظمة الصحة العالمية الرسمي باللغة العربية، على الرابط التالي

https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19 تاريخ الزيارة 1/ 11 / 2020

اما عقد التأمين الصحي فهو عبارة عن اتفاق بين شركات التأمين الصحي (المؤمن) مع المؤمن له أو طالب التأمين الذي يرغب بالحصول على الخدمة التأمينية الصحية والتي يتم الاتفاق عليها بينهم بتغطية اخطار صحية معينة تتمثل بتوفير نفقات العلاج والتطبيب والدواء لحالات طبية محددة مقابل مبالغ مالية يلتزم المومن له أو المستفيد بدفعها للشركة اما على شكل دفعات أو دفعة واحدة ويكون العقد لمدة زمنية معينة وينبثق عن هذا العقد ابرام وثيقة أو بوليصة تأمين تكون المظهر الخارجي للعقد.

عليه فان هذا العقد يكون عقد تجاري الغاية منه تحقيق ارباح للشركة مقابل تحقيق الضمان والخدمات للمومن له. ويبتعد عن فكرة التكافل والاعانة الاجتماعية. كما ان هذا العقد لا يكون للدولة أي دخل فيه فلا تدخل كطرف في العلاقة ويكون خاضعا لإرادة المتعاقدين طبقا لمبدأ «العقد شريعة المتعاقدين». إلا أنه قد تلجئ الدول احيانا الى ان يكون نظام الصحي في صورة عقد تأمين صحي تجاري. وذلك في حالة اتفاق الدولة مع شركة تأمين صحي تكون فيها هي (طالب التأمين) لمصلحة المؤمن له أو المستفيد. أي في هذا الصورة يتم افراغ فكرة الضمان الصحي كنظام اجتماعي في صيغة عقد التأمين الصحي التجاري.

وفقاً لذلك، تتم صياغة عقد التأمين الصحي في إطار منظومة ثلاثية الأطراف تتمثل في (المؤمن له أو المستفيد) وشركة التأمين (المؤمن) والمستشفى أو المستوصف (مقدم الخدمة الصحية). ولا شك أن تنظيم العلاقة بين الأطراف الثلاثة مع تطوير أسلوب التعامل بينهم من خلال آلية عمل معتمدة على معايير موحدة متفق عليها من أطراف العلاقة لا سيما شركات التأمين. وتنظيم ورقابة على ذلك يساعد على الارتفاع بمستوى الخدمة الصحية وضمان حصول جميع الأطراف على حقوقهم[1]. وجدير الإشارة الى أن أول وثيقة تأمين صحي على مستوى العالم صدرت في ألمانيا عام 1883م. أما فيما يتعلق بالعالم العربي فان أول وثيقة كُتبت باللغة العربية لتأمين العلاج الطبي ظهرت عام 1957م في مصر بين الشركة المتحدة للتأمين وبنك الإسكندرية. كما صدرت وثيقة أخرى في العام نفسه بين شركة مصر للتأمين وشركة اسوستاندر للخدمات البترولية. ثم توالت صور التأمين الصحي المتعددة في الدول العربية الاخرى. يعدُّ التأمين الصحي كنظام فرعا من فروع التأمين الاجتماعي. إذ تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه «الوسيلة التي يتم بها بعض أو كل تكلفة الرعاية الصحية الواجبة للمريض المشترك في النظام حين يمرض. فهو يحمي المؤمن عليه من دفع التكلفة العالية للعلاج في أحوال المرض. وأساس التأمين الصحي هو قيام المشترك المؤمن عليه بدفع اشتراك منتظم لمؤسسة إدارية وهي الهيأة العامة للتأمين الصحي التي تُعد هي المسؤولة عن إدارة تلك المدفوعات داخل إطار نظام يقوم بدفع نفقات العلاج عنه حين يمرض إلى مقدمي الخدمة الصحية. فالتأمين الصحي عبارة

(1) التأمين الصحي التعاوني وأثره على الاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ (2020م)، ندوة «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ (2020م)» الرياض- 23 أكتوبر 2002 إعداد صالح بن ناصر العمير. ص 24.

عن اتفاق بين طرفين يتحمل فيه الطرف الأول النفقات المترتبة على الخدمات العلاجية المقدمة للطرف الثاني فرداً كان أو جماعة مقابل مبلغ محدد يتم دفعه جملة واحدة أو على هيأة أقساط»[1].

يمكن ان يقسم نظام التأمين الصحي على أنواع كثيرة منها على سبيل المثال حسب تدخل الدولة وتمويلها من عدمه الى:

- نظام التأمين الصحي الحكومي: وهو التأمين الذي تنشؤه وتديره الدولة. ويطلق عليه أيضا نظام التأمين الصحي الإجباري أو الاختياري. ويتم تمويل هذا النوع من التأمين عن طريق الرسوم أو الضرائب أو الاثنين معا. وبموجبه يحق لكل دافع ضريبة أن يتلقى خدمة الرعاية الصحية التي تقدمها الدولة. مقابل الاقتطاع الإجباري لصالح الضرائب المخصصة لتمويل التأمين الصحي. ويطبق هذا النظام في الدول الأوروبية مثل ألمانيا. وكذلك وأستراليا واليابان.
- نظام التأمين الصحي الخاص: يمكن تقسيم هذا النظام إلى نظامين فرعيين هما التأمين التجاري. والتأمين غير التجاري. وذلك حسب الجهة التي تقوم بتنفيذ وتمويل البرنامج. وما إذا كانت شركات. أو مؤسسات تجارية. أو تعاونية أو غير ربحية أو هيئات تطوعية. وينتشر التأمين الخاص التجاري في العديد من الدول. ويكون في معظم الأحيان بالتوازي مع وجود نظام تأمين حكومي[2].

كما يمكن ان يقسم التأمين الصحي حسب موضوعه على:

1- التأمين الصحي الاجتماعي الذي تقوم الدولة بتوفيره للمواطنين من فئات معينة (عمال. متقاعدين. ذوي الدخل المحدود. شرائح اخرى) لتغطي اخطار من ضمنها المرض والشيخوخة الغرض منه تكافل وتغطية اجتماعية وليس الغاية منه الربح فالدولة تدفع اقساط التأمين لشركة التأمين ويكون المستفيد من التأمين الفئات الاجتماعية المشمولة[3]

2- التأمين الصحي التعاوني وتقوم به جهة معينة كان تكون نقابة أو جمعية تعني بشريحة معينة كالمحامين أو العمال وتقوم بالتعاقد مع شركة تأمين معينة لتغطية نفقات العلاج والدواء والاستطباب كلها أو جزء منها لذوي النقابة أو الجمعية وهو ليس لغرض تجاري ايضا. بل تعاوني وتوزيع للمسؤوليات ونوع من التكافل بين افراد النقابة.

3- التأمين الصحي المباشر أو التجاري وهو عقد بين المؤسسة الصحية كأن يكون مركز علاجي أو مستشفى وبين طرف اخر فرد أو مجموعة لتقديم رعاية طبية مقابل مبلغ مالي محدد

---

(1) فاتحة قطاب وفاطمة الزهراء بن زيدان. بحث بعنوان واقع تسويق خدمات التأمين الصحي بالجزائر. ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية. الواقع العملي وآفاق التطوير – خبارب الدول – "جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف كلية العلوم الاقتصادية. العلوم التجارية وعلوم التسيير. 2012. ص 9.

(2) محمد حسن قاسم. " قانون التأمين الاجتماعي". دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. 2003. ص 1.

(3) سهيلة حنان وبهضة اسمية. سياسة التأمين الصحي في الجزائر دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء في ولاية سعيدة. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الدكتور مولاي الطاهر. 2016. ص 34.

وهنا يتعاقد الفرد مباشرة مع المؤسسة الصحية. وهو الذي تم تسميته سابقا بعقد التأمين الصحي التجاري وهو عقد تأمين تبرمه شركة تأمين متخصصة لتغطية مصاريف العلاج الطبي والنفقات الطبية كلا أو جزاء مقابل قيام الطرف الاخر (المؤمن له) بدفع مبالغ معينة بصورة دورية أو على شكل اقساط خلال مدة معينة فاذا وقع خطر لهذا الشخص خلال فترة العقد غطت الشركة هذه المصاريف اما اذا لم يحدث انتهى العقد واصبحت الاقساط ملكا للشركة ولا ترجع للمؤمن له وهذا النوع الغاية منه تحقيق الربح[1].

4- التأمين الصحي التبادلي: هو اتفاق بين جماعة على التبرع بمقادير متساوية أو متفاوتة بغرض لعلاج من يمرض منهم بهذه الأموال على أن يرد ما يتبقى من هذه الأموال إلى من دفعه إذ لم يستفيد من الخدمات الطبية وأن كل عضو منهم يحمل شخصيتين في آن واحد فهو مستأمن من يطلب الحماية في حالة تعرضه للخسارة وهو مؤمن حيث يشترك مع باقي الأفراد لمجموعة لخسارة. ومعنى آخر فإن جميع أعضائه يبدلون التأمين على أخطارهم لذلك سمي بالتأمين التبادلي.

5- ويسعى نظام التأمين الصحي الى تحقيق جملة من الاهداف والغايات والتي نستطيع اجمالها بما يلي:

أ- إزالة العائق المالي بين المريض وحصوله على خدمة طبية بكلفة مقبولة بإضافة إلى رفع مستوى الاطمئنان الاجتماعي لدى الأفراد.

ب- تحقيق التأمين الصحي الفائدة للمؤمن عليه خاصة مع زيادة التكاليف الخدمات الصحية حيث أصبح المرض الذي يهدده لا يشكل هما بما يحمله من معاناة جسدية بقدر ما يرافقه من أعباء مالية. وبدون تأمين صحي فإن الخيارات المتاحة لمن ابتلى بمرض أم بالصبر أو اللجوء إلى استدانة أو بيع ممتلكات أو سرقة أحيان.

ج- المساهمة في توفير موارد المالية لتمويل النفقات انقطاع الصحي الباهظة التكاليف وبالتالي تخفيف الأعباء على الميزانيات العامة للحكومات أو المؤسسات. أو الشركات أو الأفراد المسئولين عن العلاج العاملين لديهم.

د- توفير مناصب شغل جديدة في شركات أو مؤسسات التأمين الصحي.

ه- حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من خطر المرض الذي يتعرضون له ولا قدرة مادية لديه. على حماية أنفسهم.

و. استكمال الإمكانيات العلاجية بما يتناسب مع احتياجات السكان.

ز. الحث على مزيد من التنوع والمنافسة في تقديم الخدمات الطبية.

ح- حماية المجتمع من الاجرافات والفساد من خلال تقديم معاشات للعاملين والعاجزين والنساء والأطفال الذين ليس لديهم عائد فتبعدهم عن طريق لجريمة.

(1) مختار محمود قاسم الهانسي وحمودة إبراهيم عبد النبي. مبادئ الخطر والتأمين الإسكندرية. الدار الجامعية. 2001. ص61

المبحث الثاني: الأثر القانوني لجائحة كوفيد -19 في عقود التأمين الصحي

سنبتم، في هذا المبحث، معالجة الأثر القانوني لجائحة كوفيد- 19 في عقود التأمين الصحي. ويتمثل هذا الأثر في جانبين الأول: هو أثر الجائحة في تنفيذ عقد التأمين الصحي. كون عقد التأمين – كما ذكرنا – يعدُّ من العقود المستمرة التنفيذ. سواء اعتبرنا الجائحة قوة قاهرة أو ظرف طارئ أو غير ذلك. وهذا الأثر هو أثر عام يسري على كل العقود المستمرة التنفيذ وحيث ان عقد التأمين الصحي من تلك الطائفة من العقود لهذا سوف يسري عليها ايضا. بينما ينفرد عقد التأمين الصحي بالأثر الثاني كون التأمين الصحي يغطي اخطارا صحية كالاستشارة الطبية والتشخيص والعلاج واجراء العمليات والفحوصات الطبية الخ. وحيث ان الجائحة هي بسبب تفشي وباء صحي لهذا فان الاثر سيكون متميزا من حيث مدى اعتبار فايروس كوفيد- 19 المستجد مشمول بالتغطية التأمينية من عدمه. وفقا لذلك سوف نعالج كل أثر في مطلب من الطالب التالية.

المطلب الأول: اثر جائحة كورونا على تنفيذ عقد التأمين الصحي

ان جائحة كوفيد- 19 تمارس تأثير مهماً في تنفيذ عقد التأمين الصحي بوصفه عقدا مستمر التنفيذ ويتطلب لتنفيذه فترة زمنية معينة لأداء الالتزامات الملقاة على اطرافه. وحيث ان جائحة كوفيد- 19 لا تتعدى، بحسب الآراء الفقهية والقضائية، عن كونها اما قوة قاهرة أو ظرف طارئ؛ مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الشروط الواجب توافرها في كل من القوة القاهرة والظرف الطارئ متوفر في الجائحة. أي يمكن ان توصف بأي من هذين المصطلحين حسب ما يساق من مبررات لهذا الراي أو ذاك. لكن الأثر القانوني المترتب على مخالفة الالتزام يختلف تماما عن اعتبارها قوة قاهرة أو ظرف طارئ.

يمكننا القول، وبافتراض ان الجائحة قوة قاهرة، فإن القواعد العامة ترى ان القوة القاهرة بحسب تعريف المشرع الفرنسي في الفقرة الأولى من المادة 1218 من القانون المدني بعد اخر تعديل له لأحكام القوة القاهرة بموجب المرسوم الصادر بقانون رقم 131 لسنة 2016 بالقول «هناك قوة قاهرة في المسائل العقدية، عندما يكون هناك حادث خارج عن سيطرة المدين، والذي لا يمكن توقعه بشكل معقول في وقت إبرام العقد ولا يمكن تجنب آثاره باتخاذ التدابير المناسبة، مما يؤدي إلى استحالة تنفيذ المدين لالتزامه العقد».

أما المشرع العراقي فلم يعرّف القوة القاهرة في القانون المدني، ولم يشرّع نصا خاصا يعالج هذه المسألة، ولكنه أشار في القانون المدني إلى القوة القاهرة كصورة من صور السبب الاجنبي في نص المادة 168 من القانون المدني، والتي جاء فيها «إذا استحال على الملتزم بالعقد أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه، وكذلك يكون الحكم إذا تأخر الملتزم في تنفيذ التزامه».

ومن قراءة آراء الفقه العراقي نستنتج ان القوة القاهرة صورة من صور السبب الأجنبي والتي تعد –القوة القاهرة– من أحد تطبيقاته، وقد أشار المشرّع العراقي إلى ذلك عند الحديث عن المسؤولية

التفصيرية. والذي اعتبر في المادة 211 من القانون المدني ان السبب الأجنبي يتكون من عدة صور وهي: الآفة السماوية. والحادث الفجائي. فعل الغير القوة القاهرة أو خطأ المتضرر فضلاً عن ان المشرع العراقي قد تأثر بالفقه الإسلامي لا سيما الفقه الحنفي في هذا الخصوص لأن هذا الأخير يرى ان ما يقابل القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ هو مصطلح الآفة السماوية. ومن أهم التطبيقات في الفقه الإسلامي للآفة السماوية هي ما يصيب الثمرة من هلاك بسبب أشعة الشمس. فتسمى بالجائحة. وكذلك هلاك الشاة بآفة سماوية. أو البرد أو القحط أو العطش وهذا يعني أن الآفة السماوية يستحيل دفعها ولا من الوسع توقعها فتجعل من تنفيذ الالتزام مستحيلا[1]. وهذا يعني ان المشرع العراقي لم يبين تعريف أو مفهوم للقوة القاهرة بل اكتفى باعتبارها صورة من صور السبب الاجنبي والتي يشترط فيها كونها امر غير متوقع الحدوث ولا يمكن دفعه مما يسبب ضرر يترتب على جعل الالتزام مستحيل التنفيذ من قبل المدين أو الى فسخ العقد من تلقاء نفسه. أي ان السبب الاجنبي سوف يعمل على نفي العلاقة السببية بين الضرر الذي لحق بالمضرور وبين فعل محدث الضرر باعتبارها حادث خارجي لا يمكن توقعه من قبل المدين مع ملاحظة ان الفقه الاسلامي استعمل مصطلح الجائحة قديما وهو نفس المصطلح الذي استعملته منظمة الصحة العالمية والدول لوصف الحدث العالمي الذي رافق الفيروس سابق الذكر كما انه المشرع العراقي قد رتب على القوة القاهرة نفس الاثر الذي رتبه القانون المدني الفرنسي قبل في المادتين 1148 و 1147 الملغيتان بالمرسوم 131 لسنة 2016 سالف الذكر والتي اصبحت بعد التعديل المادة/ 1218 والتي وضحت القوة القاهرة بصورة مفصلة مشترطة ان يكون الحدث خارج عن سيطرة المدين ولا يمكن توقعه بشكل معقول وقت ابرام العقد ولا يمكن تجنب اثاره باتخاذ التدابير المناسبة مما يؤدي الى استحالة تنفيذ المدين لالتزامه.

ومن ناحية الاحكام القضائية فان القضاء العراقي اعتبر جائحة كوفيد 19- من قبيل القوة القاهرة. إذ جاء بقرار لمحكمة التمييز الاتحادية عام 2020 ان «من مصاديق القوة القاهرة انتشار وتفشي فايروس كورونا بسرعة في جميع بقاع العالم ومنها العراق وقد اقترن ذلك بعدم وجود لقاح أو دواء مخصص له. مما احدث حالة من الرعب والخوف والهلع وقد حتم ذلك على الدول ومنها العراق اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية للحد من انتشاره واحدى هذه التدابير فرض الحظر الشامل للتجوال تارة اخرى في محافظة معينة أو منطقة سكنية محددة دون غيرها وترى اكثرية الهيئة العامة في هذه المحكمة ان الخلية المركزية المشكلة في مجلس الوزراء لمواجهة انتشار جائحة فايروس كورونا قد اصدرت قرارا بفرض حظر التجوال الشامل ومنعت المواطنين من التنقل والزمتهم بضرورة البقاء في دورهم للوقاية من الاصابة بالفايروس والحد من انتشاره وهو ما اتصل به علم الكافة وما هو ثابت رسميا واعتبارا من 18 آذار (مارس) 2020 ثم اصدرت قراراها اللاحق بتخفيف الحظر المفروض وجعله جزئيا اعتبارا

(1) لمزيد من التفصيل بخصوص الآراء الفقهية عن القانون المدني الفرنسي والقانون المدني العراقي ينظر: هوازن عبد المحسن عبد الله. مفهوم القوة القاهرة واثاره في تنفيذ العقد: دراسة مقارنة في ضوء التعديل رقم 131 لسنة 2016 للقانون المدني الفرنسي. بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. السنة 9. العدد 2. العدد التسلسلي 34. 2021. ص 506

من 22 نيسان (ابريل) 2020 ثم عادت واصدرت قرارها بفرض الحظر الشامل للتجوال في عموم العراق خلال ايام عيد الفطر المبارك والايام التي تلته واعتبارا من تاريخ 24 أيار (مايو) 2020 ولغاية 13 حزيران (يونيو) 2020 وازاء هذا الواقع يعتبر فرض الحظر الشامل للتجوال وما ينتج عنه من ايقاف وتعطيل الدوام الرسمي في المحاكم بسبب فرض الحظر المفروض نتيجة انتشار وباء فايروس كورونا قوة قاهرة .....»[1]. اما القضاء الفرنسي فانه اعتبر جائحة كوفيد 19- من قبيل القوة القاهرة تماما كما حدث في مرض السارس (le Sras) عام 2003 ومرض أنفلونزا الطيور (le H1N1). وأخيراً أثناء مرض إيبولا (Ebola) عام 2014. ففي حكم للمحكمة العليا الصينية في 2 أيلول (سبتمبر) 2016. اعتبرت المحكمة أن جائحة فيروس سارس تعتبر من حالات القوة القاهرة. وهذا ما ذهبت إليه المحاكم الفرنسية في اعتبار جائحة إيبولا كحالة من حالات القوة القاهرة أيضا[2].

واستنادا لما تقدم وقدر تعلق الامر بعقد التأمين الصحي فلو افترضنا ان الجائحة هي قوة قاهرة حسب وجهة نظر جانب كبير من الفقه والقضاء. فهذا سيجعل تنفيذ عقد التأمين الصحي من قبل شركات التأمين (المؤمن له) مستحيل التنفيذ. وتستطيع فسخ العقد من تلقاء نفسها وقد لا يترتب على ذلك تعويض للطرف الاخر وهو المومن أو المستفيد. وهذا الامر سوف يسبب خسارة وضرر كبيرين للمومن له والمستفيد. لأنه سيجعل شركات التأمين تستطيع فسخ العقد من تلقاء نفسها ولن يستطيع المومن له إلا ان يثبت ان السبب الاجنبي قد حدث بفعل حدث اخر أو بسبب فعل محدث الضرر أي المفروض منه اثبات العلاقة السببية بين الضرر والخطأ الصادر من شركة التأمين أي اثبات ان الجائحة حدثت بسببها وهذا امر مستحيل.

وعليه فان الجائحة إذا ما اعتبرت قوة قاهرة سوف يترتب على ذلك ان شركة التأمين سوف تستطيع فسخ العقد من تاريخ حدوث الجائحة ولن يستطيع الحصول على التغطية التأمينية. مع فوات الاقساط التي سبقت الجائحة والتي دفعت من قبل المومن له لأنها كانت نظير تعهد المومن بتغطيته للخطر التأميني.

ومن الجدير بالذكر أن القوة القاهرة نوعان. الأول يؤدي إلى استحالة تنفيذ العقد بشكل مؤقت. والثاني يؤدي إلى استحالة تنفيذ العقد على وجه الدوام. وفايروس كورونا يؤدي في الاغلب إلى استحالة تنفيذ العقود. بشكل مؤقت. كونه فايروس له دورة حياة وسوف ينتهي في المستقبل وفقاً للتوقعات الطبية[3].

ولو ناقشنا الشروط المتعلقة بالقوة القاهرة فإننا نرى ان شرط التوقع يمكن القول بصدده ان الجائحة وفق المعيار الموضوعي كانت امرا غير متوقعا للشخص المهني المعتاد اليقظ والذي هو في

(1) حكم محكمة التمييز الاتحادية العراقية رقم 14 / هيئة عامة / 2020 ت 14 قرار غير منشور.

(2) حكم محكمة باريس d'appel de Paris, 17 mars 2016 نقلا عن / هوارن عبد المحسن عبد الله. مصدر سابق. ص 511.

(3) سفيان سوالم التأمين ضد جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19). بحث منشور في مجلة حوليات جامعة الجزائر. المجلد 34. عدد خاص القانون وجائحة كوفيد 19 – 2020. ص ص 609.

حالتنا هذه هو الطبيب المختص بالأمراض الوبائية, إذ ان الابحاث العلمية تجمع على ان الجائحة كانت امرا غير متوقعا للمختصين[1]، ولغير المختصين وهو عامة الناس من باب اولى, إلا ان التوقع يمكن تلمسه في البلدان التي وصل اليها الفيروس بعد اشهر أو اسابيع, الم يكن بإمكان المتعاقدين ان يعرفوا بعد ظهور الوباء في الصين وبدا انتشاره في العالم, انه سيصل الى العراق ويمكن ان تصل لحالة الحظر التام للتجوال أو تعطيل الحياة بصورة أو اخرى, اما عن شرط عدم امكانية الدفع فان القول بان عدم القابلية على دفع الجائحة يكون امرا مستحيلا اذا فسرنا عدم الدفع بالحصول على علاج أو لقاح للفايروس في تلك الفترة, لكن كان يمكن اتخاذ تدابير مناسبة ومعقولة (وهذا ما فرضه المادة 1218 من القانون المدني الفرنسي بعد التعديل) للتصدي للجائحة ودفع جزء من اثارها عن المؤمن والمؤمن له, سواء تأجيل تنفيذ العقد أو وقف مدة سريان العقد خلال فترة الحظر, فضلاً عن ان الاستحالة التي تقررها التشريعات للقوة القاهرة هي بحسب وجهة نظرنا استحالة نسبية وليست مطلقة, بمعنى انه صحيح يمكن ان يكون تنفيذ الالتزام مستحيل في فترة الحظر لكنه ليس مستحيل مطلقا, أي يمكن ان ينفذ الالتزام بعد مدة معينة وهذا يعزز الراي الذي نرى بإمكانية تأجيل تنفيذ التزامات الطرفين أو وقف سريان العقد لمدة الحظر ثم العودة لتنفيذ الالتزامات بعد انقضاء الحظر, وهذه الاحكام كما نرى اكثر معقولية وعدالة وعملية من حكم فسخ العقد لاستحالة تنفيذه, لأنه لو اخذنا بحكم القانون الفرنسي بعد تعديل عام 2016 لوجدنا انها تشترط في القوة القاهرة ان يكون بإمكان المدين اتخاذ التدابير المناسبة لاحتوائها, وهذه التدابير اذا لم تكن متوفرة في الاسابيع الاولى في الجائحة فانه كان بالإمكان توفيرها في الفترة اللاحقة وبالتالي لا داعي للجوء الى الفسخ وهو امر ينهي العلاقة القانونية وينهي اثارها, خاصة ان التوجه العادل والمنطق ان يكون هناك استقرار في المعاملات والاقتصاد في حالات البطلان للعقود والتصرفات, وهذا الحكم يتعارض مع تلك المبادئ.

وأيا كان فان الجائحة بوصفها قوة قاهرة فأنها سوف تؤدي الى الاحكام القانونية التالية في مجال عقود التأمين, وضمنها عقد التأمين الصحي, الى:

- تقليص أو إسقاط الضمان الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن لهمن خلال إما باستبعاد الخطر المؤمن إذا كان حدوثه بفعل قوة قاهرة, أي الاستبعاد سكون تبعي مثل استبعاد خطر الوفاة أو المرض إذا كانت بسبب الجائحة, أو باستبعاد خطر القوة القاهرة من التأمين كخطر أصلي مثل استبعاد خطر الجوائح بصورة عامة.
- عدم احقية المؤمن له في مطالبة شركة التأمين بسداد مبلغ التعويض في هذه الحالة ما لم ينص عقد التأمين على خلاف ذلك.

---

(1) يرى أحد المحامين في الاردن ان انتشار فايروس كورونا كان بالإمكان توقعه وبالتالي لا يمكن عده قوة قاهرة, لمزيد من التفصيل ينظر الفاضي: د. رياض علبان, الكورونا بين القوة القاهرة والظروف الطارئة ومدى تأثيرها على عقود العمل الفريدة, بحث منشور في مجلة المعهد القضائي الاردني 2020, ص 4، منشور على الموقع الإلكتروني، http://www.jij.gov.jo/sites/default/files/dlove-merged_26.pdf تاريخ الزيارة 7 / 11 / 2021.

- عدم جواز التأمين على جائحة فايروس (كوفيد- 19) كونه خطر هام عام غير قابل للتأمين عليه في المستقبل.
- تمثل القوة القاهرة سبب في إعفاء المؤمن له من تنفيذ التزاماته المترتبة بموجب عقد التأمين[1].

اما الراي الاخر الذي يرى ان الجائحة تعد ظرف طارئ أو كما عرفها الفقه الاسلامي – الفسخ للعذر. وقد اشارة أليها المادة 146/ 5 من القانون المدني إذ نصت على أنه «إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي وان لم يصبح مستحيلا. صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن تنقص الالتزام المرهق الى الحد المعقول ان اقتضت العدالة ذلك. ويقع باطلا كل أتفاق على خالف ذلك». أي أن العقد اذا كان من العقود المستمرة التنفيذ أو من العقود الفورية التنفيذ وكان تنفيذه مؤجلا وطرأت أثناء تنفيذه ظروف استثنائية عامة غير متوقعة كقيام حالة الحرب أو حدوث زلزال أو انتشار وباء أدت الى اختلال التوازن بين الالتزامات. جاز للقاضي التدخل لتعديل الالتزامات الى الحد الذي يرفع الإرهاق عن المدين وهو ما يميز القوة القاهرة من الحادث الطارئ. فالأولى تؤدي حتماً إلى استحالة تنفيذ الالتزام. في حين أن الثاني لا يؤدي إلا إلى الإرهاق في تنفيذه وان اتفقت القوة القاهرة مع الحادث الطارئ في عنصري المفاجأة والحتم.

وتطبيقا لنص المادة/ 146 الفقرة 2 من القانون المدني العراقي فان حدوث جائحة كورونا وما رافقها من اجراءات احترازية في كل البلدان من غلق مداخل المدن وفرض حظر التجوال الشامل حفاظا على الصحة العامة يكون من قبيل الظرف الطارئ الاستثنائي الذي عطل جميع المصالح الخاصة للأفراد وحسب الرقع الجغرافية وهو حادث عام ولا يمكن توقعه وليس خاص بالمدين وحده لذا فأن قد يجعل الوفاء بتنفيذ التزام المدين مرهق للغاية[2]. ويمكن ان يسمح للقاضي رفع الارهاق وتعديل الالتزامات التعاقدية. والحقيقة ان هذا الحكم يعد اكثر مقبولية من حكم فسخ العقد. كون العقد سوف يبقى صحيحا نافذا لمنه نظرا للظرف الطارئ ستعدل التزامات الطرفين. لا سيما من كان التزامه مرهق ويتعذر عليه التنفيذ بسبب الجائحة. وهذا حسب ما نرى فيه قدر كبير من العدالة والانصاف. فضلاً عن ان هذا الحكم لم يصادر ارادة الطرفين وينهي العقد أو يفسخه.

من جانب آخر تذهب بعض الآراء مع ما ذهب اليه مجلس الوزراء العراقي عندما قرر في جلسته الاعتيادية الثالثة والعشرين المنعقدة في 15 حزيران (يونيو) 2021 بأنه «الموافقة على تعديل قرار اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية (مكافحة جائحة فايروس كورونا) (رقم117 لسنة 2020) المعدل بالقرار (3 لسنة 2021) بشأن مدة توقف المشروعات والعقود في ظل جائحة كورونا. باعتماد الآلية الآتية:

---

(1) لمزيد من التفصيل: ينظر سفيان سوالم. المصدر السابق. ص 610.

(2) ايناس مكي عبد نصار. المعالجة القانونية لتنفيذ الالتزام العقدي في ظل جائحة كورونا دراسة مقارنة. بحث منشور في مجلة كلية التراث الجامعة. العدد30. عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الافتراضي السنوي الثالث. 2020. ص 264.

1- عدّ مدة أزمة جائحة كورونا مدة توقف للعقود الحكومية التي توقفت بسبب هذه الجائحة بدءا من 20 شباط (فبراير) 2020 ولغاية 13 تموز (يوليو) 2020 سواء أكان التوقف كليا أم جزئيا من دون أن يترتب على ذلك أيّ ضرر على المتعاقدين مع جهات التعاقد من أجل عدم مطالبتها بالغرامات التأخيرية ورسوم التأمين خلال هذه المدة ومن دون أيّ تبعات أو متطلبات مالية على جهات التعاقد.

2- تقدم طلبات الشمول بمدة التوقف ما بعد التاريخ المذكور بالفقرة (1) آنفا ولغاية 2 كانون الأول (ديسمبر) 2020. إلى لجنة متخصصة تؤلف في وزارة التخطيط برئاسة وكيل وزارة التخطيط للشؤون الإدارية. والمدير العام لدائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط. وممثل عن الجهة الحكومية ذات العلاقة بحسب الحاجة.

3- يجري التعامل مع العقود المذكورة آنفا التي تأثرت بالجائحة بعد التاريخ المذكور في الفقرة (2) آنفا من جهة التعاقد على وفق القانون والتعليمات النافذة وبضمنها الضوابط رقم (6) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014). وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية أو ما يقابلها من الشروط العامة لأعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية أو الوثائق القياسية المتعلقة بالعقود الخاضعة لهذه الوثائق من خلال عدّ تلك المودة (توقفا كليا أو جزئيا أو تمديدا) وتفصل وزارة التخطيط في أي خلاف حول ذلك يقع بين جهة التعاقد. والمقاول أو الشركة المتعاقدة.

وهذا يعني انها مددت فترة تنفيذ العقود المستمرة التنفيذ. أي انها اعطت حكما بتمديد العقد أي كأنه يمر بحالة من السبات والخمول لحين زوال الجائحة. وهذا القرار يشمل العقود الحكومية فقط وفق آلية معينة وبالتالي لا يشمل العقود الخاصة.

المطلب الثاني: إثر جائحة كوفيد-19 في اعتبار فايروس كورونا خطرا مشمولا بالتغطية التأمينية الصحية

في البداية لا بد من ان يتوافر في الخطر التأميني شروط حتى يمكن ان يومن عليه من عدمه. لأنه ليس كل حادثة احتمالية يمكن التأمين عليها. فيشترط أن يكون الخطر متفرقا لا متجمعا وان يكون متجانسا بمعنى ان يكون هناك تماثل في الاخطار التي يجري المقاصة عليها. كما يجب أن يكون الخطر موزعا فالمخاطر التي تصيب عددا كبيرا من الأشخاص. أو الأشياء. لا يجوز ضمانها فلا يجوز عقد التأمين ضد خطر انهيار العملة. لأن أثره يصيب جميع الأفراد بوقت واحد[1]. وهذا الشرط لا يعني أن لا يصيب الخطر جميع الافراد في وقت واحد بل في اوقات متفرقة. أما إصابته لجمع من الأشخاص فلا يؤثر في صحة العقد واشتراط توزيع المخاطر لان ذلك امرا اقتضته فكرة التعاون في التأمين. وعليه فاذا

(1) زهدي بكن. شرح قانون الموجبات والعقود. ج15. 1976. القاهرة. ص32.

كان بالإمكان ان يصيب الخطر جميع المؤمن عليهم أو غالبيتهم فهذا لا يجوز ولا يمكن ان يعد خطرا تأمينيا. لاستحال إجراء المقاصة بين المخاطر وأقساط التأمين. وهي الأساس الفني الذي يقوم عليه عقد التأمين. لان الحوادث اذا وقعت عامة. أي شملت الكارثة جميع الافراد فيكون من الاستحالة على المؤمن إجراء المقاصة بين المخاطر. نظرا لشمول الكارثة الأفراد كافة في وقت واحد[1]. فإذا كان من شأن الخطر عند تحققه إصابة جميع المؤمن لهم أو معظمهم في ذات الوقت لأصبح من المستحيل إجراء المقاصة بين المخاطر وهو أساس فني من أسس التأمين[2].

وهذه الشروط المذكورة اعلاه غير متوفرة في فايروس كورونا كون الخطر فيه عاما وكونه غير موزع كما انه خطرا غير متفرق لأنه من قبيل ما يسمى بالأخطار الكبرى وهي حوادث منشأها طبيعي أو تكنولوجي عواقبه مدمرة واضراره البشرية والمادية وخيمة. لا يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه عن طريق الوسائل المتوفرة وقت وقوعه[3].

فضلاً عن ذلك. فمن المعروف عن الفيروس أنه مستجد ولم يتم الوصول الى كل المعلومات العلمية على وجه الدقة بخصوصه من حيث اسباب حدوثه وانتشاره السريع والخارطة الجينية له والاجيال المتحورة منه. وعدم وجود علاج له بعد. ومن ثم لا يمكن اخضاعه لمعايير القياس والحساب وقانون الكثرة والقلة. وعدم القدرة على التنبؤ بتفاصيل الخطة العلاجية لمثل هذا المرض وتكاليفه وبالتالي سيصعب على شركات التأمين تغطيته.

من جانب آخر ان الاضرار والاثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19- لم تقتصر فقط على الاضرار الصحية المتمثلة بالأعداد المتزايدة من الوفيات والإصابات بالفايروس. بل شملت كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بشل الحركة الاقتصادية وتدفق رؤوس الأموال باتجاه تغطية المستلزمات والاجراءات التي اتخذتها الدول لمواجهة الفيروس والسعي لا يجاد علاج أو لقاح له. والآثار المترتبة على فرض الحجر المنزلي وتوقف أغلب النشاطات التجارية وشل حركة النقل بكل العالم.

ويترتب على ما سبق ان فايروس كورونا لا يمكن ان يتم التأمين عليه في عقود التأمين الصحي في ظل هذه المعطيات القانونية والاحصائية والطبية الحالية. كما لا يمكن ان يتم تغطية التعويض في تلك العقود اذا حدث الخطر المتمثل بالمرض مثلا أو الوفاة أو المعالجة الطبية بسبب فايروس كورونا ومضاعفاته الصحية. وهذا الحكم يكون في حال عدم وجود نص أو شرط في وثيقة التأمين ينص على ذلك بالإيجاب أو الرفض. إلا ان هذا الحكم يختلف اذا ما كان هناك نص في الوثيقة يجيز التأمين على الفيروس. كون العقد شريعة المتعاقدين. لكن في ذلك تفصيل ونقاش.

---

(1) زهدي يكن. المصدر السابق. ص182.

(2) رمضان ابو السعود. عقود البيع والمقايضة والتأمين. الدار الجامعية. 1994. ص 563.

(3) زيار أمال. دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى دراسة حالة للمجمع الجزائري لإعادة التأمين. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة فرحات عباس سطيف. 2014. ص 63. نقلا عن: سفيان سوالم. المصدر السابق. ص 611.

وبقدر تعلق الامر بجواز التأمين على الفيروس في عقود التأمين الصحي فيجب اولا ان يحدد الخطر المومن عليه تحديدا دقيقا حتى يعرف كل طرف في العقد ما له من حقوق وما عليه من التزامات. ويجب التفرقة بين انواع التحديد ويكون إما مطلق السبب أو المحدد السبب. فالخطر مطلق السبب هو الخطر الذي يغطى بالتأمين أيا كان سببه. اما الخطر محدد السبب هو الخطر الذي لا يغطي التأمين فيه إلا إذا كان ناشئا عن سبب أو أسباب معينة بذاتها. لهذا يجب على طرفي العقد تحديد الخطر وسببه وهو فايروس كورونا حتى يمكن التأمين عليه من عدمه.

جدير بالذكر ان التأمين على خطر فايروس كورونا بدأت بعض الشركات تومن عليه وتغطيه بعقودها الصحية أو بعض عقود التأمين الاخرى مثل التأمين ضد العجز أو التأمين على خطر الوفاة بسبب الفيروس أو بالتأمين على الرحلة في عقود النقل[1]. ولكن بعقود تأمين خاصة وبأقساط مالية مرتفعة حتى يُمكن ان تغطي الاخطار خاصة بعد انتشار اللقاحات المضادة للفايروس والتي قللت كثيرا من نسب الاصابة وامكانية الشفاء والتعافي.

الخاتمة

ان اعلان منظمة الصحة العالمية ان انتشار فايروس كورونا قد وصل الى مرحلة الجائحة احدث تحولات كبيرة على العملية التأمينية. وقدر تعلق الامر بعقود التأمين الصحي فان الاتجاه التشريعي والقضائي وحتى التوجه الحكومي يرى بان الجائحة تتوافر فيها صفات عدم التوقع والاستثنائية وعدم امكانية دفعها وهذا الصفات متوافرة في كل من القوة القاهرة والظرف الاستثنائي على حد سواء ورغم وجهة نظرنا تجاه نسبية التوقع وقابلية الدفع باتخاذ الوسائل والتدابير (المناسبة) من دولة الى اخرى وبين الايام الاولى لتفشي الفيروس في نهاية عام 2019 عن الفترة اللاحقة لا سيما منتصف ونهاية عام 2020. لكن لو ذهبنا مع هذا الآراء والتوجهات القضائية فان الاختلاف بين القوة القاهرة والظرف الطارئ ليس خلاف في الوصف بل في الاثر المترتب على كلا منهما. فاذا أعتبرت الجائحة من قبيل القوة قاهرة فان الاثر هو منع تنفيذ تلك العقود. وتعطي لشركات التأمين الحق في ان تتحلل من التزاماتها وان تطالب فسخ العقود كون الالتزام بالاستمرار بتنفيذ العقود وتغطية خطر الجائحة يصبح مستحيلا. بينما اذا أعتبرت الجائحة ظرف طارئ فان الالتزام سيصبح مرهقا للمدين وبالتالي يجوز تخفيف الالتزامات ويبقى العقد صحيحا مستمر ولا يفسخ. وعليه فإننا نميل الى الراي الذي يرى بان الجائحة تعد ظرف طارئ تبيح اعادة النظر بالتزامات الاطراف. لاعتبارات متعددة منها تحقيقا لمبدأ التقليص من حالات البطلان وان فسخ العقد ربما يتعارض مع العدالة والتوازن بين مصالح المومن والمومن له. وبين كون الجائحة حالة استثنائية مع المجرى الطبيعي للحياة وبالتالي هي اقرب لفكرة الظرف الطارئ الذي سيزول بزوال سببه.

---

(1) لمزيد من التفصيل عن امكانية التأمين على الفايروس في عقود التأمين على النقل وبعض صوره ينظر الموقع الإلكتروني: https://cruisecritic.net/coronavirus-cruises-and-travel-insurance-coverage/ تاريخ الزيارة 17 / 11/ 2021

من جانب اخر ان الجائحة جعلت كل عقود التأمين وخاصة عقود التأمين الصحي لا تشمل فايروس كورونا بالتغطية التأمينية. بلحاظ ان الاوبئة والجوائح خرج عن وصف الخطر التأميني. كونه خطر عام وغير موزع وشامل ومن الاخطار الكبرى. ويعصى على قوانين الكثرة والاحصاء والمقاصة بين الاخطار وغيرها من شروط الخطر الفنية. لكن هذا الامر كما نرى يجب ان ينظر له من جانب اخر فاذا كان استبعاد فايروس كوفيد 19 من التغطية التأمينية هو امر قانوني وفني ومنطقي. لكن عدم التأمين عليه سوف يخرج التأمين عن هدفه في تحقيق الامان والطمأنينة للأفراد. والتخفيف من الاضرار والكوارث ومساهمة المجتمعية والتشاركية في صد الاخطار العامة. وسوف يلقى بالكاهل الاكبر والمسؤولية على عاتق الحكومات والدول وان ترصد المبالغ الطائلة لصده ومنع انتشاره والاثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك. فضلاً عن ان خطر الفايروسات المستجدة مستقبلا قائم وان فايروس كوفيد 19 لن يكون إلا البداية لفايروسات قد تكون اكثر خطرا وانتشارا لهذا يجب ان يكون للتأمين دور في هذا الامر. لهذا فالأفضل حسب وجهة نظرنا اعادة النظر في استبعاد جائحة كوفيد 19 والعمل على شموله بالتأمين من خلال دراسة الفيروس فنيا وادارة المخاطر المحتملة له وفق اليات للتحوط والاحصاء وتفعيل عملية اعادة التأمين. لغض شموله بالتأمين بشروط خاصة من حيث الاقساط ومبالغ التعويض. مع امكانية مشاركة اكثر من مومن لهذا العملية وتقسيم المخاطر بينهم مع مشاركة الحكومات والدول ماليا وفنيا في دعم هذا العملية التأمينية على الاقل في مراحلها الاولى. وهذا ما يجب العمل عليه حتى يمكن تقليل من الاثار السلبية اقتصاديا وقانونيا واجتماعيا للأوبئة مستقبلا.

عروض الكتب

الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 : دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل

المؤلفان: زين العابدين محمد عبد الحسين
صادق علي حسن
بيروت 2018
النجف الأشرف
عدد الصفحات 191

وهو أول إصدارات مركز الرافدين للحوار R.C.D إذ نشر في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 تأكيداً لأهمية التنمية الاقتصادية، ودورها الحاسم في بناء الأمم ورفي المجتمعات. وهو دور محوري وحاسم. فلا يمكن تحقيق التنمية السياسية وزيادة الوعي السياسي لدى الشعوب من دون تحقيق التنمية الاقتصادية. ولا يمكن للديمقراطية ان تعمل وفق آلياتها الصحيحة من دون تطور اقتصادي. فجميع الشعوب التي تمتلك نظاماً ديمقراطياً متطوراً نجدها قد سبقته بنظام اقتصادي متطور. فالترابط بين الازدهار السياسي متمثلاً بالديمقراطية الصحيحة والتطور الاقتصادي ترابط عضوي. لا يمكن ان ينفك أحدهما عن الاخر. تناول الكتاب واقع الاقتصاد العراقي من حيث الصعوبات التي يواجهها، مع تسليط الضوء على إمكانيات المعالجة، ليكون اقتصاداً فعالاً، متماشياً مع الوضع الاقتصادي العالمي. كما تم دراسة واقع القطاعات الاقتصادية، مثل الاستثمار واحتياط العملة والقطاع الصناعي والزراعي والنفطي.

حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق

المؤلف: مايكل شوارتز
بيروت 2019
النجف الأشرف
عدد الصفحات 422

مؤلف الكتاب أستاذ علم الاجتماع ومدير الهيأة التدريسية بكلية الدراسات العالمية بجامعة سنوتي بروك الامريكية. وتناول في كتابه موضوعاً مهماً كانت له تداعيات خطيرة على العراق في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أوضح الجذور السياسية التي دفعت الولايات المتحدة لخوض الحرب على العراق. مستعرضاً صعود المحافظين الجدد. وهجمات 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب. كما اهتم المؤلف بموضوع إمدادات الطاقة والمصالح النفطية الأمريكية وما يمكن أن تحققه حرب 2003 من مكاسب لتلك المصالح. كما تطرق الى محاولات إعادة الإعمار وتناولها بشيء من التفصيل. مع ذكر الأمثلة على الفشل الذي رافق بعض تلك العمليات.

وعرض المؤلف في كتابه هذا مراحل متعددة من العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الامريكية في العراق للإطاحة بنظام صدام. كما درس أهم الوقائع والمتغيرات التي طرأت على الساحة العراقية منذ عام 2003 وما تلاها من أحداث كان لها دور مؤثر في تغيير المشهد العراقي. كما ذكر اهم التحديات التي واجهت الإدارة الامريكية في إعادة الاستقرار والسيادة وغيرها. وتطرق الى السياسة الامريكية ودورها في بسط سيادة القانون وتشكيل حكومة تمثل جميع مكونات الشعب العراقي.

مقدمة في الفلسفة السياسية

تأليف: جيسون بريتن
بيروت 2019
النجف الأشرف
عدد الصفحات 116

يُعد كتاب الفلسفة السياسية إسهاماً مهماً في مجال العلوم السياسات الدولية، إذ يبحث في فرع مهم وحيوي من فروع الفلسفة ألا وهو الفلسفة السياسية، كما يمكن عدّه "نصّاً تمهيدياً" كما يصفه المؤلف، في: فهو يزودنا بمعرفة نافعة وبوسّع افاقنا من أجل التعامل مع الكثير من القضايا وتحديد المعايير لتقييم مؤسسات الدولة، ويحاول المؤلف السيد بريتن الإجابة عن أسئلة جوهرية من قبيل: ما الشكل المناسب للحكومة؟ وما المعايير التي تجعل من حكومةٍ ما شرعية؟ وهل هنالك قيدٌ أخلاقيٌّ يَفرض علينا إطاعة القوانين التي يضعها النظام السياسي والحكومات التي تتعاقب ضمنه؟ فضلاً عن أسئلة أخرى مهمة يطرحها المؤلف حول ماهية الحرية ومدى أهميتها وهل هي أفضل أم المساواة، وحول الضرائب، وشروط العمل، والحروب، وغيرها.

لذا يُعطي كتاب (مقدمة في الفلسفة السياسية) جرعة حثية للطلبة والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية تمكنهم من الاستمرار في سبر اغوار الدولة، والنظام السياسي، والمؤسسات وما يتصل بتلك الكيانات من تفرعات يكون من المهم، بل والحيوي، الخوض بها للحصول على جرية سياسية ناجحة للأنظمة الناشئة لا سيما الديمقراطية منها.

ريع الموارد والنمو الاقتصادي

المؤلف: بيتر كازناتشيف
بيروت 2019
النجف الأشرف
عدد الصفحات 151

مؤلف الكتاب باحث مختص في الشأن الاقتصادي وأستاذ مساعد وزميل أقدم في قسم دراسات الموارد الطبيعية والطاقة في الاكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العامة. يتناول في كتابه إشكالية اقتصادية مهمة وهي الدولة الريعية التي تعتمد على المورد الواحد في تحقيق التنمية. وسعى المؤلف الى توضيح أمر مفاده أن الاعتماد على مورد واحد ليس بالضرورة يؤدي الى الانكماش او عدم التنمية الاقتصادية. وانما يعتمد على عناصر أخرى منها دور المؤسسات الحكومية ومدى كفاءتها في ادارة الاقتصاد. فضلاً عن دور الأسعار وتقلباتها ومدى الحرية الاقتصادية في البلد. فضلاً عن عوامل أخرى مثل التطور التكنولوجي وتأثيره على سوق الصناعات لاسيما الاستخراجية كالنفط والغاز الصخريين.

قسّم الباحث دراسته الى أربعة اقسام. تناول القسم الأول المعنون(التحديات) دور المؤسسات الحكومية وكفاءتها في تحقيق التنمية في ظل الاعتماد على الموارد الريعية. والمميزات الاقتصادية والمؤسساتية للبلدان التي تمتلك حصة كبيرة من صادرات الموارد الطبيعية. أما القسم الثاني الموسوم (السياسات) فقد ركّز على الحرية الاقتصادية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الغنية بالموارد. بينما كان القسم الثالث (تجارب عالمية) مخصصاً لإعطاء امثلة لدول ريعية نجحت في تحقيق معدلات تنمية عالية مثل استراليا وكندا وتشيلي وماليزيا والنرويج. مبيناً العوامل والمواصفات الخاصة لكل حالة منها. بالمقارنة مع نظيراتها من البلدان التي انطلقت من شروط ابتدائية مماثلة. أما القسم الرابع فكان تلخيصاً للنتائج الأساسية التي جاءت بها الدراسة. مع خمس اقتراح خطوات عملية من أجل الارتقاء بكفاءة الصناعات الاستخراجية والسير باتجاه نمو اقتصادي أسرع.

أهوار العراق: ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة

المؤلفون:

د. عبد علي الخفاف

د. خالد كاطع الفرطوسي

د. حسين عليوي الزيادي

بيروت 2019

النجف الأشرف

عدد الصفحات 172

هـذا الكتـابُ يضـمُّ ثـلاثَ دراسـاتٍ مهمـةٍ عـن الأهـوار، أعدّهـا باحثـون متخصصـون وتناولـت أبعـاداً مختلفـةً لهـا. فقـد درسـت الأولى مسـألةَ قيـاس مسـاحات الأهـوار بالتقنيـات الحديثـة، فضـلاً عـن تطـرّق الباحـث إلى مواضيـعَ متعـددةٍ مثـل التنـوع الأحيائـي والاجتماعـي في الأهـوار والغطـاء النبـاتي والحيوانـات المنتشـرة هنـاك. كمـا ركـزت علـى التحديـات الـتي تهـدد وجودهـا، ومنهـا الجفـاف والتلـوث ومشـاكل تتعلـق بالتنميـة البشـرية.

واختـصّ البحـثُ الثـاني بالثـروةِ الحيوانيـةِ، ولاسـيّما (الجامـوس) الـذي يعيـشُ في أهـوار جنـوب العـراق، فقـدّم الباحـثُ عرضـاً تاريخيـاً لتوطّـن الجامـوس في العـراق منـذ العصـور القديمـة، وتضمنـت دراسـتُهُ إحصائيـاتٍ مفصلـةً عـن هجـرة الجامـوس، ومـا أصابهـا نتيجـة عمليـات تجفيـف النظـام السـابق للأهـوار، والدراسـة غنيـة بالأرقـام والإحصـاءات.

أمّـا الدراسـةُ الثالثـةُ فتناولـت الإمكانـاتِ السـياحيةَ للوجـودة في الأهـوار، فمعلـوم أن السـياحة اليـوم إحـدى أهـمّ مصـادر تنويـع الدخـل في البلـدان، والعـراق خصوصـاً في هـذا الوقـت بحاجـة إلى تنويـع مـوارده، فاسـتثمار الأهـوار سـياحياً سـيعود بالنفـع علـى تلـك المناطـق مـن خـلال تنميتهـا، ويعـود بالفائـدة أيضـاً علـى العـراق عمومـاً مـن خـلال تنويـع مصـادر دخلـه.

العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال

المؤلف: عضيد داويشه
بيروت 2019
النجف الأشرف
عدد الصفحات 331

يتناول هذا الكتاب المترجم من الإنجليزية تأريخ الدولة العراقية من تأسيسها في عام 1921م في أعقاب انهيار الدولة العثمانية، وحتى يومنا هذا، وكيف حاولت النُخب العراقية الحاكمة توحيد المجتمع المختلف عرقياً والمُنفجر سياسياً من خلال تطوير حكم الدولة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وصياغة الهوية الوطنية. وعرض الكاتب، الذي ولد وترعرع في العراق نبذة عن هذا البلد الغني ثقافياً والمُقسم من زمان بعيد، وليس الكتاب سرداً للأحداث التاريخية فحسب، بل تضمن تحليلاً ووصفاً لكل مرحلة تاريخية مرّت بها الدولة العراقية، وقام الكاتب بإعطاء سمات كلٍ منها، من حيث طبيعتها والعلاقة بين الشعب والسلطة خلالها. والجدير بالذكر إن مركز الرافدين للحوار R.C.D يعمل على ترجمة وطباعة سلسلة من الإصدارات العالمية، بهدف تعزيز الحراك الثقافي والفكري ضمن نشاطات المركز العلمية.

بناء العراق: الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية

المؤلف: السفير لقمان عبد الرحيم الفيلي

بيروت 2019

النجف الأشرف

عدد الصفحات 251

الكتاب في الأصل مجموعة من المقالات والآراء التي طرحها الكاتب. ويبّين فيها وجهة نظره في مختلف جوانب الحياة السياسية في العراق.

يقع الكتاب في خمس أقسام. الأول جاء حول الديمقراطية والبناء، والمنظور العراقي للسلم المجتمعي. وما يمكن أن تكون عليه السياسات الإصلاحية والتحالفات الحزبية. واحتياج العراق الى الكثير من الشعور بالمسؤولية والشجاعة للاعتراف بالأخطاء كمقدمة ضرورية لتصحيح المسارات الخاطئة. اما القسم الثاني فقد تناول بناء الأمم وما يمكن ان يؤثر فيها من متغيرات. مستوحياً الكثير من الدروس من خلال قراءة متأنية للتجربة اليابانية المعاصرة وللصراعات السياسية التي عانى منها العراق عبر تاريخه. والجهود التي بذلتها النخبة من رجالاته في التاريخ الحديث. وعلاقة الشعب (أفراداً وجماعات) بمفهوم الوطن وبالدولة ونظرية الأمة الواحدة. وجاء القسم الثالث ليدرس الواقع السياسي العراقي مركزاً على مجريات الأحداث قبيل تحرير الموصل وما بعدها. ورأيه في تأسيس الحشد والقوى العسكرية غير النظامية. مع مناقشة الانتخابات النيابية وتركة الحكومة السابقة وإمكانية معالجاتها. أما القسم الرابع فخُصص للعلاقات العراقية-الامريكية. وموقف الإدارة الأمريكية تجاه الملفات الهمة وإدارة ترامب والمتغيرات الجديدة. وأخيرا سلّط القسم الخامس الضوء على العلاقات الخارجية للدولة العراقية وسياساتها المتّبعة في علاقاته في الإطار الاستراتيجي والواقع الجيوسياسي.

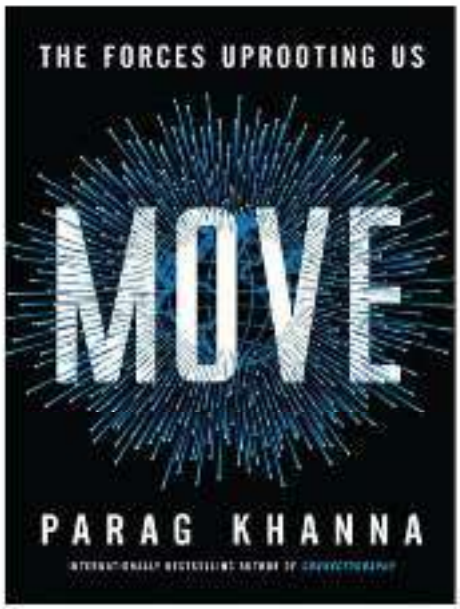

اسم الكتاب: تحرّك: القوى تقتلعنا.

المؤلف: باراغ خانا

المؤسسة الناشرة: SCRIBNER

سنة النشر: 2021

عن المؤلف: هو المؤسس والشريك الإداري لشركة FutureMap، وهي شركة استشارية إستراتيجية عالمية متخصصة في السيناريوهات والتصورات المبنية على البيانات. حاصل على درجة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد ودرجة البكالوريوس والماجستير من كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون/الولايات المتحدة.

يقدّم هذا الكتاب رؤية كاشفة وموثوقة للمرحلة القادمة من الحضارة الإنسانية (التي ستمتاز بكونها متنقلة ومستدامة كما يصفها المؤلّف) يُلقي هذا الكتاب نظرة عن كثب على القوى العالمية الكبرى التي ستكون، بطريقة أو بأخرى، سبباً يجعل مليارات من البشر تتحرك، جغرافيا، في العقود المقبلة؛ مما يؤذن بتغيُّر جذري على مستوى العالم؛ إذ أن هؤلاء الناس، في السنوات القادمة، سينتقلون الى حيث توجد الموارد، مع تدفُّق التقنيات الى الناس الذين يحتاجون إليها. مما يعيدنا – نحن البشر – الى جذورنا البدوية our nomadic roots (التي تميزت بالتنقل المستمر بحثاً الموارد؛ لا سيما الماء والعشب).

ولما كانت عملية التنقل هو السمة المتكررة للحضارة الإنسانية - كما يُجادل المؤلّف- بحثاً عن الموارد والاستقرار، وأن الاحداث العالمية الأبرز: الحروب، والابادات الجماعية، والثورات، والأوبئة تُسرع من هذه العمليّة (عمليّة التنقُّل)، فإن الخارطة البشرية لم ولن تستقر أبداً.

مع الجّاه مشكلة المناخ نحو التعقُّد أكثر من اتجاهها نحو الحل، وانهيار الاقتصادات، وزعزعة استقرار الحكومات، وتعطُّل التكنولوجيا، فإننا مقبلين على عصرٍ جديد من «الهجرة الجماعية» mass migration يُشتّتُ فيه الفقراء والأغنياء dispossessed and the well-off على حدٍ سواء.

ويطرح الكتاب أسئلة مهمة من قبل: ما هي المناطق التي سيهاجر منها الناس، والى أين سيتجهون؟ من هي الدول التي ستستقبلهم ومن سترفض ذلك؟ ما هي خارطة الجغرافيا البشرية التي ستظهر لنا في عالمٍ يضمُّ ما يربو على أربع مليارات شاب قلقٌ ومضطرب! غير قانع وغير راضٍ. باختصار: يقدّم الكتاب (تحرّك: القوى تقتلعنا) نظرة مهمة جداً لاستشراف الاتجاهات العميقة التي ستشكّل السيناريوهات الأكثر احتمالية للمستقبل.

عرض كتاب / م.م. عمّار كريم حميد / مدير شعبة البحوث والدراسات

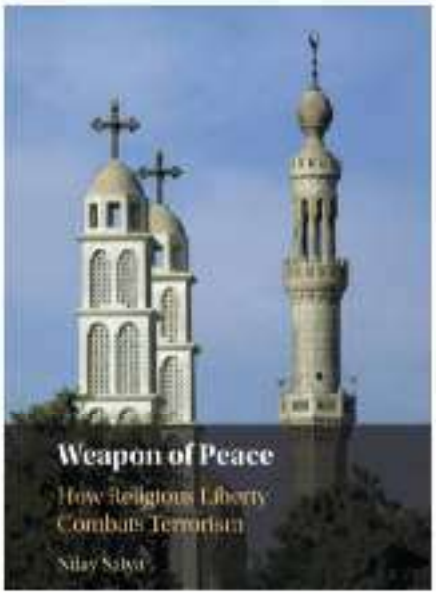

اسم الكتاب: سلاح السلام: كيف تحارب الحرية الدينية الإرهاب؟

المؤلف: نيلاي سايا

المؤسسة الناشرة: Cambridge University Press

سنة النشر: 2018

عن المؤلف: أستاذ مساعد في السياسة العامة والشؤون العالمية في جامعة (نانيانغ) التكنولوجية في سنغافورة. حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة نوتردام/ ولاية انديانا (الولايات المتحدة)، وتتركّز جُل طروحاته على تأثير الدين في السياسة العالمية.

يتناول الكتاب ظاهرة شكلت، وتشكل، تحديا للعديد من بلدان العالم ألا وهي ظاهرة الإرهاب. إذ يطرح مؤلف الكتاب الدكتور (نيلاي سايا) Nilay Saiya فكرة قد لا تكون مألوفة، للحد من التطرف وهي أن أفضل سلاح ضد التطرف الديني والإرهاب هي أن تسمح للدول والمجتمعات بممارسة الحريات الدينية. وينطرق الكتاب الى العلاقة بين الإرهاب والقمع الديني من منظور تاريخي. ولإثبات ذلك، يسبر أغوار التطورات المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى بالاعتماد على شواهد ودلائل وبيانات مختلفة.

يجادل الكتاب بأن الإرهاب الديني من المرجح أن ينشأ في ظروف القمع الديني. ويشرح المؤلف أسباب تزايد الإرهاب الديني، وكيفية مكافحة التطرف، والخطوات العملية التي يمكن للدول اتخاذها في هذا الصدد. ويجعل هذا الكتاب العلاقة السببية بين الاضطهاد الديني والإرهاب الديني أكثر مركزية. وان اكتشاف هذه العلاقة يعد ذا أهمية استراتيجية. ولعل ما يتميّز به هذا الكتاب أنه يأخذ نظرة عالمية للإرهاب في جميع التوجهات الدينية، ولا يركز على دين بعينه. ففي عالم غارق في الصراع الديني، يقدّم هذا الكتاب قراءة أساسية ومهمة لصناع القرار والباحثين في شأن جذور العنف الديني على حدٍّ سواء.

تضمن الكتاب مقدمة احتوت على شرح للانبعاث الديني، القمع، والممانعة. وخمسة فصول: احتوى الفصل الأول على نظرة عالمية للقمع الديني والإرهاب. الفصل التالي تناول تمييز الأقليات الدينية والإرهاب عبر التقاليد الدينية. والفصل الثالث جاء بعنوان تعاون الأغلبية الدينية، الإرهاب والربيع العربي. والفصل الرابع جاء تحت عنوان سلاح السلام. أما الفصل الخامس فقد وسم بـ الحرية الدينية والسياسة الخارجية الأمريكية.

عرض كتاب / م.م. عمّار كريم حميد / مدير شعبة البحوث والدراسات

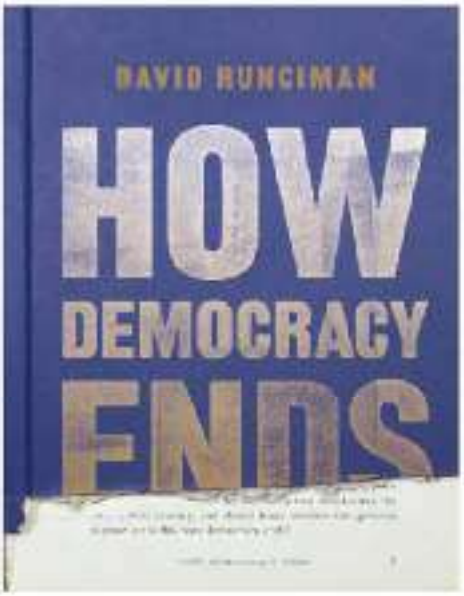

اسم الكتاب: كيف تنتهي الديمقراطية؟

المؤلف: دافيد رونسيمان

المؤسسة الناشرة: Basic Books

سنة النشر: 2018

عن المؤلف: ديفيد رونسيمان أستاذ السياسة بجامعة كامبريدج.

إن نهاية الديمقراطية، كما يتكشّف من الحجة الرئيسة التي يطرحها صاحب الكتاب، يمكن أن تتمظهر بمظاهر غير مألوفة تؤدي بالديمقراطية الى التفكك والانجدار. إذ قد يبدو للكثير لا سيما المختصين في مجال العلوم السياسية، إن مظاهر تراجع الديمقراطية يكون من خلال تراجع مظاهرها المألوفة مثل: الانتخابات العادية، وحكم القانون المستقل، والهيئات التشريعية، والصحافة الحرة... الخ. إلا أنّ المؤلّف يجادل بأن الديمقراطية يمكن أن تنحدر حتى مع وجود هذه الاليات التي تم ذكرها.

ويركّز الكتاب على أن الديمقراطية الغربية تمرُّ بما يسمّى بـ«أزمة منتصف العمر» Midlife crisis، إذ أن الأيام التي كانت فيها أوضاع الديمقراطية تسير على ما يُرام، وفي أوج عطاؤها السياسي والاجتماعي، أصبحت، كما يصفها الكاتب، «مرهقة في الأماكن التي تملك فيها جذور عميقة». ويجادل المؤلّف بأنه في الوقت الذي نكون نحن منجذبون إلى الديمقراطية بسبب تاريخها الحافل، إلا أن هذا التاريخ لا يكرر نفسه. ومن المحتمل أن تواجه الديمقراطية تحدّيات لا تخطر على بال أحد. بعبارة أخرى: «إذا ماتت الديمقراطية، فإنها بحاجة الى تشريح جديد». ولعل من أبرز ما يتميّز به هذا الكاتب هو أنه يركّز على التشخيص أكثر من العلاج، ويميل الى استخدام الماضي لمعرفة ما تتعرض له الديمقراطية اليوم، وتشخيصه دون افتراض بأن البديل الوحيد هو ذلك المطبوع في عقلنا الجمعي.

يستهلّ المؤلّف كتابه بـ«التفكير بما لا يمكن تصوره» Thinking unthinkable، ومن ثم مقدمة حملت عنوان (January 20)، وهو تاريخ تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة مهامها في البيت الأبيض. أما فصول الكتاب فقد تضمنت عناوينها الأسباب التي يعتقد المؤلّف بأنها تؤدي الى نهاية الديمقراطية وهي: الانقلاب، والتكبة (الكارثة)، والاستيلاء على التكنولوجيا. ومن ثم يحمل الفصل الرابع عنوان (حلول أفضل) Something better، وخاتمة تضمنت تنبؤات لعام 2051 وهو العام الذي يمكن أن يشهد بحسب المؤلّف، نهاية الديمقراطية.

عرض كتاب / م.م. عمّار كريم حميد / مدير شعبة البحوث والدراسات

رواقات
RIWAQAT

مجلّة فكرية فصلية تصدر عن مركز الرافدين للحوار R.C.D

العدد : (3) السنة الثانية 2022

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D